حرب الجزائر
ملف وشهادات



تأليف

باتريك إفينو
جون بلانشايس

ترجمة

بن داود سلامنية





الجزء الأوّل



حرب الجزائر
ملف وشهادات

طبعة

1434 هـ / 2013 م

عنـوان الكتاب: **حرب الجزائر**

ملف وشهادات

تـأليـف : **باتريك إفينو و جون بلانشايس**

ترجمة: **بن داوود سلامنية**

الحجـم: **23.5 - 15.5**

رقم الإيـداع القانـوني: **2013-120**

ردمك: ISBN **978-9931-376-13-2**

دار الوعي

للطباعة والنشر والتوزيع

حي محمد برناسي- قطعة 85 **- رويبة - الجزائر**

الهاتف: 15 47 85 021 / الفاكس: 021.85.47.10

البريد الإلكتروني: administration@darelwaai.com

الموقع الالكتروني: www.darelwaai.com

حرب الجزائر
ملف وشهادات

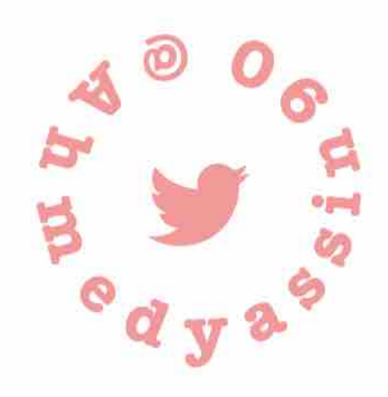
جمع وتقديم

باتريك إيفينو و جون بلانشايس

ترجمة

بن داوود سلامنية

الجزء الأول


@Ahmedyassin90

مقدمة المترجم

قد يتساءل القارئ الكريم عن صيغة هذا العنوان!!، غير أن تقاليد الترجمة حتمت علينا اللجوء إلى هذه القيمة الحرفية احتراما منا لمعايير الترجمة المتبعة.

هذا الكتاب الذي يعكس الجهد المشترك بين عمل الصحفي وتقنيات المؤرخ يقوم بسرد كل مراحل ثورة الجزائر المجيدة بعين الآخر وتحاليله حسب منظوره، مما لا شك فيه أن هذه النظرة تختلف اختلافا واضحا في فهمها وأهدافها وتصوراتها.

غير أن الأخذ بالرأي الآخر- حتى وإن كان طرفا مباشرا في القضية، أو له وجهة نظر مغايرة – له كذلك دلالاته وميزاته التاريخية والإيديولوجية، قد يتحكم فيها البعد الإنساني أو الأخلاقي أو الاقتصادي للبشرية.

فعلى القارئ الكريم أن يأخذ بعين الاعتبار مثل هذه الظروف التي أحاطت بتأليف هذا الكتاب – ومحاولتنا نقله كما هو قدر المستطاع- وأن يعكس تلك الظروف على المجتمع الجزائري لتكتمل في تصوره الصورة الكاملة أو الشاملة لثورتنا العظيمة.

بقلم المترجم

بن داوود سلامنية

حرب الجزائر

ملف وشهادات مجموعة ومقدمة من طرف "باتريك ايفتو" و"جون بلانشايس"

كانت حرب الجزائر طويلة ومؤلمة إذ أنّها حرباً استعمارية بين الفرنسيين والجزائريين، لم تشمل العسكريين فقط بل انخرط في هذه الحرب الشرسة المدنيون من الطرفين، لقد تركت في نفوس وذاكرة الشعبين جراحا من الصعب نسيانها أو تعمتيها، حتى إن مجرد ذكرها اليوم يفتح الباب على مصراعيه لنقاش حاد، وجدال صاخب ومتعصب.

إن كان بعض من شهد هذه الحرب الضروس قد تكلم عنها بصوت عال، فإن الكثير من أمثالهم التزموا الصمت رافضين بذلك إيقاظ واستحضار تلك الذكريات الأليمة.

ثلاثون سنة قد مرت على انتهاء تلك الحرب، أي مقدار جيل كاملٍ إلا أنّ الستار لم يرفع عن ذلك الصمت الذي لا يزال يخيم عليها، إن الجزائريين لا يزالون في حالة تأمل لتلك الفترة الزمنية التي عاشوها، والصغار منهم -ممن لم يعايشوا هذه الحرب - يرغبون في كسب المعرفة، وفهم أسباب ذلك الصمت - الذي ركن إليه والتزمه أولياؤهم- عن هذه الحرب، لهذه الأسباب وغيرها قام كل من "باتريك إيفنو" وهو مؤرخ، و"جون بلانشايس" الصحفي بجمع هذا الكتاب علّهم يجيبون عن بعض التساؤلات.

هذا الكتاب لا يُقرأ فقط كمحطة زمنية عابرة لحرب الجزائر، ومقدماتها (نشأة الحركة الوطنية)، وانعكاساتها على الوقت الحاضر، بل كذلك كوقائع لذاكرة جريدة "لوموند"، التي كانت شاهدة هي الأخرى على حدوثها وتطوراتها، فهذا الكتاب مكون في لحمته التاريخية من مقالات سبق لها وأن صدرت في اليومية كمعلومة أولوية مستقاة من قلب وقالب الحدث، وفي بعض الأحيان بشيء من التحليل والاستنباط، تُرافِق هذه الكتابات وثائق رسمية خاصة بتلك الفترة الزمنية كخطابات الجنرال "ديغول" في بيان «أصحاب الواحد والعشرين» وشهادات حية سجلت في صيف عام 1988 على لسان من صنعوا ذلك التاريخ من الجانب الجزائري والفرنسي.

يتضمن هذا الكتاب ترتيبا دقيقا لتسلسل الأحداث التاريخية، كما دُعِّم بفهرس للمراجع، وقائمة شرح لمعاني بعض الكلمات و«ملحقا» (INDEX) يعتبر مفتاحا مميزاً يوضع في أيدي شريحة عريضة من القراء.

تتضمن السلسة العناوين التالية:

بول بالطة = الإسلام في العالم

كلاربري = الصحة في العالم الثالث

إبدوي بلينال وألان رولات = أثر لوبان

إبدوي بلينال وألان وولات = الموت بأوفيا، المنعطف الكاليدوني.

إبريك رولو = الفلسطينيون

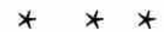
جون مارك تيولاير = قضية ما بعد الحرب.

باتريك إيفينو، وجون بلانشايس = حرب الجزائر(ملفات وشهادات)

منشورات لافونيك

منشورات لاديكوفارت وجريدة لوموند، باريس 1989

منشورات لافونيك ـ الجزائر ـ 1990



تنبيه

كل أسبوع - تقريباً - تصدر بفرنسا أو بالجزائر كتب تتناول حرب الجزائر.

تقام بانتظام أعيادُ ميلاد وتتبعها انتقادات، وهي تعيد إلى ذاكرتنا تلك الحرب القريبة جداً والبعيدة جداً -في آن واحد- والتي تمليها علينا الذاكرةُ الجماعية والتاريخُ معاً.

إن الكتاب الذي بين أيديكم ما هو إلاّ نقطة تقاطع الذاكرة مع التاريخ، من الجانب التاريخي فهو يتكون من مقالات كانت قد صدرت في جريدة "لوموند"، وقد متواجدة في قلب الحدث في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى بعد حدوثه، وترافقه وثائق خاصة بتلك الفترة الزمنية، إلى جانب شهادات حية دونت خلال صيف 1988 أدلى بها من صنعوا تلك الثورة بالفعل.

إن هذا الكتاب هو ثمرة عمل ثنائي ما بين صحفي ومؤرخ؛ حيث يمكن أن يقرأ كسند تاريخي لحرب الجزائر، ويمكن كذلك تناوله في صيغة وقائع لمجموعة أخبار قامت جريدة "لوموند" بتحويلها إلى أرض الواقع، وذلك لأنها كانت شاهدة على تلك الأحداث.

نشكر كل الأشخاص الذين ساهموا بشهاداتهم الحية، ونحن نعلم كم كانت تلك الفترة المفجعة عصيبة ومؤلمة لهم.

ولا يسعنا كذلك إلا أن نشكر جزيل الشكر كل من ساعدنا في إعداد هذا الكتاب، وخاصة السيد "دانيال جونكا" الذي كان صاحب هذه الفكرة القيمة، وكذلك السيدين "فرنسوَا لوكي" و"جاك غراك" والشكر موصولا كذلك إلى مسؤولة التوثيق بجريدة "لوموند" لمساهمتها الفعالة ودعمها المادي والمعنوي، والتنويع المميز للجريدة بمناسبة هذا المشروع.



مقدمة

مرت أكثر من سبع سنوات حتى تُنْتَزَع الجزائرُ من مخالب فرنسا، هذه السنوات كانت كافية لإقناع الرأي العام بأن الجزائر ليست قطعة من تراب فرنسا، وأنّ أهلها ليسوا ثانويين، اكتفوا خلال قرن من الزمن بمطالب محتشمة، باستثناء بعض التمردات التي لم تكن فرنسا الرسمية تسمح بها.

وها هي الآن حشود من الفرنسيين ــ كانوا عن عدم وعي يدعمون حكوماتهم المتتالية ــ يعترفون أخيراً - اعتماداً على الحل «الديغولي» -أن هيمنة فرنسا على الجزائر قد انتهت.

إن حرب الجزائر قد حُسمت في ساحة الميدان، فقد انتهت بانسحاب الطرف القوي في الجولة الأخيرة من المعركة؛ لأنه لم يفهم بعدُ لماذا قام بهذه الحرب.

لقد اندلعت ثورة أول نوفمبر 1954 عقب انتهاء الحرب الهند الصينية ببضعة أسابيع فقط، فلم تترك أي فرصة للتفكير ولا للتخمين، إنّ مظاهرات الشمال القسنطيني سنة 1945م حملت في طياتها تحذيرا شديدا للمستعمر، إلا أنّها لم تكشف عن أهدافها ونواياها بصفة صريحة.

إن "بيار منداس فرانس" (piere mendes france) فور خروجه من مفاوضات جنيف (Genève) -والتي انهت وجودنا المسلح بآسيا-

كان يواجه تهمة «التهاون تجاه المصلحة الفرنسية» -التي لفقتها له مجموعة من اليمين- ولم يكن قد تجاوز بعدُ محنةَ تهمة سابقة - وهي ضربه تقاليد اليسار المتمثلة في «فرنسا المستعمرة» و «وفرنسا المهذبة» و«فرنسا الإدماجية» في الصميم - فهؤلاء كمعظم رجال السياسة لا يعرفون الجزائر بصفة جيدة.

إن وزير الداخلية "فرانسوا ميتيران" بصفته رجل إصلاح كان يرى عيوب النظام الاستعماري، وكانت له رغبة في تصحيحها لكنه كان ـ كباقي الفرنسيين أو معظمهم ـــ يحلم بامتداد فرنسا إلى ما وراء البحر الأبيض المتوسط، كان بإمكانهم تحقيق هذا الحلم وذلك بتحقيق المساواة الحقيقية بين الشعوب والأمم.

لقد ساهمت الجيوش الفرنسية سنة 1945 في فوز قوات الحلفاء بنسبة كبيرة وذلك بدعم الجزائريين لها، فقد كانت الجزائر قاعدة خلفية لفرنسا وخزانا بشريا لدعم جيشها، وعلى هذا الأساس كانت الجيوش الفرنسية تعتبر نفسها أنّها في ساحتها وحديقتها، داخل ذلك «الحرم» تلقى الاحترام بعيداً عن حظيرة البلد الأم، الذي تناسى أمرهم، كان على فرنسا أن تغادر الهند الصينية، وكان بإمكانها أن تكتفي بهذا الإنسحاب، دون أن تمتد هذه المغادرة إلى أماكن أخر.

تلك العملية – أي تحقيق المساواة الحقيقية بين الشعوب- كانت ستجنبها إرسال أسطولها بعيداً عن أرض الوطن حيث الحروب التي قامت بها في مناطق في أقاصي العالم.

بسبب فشل الحكام غير المقتنعين بجدوى هذه الحرب جعلت الرأي العام الفرنسي يتجاهلها، لأنه كان منشغلاً بالدرجة الأولى بإعادة بناء بلد تحطم عن آخره، وهو الأمر الذي أدى بفرنسا الرسمية آنذاك

إلى أن تعتبر نفسها الأمين الوحيد للدفاع عن «القيم الوطنية» ومـن بينهـا الـدفاع عـن التراب الوطني بالدرجة الأولى.

تلك المفاهيم الضيقة والمختزلة فُسّرت آنذاك على أنها سـحرية ورائعـة، ربمـا لـو أوكل الأمر لمن هم أكثر اقتناعاً بتلك الفكرة لكان كما يقولون، لكـن الواقـع كـان شـيئاً آخر تماماً، وأصبحت فرنسا الرسمية الحاكمة وحيدة أو ما يشبه ذلك في ميدان الحـرب مهجورة، إلا إذا قدرنا أنه لم تكن مطلقاً قد استعملت وشغلت من طرف الإدارة، حيث كانت هي الوحيـدة التـي تتكفـل بشـؤون الجزائـريين باسـتعمالها لسياسـة المـزج بـين العنف والأبوة الصادقة.

أمام حكومة باريس أقسم قادة الجيش على أن لا يدخروا جهداً في حـل مشـاكل الشعوب، وهو القسم نفسه الذي جاء على لسان الكثير من العسكريين؛ حيـث كـان في حقيقـة الأمـر هـو المخـرج الـذي يبحـث عنـه دعـاة الجزائـر الفرنسـية في تفسـيرهم للخطابات الرسمية، وحتى يتحقق لهم ذلك اختـار الضـباط التمـرد عـلى السـلطة، أمـا الآخرون فقد اختـاروا هـذا الـنهج، حيـث اعترفـوا أنهـم أرغمـوا عـلى إذلال الشـعوب، وحسب رأي هؤلاء لا يمكن تبرير إذلال الشعوب بغية الفوز بالمعركة.

إن الأقدام السوداء ــ وهم في معظمهم من شريحة الفقراء ــ كانوا أقل شأناً مـن المستعمرين لأنهم هم كذلك مستعمرون، كان استعمارهم مرتبطاً بمصالح كبار التجـار الذين كانوا يوظفونهم طيلة الحرب كيدٍ عاملةٍ لمصلحتهم الشخصـية، كبـار الإقطـاعيين هؤلاء نصبوا أنفسهم على أنهـم يمثلـون الطبقـة الكادحـة مـن وهـران إلى بـاب الـواد، وصـغار المـزارعين في البلـد، غـير أنهـم لم يقومـوا بالـدفاع عـن مصـالح هـذه الطبقـة

ومزاياها الاقتصادية.

إن مُنْتَخَبِيهم الذين يحضون بمصالح استراتيجية في الحقل السياسي الوطني أثـروا كثيراً على حياتهم وبالتالي على القرارات الحكومية في هذا الميدان حيث لم يراعوا عامـل العودة، وعارضوا بصفة غير مباشرة إقامـة نهضـة صـناعية ترفـع مـن مسـتوى معيشـة العمال.

إن الفقر المدقع الذي يجتاح الشعوب المسـلمة لـيس بـالضرورة بسـبب تواجـد الاستعمار الغربي على أرض الجزائر، رغم أن المستوى المعيشي لهـذه الشـعوب المسـلمة يعتبر جد منخفض بالنسبة لأمثالهم المتواجدين على الضفة الشمالية للمتوسط.

إن الجزائري الذي تربطه بالمستعمر ـ أحياناً ـ علاقات صداقة لا يمثل في الواقـع سوى يدٍ عاملة غير مكلفة، وأما مطالبه ـ حتى تلك ـ المشروعة والبسيطة جـداً فإنهـا تعتبر خطراً على النظام الاستعماري.

إن حجم المسلمين يمثل في الواقع نسبة ثمانية أسهم من تسعة (8/9) من الكثافـة السكانية للبلد.

إن احتجاجات الوطنيين لن تهدأ، وستتسبب في إشعال بعض النيران هنا وهنـاك؛ لإن الشيء الذي يشغل بـال العـدد الكبـير مـن المـواطنين بالدرجـة الأولى هـو الوضـع المزري والفقر المدقع الذي تتسم به حياتهم اليومية.

مـن المعلـوم أن الجزائـر قـد تـأثرت بالمجاعـة عنـد انـدلاع الحـرب والفترة الزمنية التي تلتها مباشرة، كـان الفـلاح في البـوادي المعزولـة، وفي المنـاطق الداخليـة مـن الـوطن لا يـرتبط بمحيطـه الخـارجي إلا بواسـطة

الحروب أو عن طريق بعض إخوته أو أبنائه الذين انخرطوا سواء بإرادتهم أو رغماً عنهم بصفة أو بأخرى في صفوف الجيش الفرنسي من أجل المشاركة في الحروب؛ ولم يسبق لهذا المجند وأن رأى أوروبياً واحداً طوال حياته قبل ذلك.

إن الشعب الجزائري كان تحت التصرف المباشر للقادة الفرنسيين، وصغار الإداريين الذين لم يتوانوا لحظة واحدة على إجبار الجزائريين أن يدفعوا لهم شتى الأموال والغنائم من أجل حصولهم على مجرد وثيقة إدارية، أو موافقة على أمر ما، فالشعب الجزائري لا يرى صورة فرنسا إلا من خلال بروقراطية البقشيش التي تدير بها حياته اليومية.

كانت اليد العاملة تتكون من عدد قليل من العمال، والقلة القليلة منهم مؤهلة ومتخصصة كما رأيناه، أما البرجوازية فكانت ضعيفة وغير مؤثرة على اعتبار أنها دائماً تقف على مسافة بعيدة من المسؤوليات الكبرى والقضايا الهامة للبلاد، وهو شيء مؤسف، ويتميز بشيء من المرارة.

إن الإمكانيات البشرية التي كانت تحت تصرف انتفاضة التوسان (la toussaint) في عام (1954م) ضعيفة جداً وذلك بسبب ما كان عليه الشعب من ضعف في التمدرس رغم الجهود المبذولة في الآونة الأخيرة من طرف الحاكم العام نايجيلان (naegelen) والذي يفتقد إلى إطارات ذات كفاءة وخبرة.

فباريس أيام حكم غي مولي وبعد ذلك تحت حكم ديغول كانت تشتكي من عدم وجود أذان صاغية عند أولئك المخاطَبِين الذين كانت

تبحث عنهم لحثهم على انتهاج مسلك «القوة الثالثة» أو التفاوض.

ولتحقيق هذا الهدف كان عليهم أن يتلقوا تكويناً خاصاً لهذا الغرض، وهو ما لم يحصل باستثناء القلة القليلة منهم فقط، فلا التعليم ولا العمل السياسي أو النقابي كان متوافراً لدى تلك القلعة الصلبة القوية التي تتمحض عنها طبقة مسلمة حاكمة ومسيرة حقيقية، إن أحد العوامل الكارثية للثورة كان يكمن في نقص النضج السياسي لدى مجموعة كبيرة من إطارات المقاومة.

إنه لمن الأمر المسلم به أن الحكومات المتعاقبة من الجانب الفرنسي قد لاقت صعوبة كبيرة وذلك في عدم تمكنها -تحت لواء الجمهوية الخامسة - من تحديد خطة سياسية حقيقية وواضحة؛ وديغول نفسه لم يفلح في إيجاد صيغة ناجعة لإنهاء الحرب، والتي من شأنها أن تجنب قرابة مليون شخص من الأوروبيين النزوح نحو فرنسا، إلى جانب مقتل آلاف الحركى.

فحرب الجزائر في هذه الحال قد بدأت تحت شعار القمع والإصلاحات مع منداس فرانس، واستمرت تحت حكم جاك سوستال باستبدال الإصلاحات واللجوء إلى القمع الوحشي.

عندما أرادت جبهة التحرير الوطني أن تنتفض ضد مجزرة فليبنيل (سكيكدة حالياً) في محاولة منها للتصدي لما كانت تعتقد أنه يشكل خطراً على وجودها (أي: وجود فرنسا بالجزائر) فقد انحصرت عندها سياسة فرنسا في خرافة الاندماجية (liuitefrtion) حيث يعتقد جميع الناس اليوم أن تلك السياسة لم تكن إلا مجرد وهم، حتى ولو افترضنا

أنها حازت على موافقة الجزائريين في وقتها، فإنها كانت لا محالة قد تؤدي إلى دولة فرنسية تفتقد إلى توازناتها الديموغرافية، على اعتبار أن النمو الديموغرافي بالجزائر كان أقوى بكثير عما كان عليه بفرنسا، إلى جانب أن الجزائري كان غير مؤهل لمسؤوليات ومتطلبات المواطنة الفرنسية، وفرنسا الرسمية نفسها تعتقد أن الفوارق الكبيرة الموجودة ما بين الشعبين ستؤدي حتماً إلى إيجاد قانون خاص بالمواطن الجزائري، وهو ما من شأنه أن يدفعه إلى البحث عن التحرر والاستقلال.

غي مولي الذي كان يؤمن أو يحاول إظهار النهضة الفرنسية بالجزائر كان يرغب في سحق حركة «المتمردين» بتكثيفه لعدد الجيوش التي كان يقودها ماسو، والذي استحوذ على صلاحيات ومسؤوليات كان من المفترض أن تبقى بحوزة السلطات المدنية.

إن ثلاثية «وقف الحرب، والانتخابات، والمفاوضات» ـ التي كانت تعتبر ميثاق أو شعار سياسة باريس، والذي رفع عالياً أمام منظمة الأمم المتحدة، وردد كثيراً أمام الرأي العام العالمي ـ كانت تقتضي أن لا يلجأ المستعمر إلى أساليب الضغط للتأثير على مستقبل الجزائر؛ لأن إجراء انتخابات تحت مراقبة الجيش كانت نتائجها معلومة قبل إجرائها.

وجدت بين الأمتين (الجماعتين) روابط وعلاقات إنسانية، سرعان ما انهارت بصفة تدريجية وتلاشت تحت ضغط التوترات المتبادلة؛ ذلك لأن الأوروبيين كانوا عموماً يسكنون بالمدن، أما المسلمون فكانوا في غالبيتهم من أهل القرى والأرياف، مما جعل «الجزائر العميقة» محل تناطح وصراع من طرف القوات المتقاتلة فيما بينها، فكانوا غالباً ما يدفعون ثمن تلك الحروب، وتلاقت المجموعتان وجهاً لوجه في

ساحة المعركة وفي قلب الحرب، مشتركتان في شيء واحد هو الشعور بالخوف من الخصم.

برزت جبهة التحرير الوطني في خضم المعركة؛ حيث كانت وليدة تلك الحركة المقاومة التي استطاعت أن تلف حولها كل الحركات الأخرى المقاومة: إما بالرضا أو بالقوة- باستثناء مجموعة أو فصيلة صغيرة من الحركة الوطنية الجزائرية المتواجدة خصوصاً بفرنسا- وذلك لتحافظ في أرض المعركة على أبجديات المقاومة، وتسيير الحروب رغم ما عرفته من خلافات، وما ذرفته من دموع ودماء عند فقدانها لبعض رفقاء الميدان وشهداء الوطن والقضية الجزائرية.

في ذلك الوقت لم يكن ديغول متواجداً بلندن ولا حتى حلفائه الذين خاضو الحرب وربحوها بدله وفي مكانه، بل كان يتواجد أصدقاء له، وقد كان مجبراً على ألا يبوح بأسمائهم.

بهذه الكيفية لفضت الجمهورية الرابعة أنفاسها، وهي متيقنة أن هذه الحرب قد قضت عليها لعدم قدرتها على تجرع فكرة خسارتها للجزائر وسط تشتت أحزابها السياسية، وهو ما أسقط عنها قناع فرنسا القوة العظمى.

وصل ديغول إلى تحقيق هذه الفكرة (انفصال فرنسا عن الجزائر) لأنه لا أحد يمكنه أن يشك في أن عودته إلى الحكم تسببت في التفريط أو عدم الاهتمام بالمصالح الفرنسية أثناء الحرب التي قادها ضدها الجزائريون، فلا الرجال الذين جاؤوا به ليكون على رأس السلطة من أجل إنقاذ «الجزائر الفرنسية» ولا الجيش الديغولي الرديء الذي أعطى

الضوء الأخضر من أجل إحداث تغيير داخل النظام كانت لهم فكرة تخالف أو تعاكس ما حصل.

إن «الأمير المشتبه فيه» كان يبدو أنه يعطيهم الحق ويساند أطروحتهم، غير أنه عند تعرضه لمواجهة الواقعية بالخطب والوعود اضطر إلى البوح بالحقائق ـــ الواحدة تلو الأخرى ـ ومن بينها حقائق خاصة به، أما الوزير الأول السيد "ميشال دوبري" الذي كان يقف إلى جانبه فقد استمر - على غرار آخرين -في مواصلة تلك السياسة الداعية إلى الاندماج بناء على قناعته.

إن الغموض الذي يشوب النور المنبعث من خطابات الجنرال لا يتناقض بتاتاً مع ما سمي آنذاك بفكرة «الفرنسة» (lafraucisation).

كان الجنرال يود التخلص من الجزائر بقطع الحبل الذي يربط فرنسا بتلك العربة الثقيلة إن لزم الأمر؛ لأن القضية الجزائرية فرضت على فرنسا ضرورة الوضوح في تبرير موقفها على الساحة السياسية الدولية، وكذلك السعي إلى شراء صمت بعض حلفائها، الشيء الذي أدى بها إلى فقدان بعض من بريقها وهيمنتها على الساحة السياسية الدولية.

إن الماكيافيلية الديغولية كانت تعتمد على إمكانات ومعطيات متناقضة لتفسير اضطرابها وحيرتها من أمرها تجاه القضية الجزائرية، وفي هذا المجال يمكننا أن نعتبر مخطط قسنطينة (le plande cous tatine) الذي أسس لإعادة بعث الاقتصاد الجزائري معتمدا على إنشاء قاعدة صناعية ثقيلة وقوية لم تكن في واقع الأمر إلا مجرد هدية القطيعة

أو الوداع.

كان ديغول يبحث عن التفاوض، ومن أجل ذلك كان عليه أن يعمل على إضعاف الخصم، وبفرضه لمخطط شال (plan challe) استطاع أن يتفوق على خصمه على أرض الميدان؛ حيث قام بتشجيع الجيش الفرنسي على القتال والفوز بالمعارك التي يخوضها فكانت الجيوش الفرنسية تخوض تلك المعارك وهي متيقنة أنها ستفتح لها الطريق والمجال لتنشئ «الجزائر الفرنسية» التي طالما كانت تبحث عنها.

في الوقت الذي أصيب فيه الجيش الفرنسي بضربة قوية اضطرتهم إلى قطع الصلة عن قضية «سي صالح» قام مقاومو الداخل في الحكومة المؤقتة ـ المقيمة خارج الجزائر ــ بإبداء امتعاضهم وحيرتهم تجاه ضعف مقاومته.

سياسة باريس نبذت من طرف أوروبيي الجزائر، فور علمهم بمحتواها إلى درجة أنها بعثت في نفوسهم فكرة التمرد ضدها، وهي الفكرة التي كانت سائدة عند بعض قادة الجيش، الذين صدموا بأن وظيفة الوصاية التي كانوا يفرضونها على الأمة، أو على الأقل يحلمون بها قد سلبت منهم لتذهب إلى تدعيم صلاحيات الحاكم السابق لفرنسا الحرة، ذلك لأن الفرنسيين المقيمين بفرنسا قد ألقوا بمصيرهم ومصير الجزائر بين يدي هذا الرجل، نتيجة لهذه القناعة أصبح وجود الجيوش الفرنسية بأرض الجزائر شيئا غير مرغوب فيه ولا يطاق تحمله من أولئك الجنود أنفسهم، ومن عائلاتهم، ولم يبق في ساحة المعركة

وأرض الميدان سوى المتشددين من الدعاة إلى الجزائر الفرنسية وهم ينتفضون بأسلحتهم ضد النظام وقائده، لكن جهودهم لم تبدد حيث قاموا بتخويف الرأي العام الفرنسي بدل من إقناعه، على عكس ما وقع بأرض الجزائر حيث كانت الجالية الأوروبية تساند دعاة هذه الفكرة «وجنودها الخاسرين» الذين كانوا يؤطرونها.

كانت التنازلات تلو التنازلات إلى أن انتهى "ديغول" إلى الأخذ بتلك المبادرات بعيداً عن الأوهام التي جاءت على لسان الخصم لكن داخل المؤسسة العسكرية.

أصبح هناك جو من عدم الثقة بين الطرفين، كثير من المواجهات وكثير من التوعود جاءت على لسان المنظمة العسكرية (oas) تمخضت عنها تلك العداوة الموجودة بين الطائفتين والتي دفعت بالحرب إلى تلك النهاية الكارثية والدراماتيكية؛ حيث غادر المستعمر الأراضي الجزائرية في جو مشحون سادته الحرائق، والتفجيرات، والاغتيالات، في أوساط مليون نسمة من الفرنسيين.

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من جهتها لم تقم بأي مجهود ما لتجنب هذا الوضع الخطير، فقد على الأقل قادرة على مراقبة حركة القوات الداخلية غير المنظمة، إن فقدانها السيطرة على الوضع واستتباب الأمن أدى بها إلى خرق اتفاقيات إيفيان، والتي لم يمض على توقيعها إلا بضعة أيام فقط بسبب تعرض مساعدي الجيش الفرنسي المقيمين بالجزائر والذين ـ لم ينج منهم سوى فئة قليلة ـــ تم إبعادهم إلى الأراضي الفرنسية بالرغم من وجود معارضة شديدة لهذا القرار.

لم تتمكن الجمهورية الجزائرية من أن تجد استقرارها حيث استلم "ابن بلة" الحكم خلفاً لـ "ابن خدة" قبل أن يطيح به "بومدين" في شهر جوان من سنة 1965م، وفي أواخر سنة 1978م خلفه - بعد موته - العقيد "الشاذلي بن جديد" الذي ورث حزباً واحداً ووحيداً، هرماً ومغلقاً عن محيطه إلى جانب وضعية اقتصادية على حافة الانهيار، فكانت كارثة أحداث أكتوبر سنة 1988م التي أثبتت أن سير النظام نحو الاستقرار والديمقراطية لا يزال يحتاج إلى ترتيبات جدية ومبادرة قوية.

استطاع "ديغول" أن يمحو من ذاكرة العالم صورة الأخطاء الفرنسية باعتماده على قدراته الإعلامية الهائلة وذلك بتحويله لخروج فرنسا من الجزائر إلى فوز شخصي وفردي؛ إلا أن حرب الجزائر لم تنته إلا بعد حلول سنة 1968م عندما غاب الخطاب الديغولي عن الساحة السياسية ولم يؤثر على ذهنية وذاكرة الأجيال الجديدة ولا على ذاكرة الحرب العالمية الثانية، ولا حتى على الفترة الاستعمارية التي سبقتها.

إن الأقدام السوداء عملوا من أجل وطنهم الأم (فرنسا) ما لم يكن يعلم به معظم الفرنسيين في مجال مبادرة إيجاد فكرة المؤسسة، وكذا التضامن العائلي أين تمتعوا بجمال الحياة المشمسة قبل أن يتذوقوا مرارة مغادرة ذلك الوطن الجميل والغني، وبرجوعهم إلى البلد الأم في فترة النمو الاقتصادي والشغل الكامل استطاعوا أن يندمجوا خاصة الشباب منهم في محيطهم الجديد دون صعوبة ودون عناء.

إن حرب الجزائر تمثل آخر القطيعات الكبرى للماضي الاستعماري، ولو أن عواقبها لا تزال قائمة إلى يومنا هذا، بينما نعتبر أن الحلم الإمبراطوري وولع الإستحواذ على أراضي وأقاليم أخرى قد

اندثر وإلى الأبد، أما اليوم فالمعارك تدور رحاها في الميدان الاقتصادي وبـداخل الإقلـيم الأوروبي؛ حيث أنّ معظم دول القارة العجوز كانت مهتمة بتطـوير قـدراتها الصـناعية في الوقت الذي كانت فيه فرنسا منشغلة بالحروب في قارتي آسيا وإفريقيا.

جون بلانشايس

* * *

نشأة الحركة الوطنية الجزائرية

بغض النظر عن محاولة فرنسا الرد على حادثة الضرب بالمروحة الذي تعرض له القنصل دوفال على يد الداي حسين، فإن غزو الجزائر في سنة (1830م) يفسر كذلك برغبة شارل العاشر في تثبيت عرشه بإنجازه لهذه العملية، وعليه فقد تواصل غزو فرنسا للجزائر مدة أربعين سنة أخرى ابتداء من هذا التاريخ دون هدف يذكر، سوى القمع الهمجي ردا على محاولات الثوار في الدفاع عن أرضهم ووطنهم، فحكام فرنسا آنذاك كانوا مترددين بين عملية الاندماج الصريح والبسيط للجزائريين من أجل إخضاعهم للقوانين الفرنسية، أو فرض سيطرتهم وحمايتهم على إقليم مستقل تابع للسلطة الفرنسية بسبب عدم اطلاعهم على حقيقة الوضعية الجزائرية.

وشيئاً فشيئاً أصبحت الجزائر مستعمرة لمجموعة شعوب أوروبية أخذت تتكاثر مع مرور الأيام والسنين؛ حيث قفز عددهم من 110000 في سنة 1850م إلى 200000 في عام 1870م، ثم إلى 750000 في سنة 1914 إلى أن اجتمعت فيها عدة جنسيات فرنسية وإيطالية، وإسبانية ومالطية، ثم انظم إليها اليهود الذين كانوا في الجزائر ليكوِّنوا تلك المستعمرة الموحدة التي عرفت فيما بعد بشعب الأقدام السوداء، وبمجرد تجنيسهم الأوتوماتيكي أصبح الجميع فرنسيين وهم فخورون بذلك، لكنهم يدعون كذلك أنهم جزائريون من أجل الحصول على استقلالية أكثر تجاه السلطة الفرنسية بالنسبة لبعضهم ومن أجل الوطن الأصلي بالنسبة للبعض الآخر.

بعد تجريد السكان من مساحات كبيرة من أراضيهم، وصناعاتهم التقليدية، أصبحوا فقراء مرغمين على الخضوع للقانون المفروض عليهم.

ورغم فرنسة بعض المسلمين إلا أن الطائفتين عاشتا منفصلتين عن بعضهما البعض باستثناء فترتي الحربين العالميتين اللتين دفعتا خلالهما دماءهما المشتركة دفاعاً عن الدولة الفرنسية.

كان مرور القوات الأمريكية ونزولها بالتراب الجزائري ـ إلى جانب المقاومة ضد النازية أثناء الحرب العالمية الثانية ــ يعتبر مؤشراً حقيقياً لانزعاج الجزائريين من أوضاعهم المتدنية، فرغم منع الحركة الوطنية الجزائرية الملتفة حول أفكار مصالي الحاج وحزب الشعب الجزائري، والمتابعات القضائية التي لحقت بأعضائها إلا أنّها واصلت النضال دون انقطاع أو تردد.

اقترح فرحات عباس ـ الذي كان أقل راديكالية من هؤلاء من خلال مطلبه الموثق في «بيان الشعب الجزائري» ـ إصلاحات سياسية ومدنية واجتماعية عميقة، بينما حاول بعض الأوروبيين والشيوعيين التابعين للحزب الشيوعي الجزائري، وقليل من اليهود تغيير الوضع الذي كان ــ حسبها ـ مجحفاً في حق مجموعات معينة من سكان الجزائر.

لكن مظاهرات 8 ماي 1945م التي شهدتها مدينة سطيف، وعملية القمع الدموية التي لحقتها، والتزوير المنظم الذي حصل خلال الجمعية الجزائرية سنة 1948م كل ذلك أعاق التطور السلمي للوضع العام بالجزائر، وعجل ــ في آخر المطاف ــ بولادة تلك الحركة الوطنية التي لا تعترف بحل آخر للأزمة سوى الثورة المسلحة ضد المستعمر الغاشم.

نجمة مصالي الحاج المجيدة[1]

ظهرت الحركة الوطنية الجزائرية لأول مرة في صيغتها الثورية في فرنسا بين الحربين العالميتين.

إن الهجرة الجزائرية نحو فرنسا وإن كانت قد بدأت في عام 1905م نظراً لارتفاع أجرة اليد العاملة بفرنسا حيث كانت ضعف ما يتقاضاه العامل بالجزائر، إلا أنها لم تكن محل اهتمام الجزائريين قبل نشوب الحرب العالمية الأولى، والذين تفطنوا لهذا الوضع أعربوا عن فرحتهم في أكثر من مرة، كما جاء بقلم صحفي جريدة «لوبوتي مارسيي» (le petit marseillais) حيث كتب يقول: «إن الأرباح التي كان يجنيها حوالي 10000 جزائري قدم إلى فرنسا من منطقة القبائل اعتبرت وكأنها مطر من ذهب ينزل على جبال جرجرة....».

مقابل هذا كان المعمرون بأرض الجزائر يتساءلون ـ وهذا أمر طبيعي ـ إن كان سكان منطقة القبائل قادرين على إعادة شراء أراضيهم التي صودرت وانتزعت منهم من طرف المستعمر.

وفي السياق ذاته صوت البرلمان الفرنسي بتاريخ 15 جويلية 1914م على قانون يمنع سفر العمال الجزائريين إلى فرنسا، رغم ذلك ونظراً للطلب المتزايد على اليد العاملة بعد الحرب العالمية الأولى ازداد عدد العمال المتوجهين نحو فرنسا؛ حيث ارتفع من 7000 في سنة 1914م

(1) شارل روبير آيرون، 30 نوفمبر سنة 1980م.

إلى 20000 في عام 1915م ثم إلى 30000 في عـام 1916م، وأخـيراً إلى 35000 في سـنة 1917م، وهو الأمر الذي دفع وزارة الحرب إلى الشروع في توظيف العمال، وأمـام ضـعف عـدد المنخرطين اضطرت الوزارة في عـام 1916م أن تجـبر الجزائـريين عـلى الالتحـاق بصـفوف الجيوش الفرنسة حيث تم توظيـف مـا بـين 80000 إلى 90000 عامـل بالصـيغة الإداريـة الرسمية، لكن معظمهم لم يبقوا بفرنسا إلا فترة قصيرة من الـزمن لتزامنهـا مـع مرحلـة الهدنة ثم شرعوا في الرجوع إلى الجزائر مجدداً؛ حيـث لم يبـق مـن هـؤلاء سـوى 68000 عامل مقيم بفرنسا، لكن إذا علمنا أن الحكومـة قامـت مبـاشرة بتجنيـد مـا يربـو عـن 173000 جزائري فإنه يظهر لنا أن نسبة كبيرة مـن الشـباب الجزائـري تـتراوح أعمارهـم بين عشرين وأربعين سنة في عام 1918م قد تركوا الجزائر وتوجهـوا نحـو فرنسـا، ومنـذ ذلك الحين و إلى يومنا هذا أصبحت فرنسا مصدراً لحركتهم الدؤوبة والمتواصلة.

على العموم استقبل الجزائريون في ظروف حسنة، وحتى مصالي الحـاج ـــ الـذي يعتبر رجلاً كثير الانفعال ــ كان يقر بذلك حيث كتب في مذكراته يقول: «كنـا مرتـاحين لتصرفات السكان معنا والتي كانت طيبة إلى حد ما، فكانت معاكسة تماماً لمـا يتصـف به المعمرون الفرنسيون بالجزائر، والشعب الفرنسي عموماً في علاقاتهم معنا».

تلك المعاملة جعلت العمال الجزائريين يرغبون في الرجوع إلى فرنسا بحثاً عن العمـل، وهو ما حصل بالفعل؛ فبعد الحرب العالمية الأولى؛أي: في سنة 1920م غادر الجزائر مـا يربـو عـن 21000 شـخص نحـو فرنسـا ليرتفـع هـذا العـدد إلى 44000 في عـام 1922م وبعـدها إلى

71000 عام 1924م.

وأثناء الزحف نحو القارة العجوز واجهت الإدارة الفرنسية نقداً لاذعاً من طرف المعمرين الفرنسيين المقيمين بالأراضي الجزائرية الذين اشتكوا فقدانهم اليد العاملة التي كانوا يعتمدون عليها محلياً» «ومع أن مردودها كان رديئاً إلا أنها كانت صالحة؛ للاستغلال محلياً؛ أي: بالجزائر فقط» حسب أقوالهم.

في سنة 1924م تقرر منع الهجرة نحو فرنسا مجدداً وفي سنة 1927 أعيد حوالي ثلاثة آلاف عاطل عن العمل نحو الجزائر، وبداية من عام 1928م أصبح المهاجرون يرغمون على دفع مسبق لكفالة الرجوع وبعض المصاريف قبل الشروع في الذهاب نحو فرنسا رغم الاحتجاجات التي قام بها أساقفة الجزائر، ولكن لم يستطع أي شيء أن يمنع الهجرة نحو فرنسا، وحتى أزمة سنوات الثلاينات، وصعود مؤشر البطالة بأوروبا لم ينالا من عزيمة المهاجرين.

كانت الوفود الجزائرية في البداية متكونة ـ شبه حصرياً ـ من شباب يقيمون بفرنسا شهوراً معدودة قبل ثم يعوضون بآخرين، وهكذا، غير أن العمال ـ وبعد مضي فترة زمنية تمتد من ثمانية أشهر إلى ثمانية عشر شهراً ـ لا يعودون إلى الوطن، ويقيمون بفرنسا، ومنهم من يثبت إقامته بزواجه من فرنسية، وذلك ما أثر على أخلاقهم ولو بصفة سطحية.

كان تمركز الجزائريين ـ بالدرجة الأولى ـ بمنطقة باريس والتي كان يقيم فيها نصف عددهم في الثلاثينات من القرن نفسه، وكانت تجمعاتهم تقوم على مبدأ العشائر والدواوير التي كانوا ينحدرون منها

ليسكنوا بهذا الحي أو ذاك بالضاحية الباريسية، ونظراً لأنهم يفتقدون لتكوين مهني معين كانوا يوظفون كعمال مبتدئين وبسطاء بكبرى المؤسسات للصناعات المعدنية والكيماوية حيث لا يمكنهم الارتقاء إلى المناصب المؤهلة والتي تتيح فرص التدرج المهني.

كان أرباب المؤسسات والمصانع يخشون كثيراً تحركاتهم، ولكنهم يثمنون اعتدالهم وانضباطهم في أماكن عملهم.

يقول المثل القبائلي«كن بائعاً جوالاً ولا تكن فلاحاً» ولذلك نجد أن المنحدرين من منطقة القبائل الكبرى بالجزائر كانوا يعملون بفرنسا كباعة متجولين يبيعون المواد الفلاحية والغذائية وغيرها.

كانوا يعملون بجد ويترقون في درجات الحياة الاجتماعية حتى أصبحوا «تجاراً أحراراً ومعتمدين لدى الحكومة» وأصحاب فنادق ومقاهي.

إن المكانة الاجتماعية للمقهى والفنادق هامة جداً في تاريخ مهاجري شمال إفريقيا حيث بإمكانها أن تحل محل البلدة أو القرية وكذلك السوق والجماعة.

إن أصحاب المقاهي هم الذين كانوا يوفرون لبعض مواطنيهم فرص عمل ويعطونهم قروضاً مالية وإرشادات ضرورية جعلت منهم ممثلين - للرأي العام - لأهل البلد.

إن المراقبة التي فرضت على المقاهي وسائقي سيارات الأجرة (طاكسي) كانت أحد العوامل الخفية التي ساهمت في إنجاح الأهداف السياسية لنجم شمال إفريقيا بمنطقة باريس.

إن الهجرة وإن كانت قصيرة المدة أو كانت هدفاً لتحقيق كسب

مادي لكي يكون «الجيب ساخناً» ـ كما يعبر عنه بالعامية ـــ فهـي في الوقـت نفسـه - وعلى العموم - أمر صعب ومؤلم جداً.

تأثر الجزائريون الموجودون بفرنسا بكثير من العوامـل منهـا: منـاخ فرنسـا الـذي ينعدم فيه ضـوء الشـمس تقريبـاً، ومحـيط المـدن الصـناعية وطريقـة العمـل، وكـانوا يخافون من مراقبة الشرطة لتحركاتهم، ويعانون من سوء معاملة الفرنسيين لهم، حتـى إن سـكان بـاريس كـانوا لا يرضـون عـن ذلـك الأسـلوب الـذي يعامـل بـه الفرنسـيون الجزائريين، وقد كان الباريسيون من قبلُ لا يبالون بمشاكل الحياة التي يعيشها العـرب في المساكن القصديرية بالضاحية الحمراء.

كتب صحفي من جريدة «لوفيغارو» معلقاً على حيـاة هـؤلاء المهـاجرين؛ حيـث قال:«أين هؤلاء المهاجرون المساكين؟! فهم عرضة للبرد الشـديد، وأيـنما وجـدوا تتمثـل لك من منظرهم صورة الإجرام في حق البشرية، والجريمة الكـبرى هـي إسـكان هـؤلاء المساكين في أكواخ تعاف الكلاب أن تأوي إليها».

وقبل أن يختم الصحفي كلامه قال: «يوجد بيننا حوالي ثمـانين إلى مائـة ألـف إفريقي، فكان يجب علينا أن نرشدهم ونساعدهم ، لا أن نسيء إليهم».

إن هؤلاء لا يعرفون من حضارتنا إلا «الشرطة» وإنك تراهم يبكون بمجـرد أن تذكر أمامهم اسم بلدهم، وذلك لما يعانونه من حرمان وقسوة في حياتهم.

إن الشيوعيين الذين لم نتكلم عنهم ــ أبدوا منذ سنة 1921م اهتمامـاً بشريحة هـؤلاء العـمال المسـتعمرين الـذين كـانوا يعتـبرون رمـزاً للطبقـة

الكادحة، وأيضاً بداية للثورة؛ حيث تم بباريس سنة 1926م وتحت رعاية كومينتارن (komintern) إنشاء أول حركة سياسية ذات اتجاه وطني وثوري وهي: «نجم شمال إفريقيا».

إن المسؤولين الفرنسيين ـ وبينهم جزائري يحمل الجنسية الفرنسية منذ شهر مايو من سنة 1911م يدعى حاج علي عبد القادر ـ كانوا قد كلفوا في بادئ الأمر؛ أي: في شهر مارس من سنة 1926م بإنشاء منظمة جماهيرية مستقلة عن الحزب الشيوعي، لكنها تخضع في تسييرها لمجموعة من الشيوعيين.

تتمثل مهام هذه المنظمة في التكفل ـ على أرض الميدان ـ بنضال دول شمال إفريقيا؛ أي: دول المغرب العربي الثلاث من أجل استرجاع استقلالها.

إن المجموعة الشيوعية لأول لجنة مركزية كانت تضم خمسة جزائريين من بينهم حاج علي، وجيلالي، ومصالي، وهم كلهم أعضاء دائمون بالحزب، بينما تولى المفكر التونسي «الدستوري» شادلي بن خير الله رئاسة الحزب إلى غاية إبعاده وطرده في أواخر عام 1927م.

بالرغم من اتخاذ تدابير الحيطة والحذر فقد تسربت كلمة السر، وهي: «البحث عن استقلال هذه الدول الثلاث منذ جانفي 1927م خلال الاجتماعات العامة، وكلف مصالي الحاج بصفته الأمين العام لحزب نجم شمال إفريقيا من طرف صديقه حاج علي بحضور مؤتمر الشعوب المقهورة والمستعمرة الذي أقيم بمدينة بروكسال في فبراير 1927م من أجل تقديم المطالب الجزائرية وبرنامج حزب نجم شمال إفريقيا».

وكانـت هـذه المطالـب هـي نفسـها المطالـب التـي صـدرت مـن طـرف اللجنـة الاستعمارية للحزي الشيوعي الفرنسي.

طالب مصالي الحاج ــ في تدخله ــ بالاستقلال الكامل والتام للجزائر، مؤكداً على انسحاب القوات الفرنسية المستعمرة، وإنشـاء مجلـس تأسـيسي منتخـب عـن طريـق الاقتراع العام، وتعيين حكومة وطنية ثورية.

إن الأراضي والغابات والمعادن التي استولت عليها الدولة الفرنسـية، والممتلكـات الكبـيرة الفلاحيـة التابعـة للإقطـاعيين المسـلمين والمعمـرين الفرنسـيين والأوربيـين، والشركات الرأسمالية ستعاد إلى سلطة الدولة الجزائرية التي ستتكفل فيما بعد بإعـادة هذه الأراضي لمالكيها الحقيقيين الذين سلبت منهم.

هـذا المشروع الـوطني والثـوري بقـي عـبر الـزمن ــ باسـتثناء بعـض التغيـيرات التكتيكية الخفيفة ــ هو مجمل المطالب التي دافعت عنها الأحزاب، بدءاً بنجم شـمال إفريقيـا (ena) مـروراً بحـزب الشـعب الجزائـري (ppa) وحركـة انتصـار الحريـات والديمقراطية (mtld) وصولاً إلى حزب جبهة التحرير الوطني (fln).

فلا داعي للتأكيد على الراديكالية الأصلية، ولا حتى على الطابع الماركسي اللينينى لهذه المطالب.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن قضية استقلال الجزائر قد رفعها ودعمها مجموعة من المهاجرين التونسيين خلال مؤتمر الجنسيات بـ(لوزان) سويسرا في عام 1916م.

وفي شهر ماي من سنة 1919م قام الأمير خالد بتقديم طلب إلى الرئيس ويلسن يحثه فيه على إرسال ممثلين جزائريين يتم «اختيارهم بكل حرية» من أجل أن «يقرروا في شأن مستقبل المنطقة تحت راية ووصاية مجتمع الأمم».

لم يكن أحد يتصور يومها أن تنشأ بالمغرب هيئات وطنية ثورية تعتمد على برامج دقيقة تتمثل في مطالب فورية وبعيدة المدى تخص ميادين السياسة والاقتصاد.

ويبقى حزب نجم شمال إفريقيا ــ رغم حله من طرف الحكومة الفرنسية بتاريخ 20سبتمبر 1929م ــ منظمة سياسية ظهرت إلى الوجود من صلب الحزب الشيوعي الفرنسي، ولو أنه منذ 1928م ظهرت هناك حركة احتجاجية لجزائريين، حيث لم يقبلوا بوصاية الشيوعيين على منظمتهم إلى جانب آخرين أرادوا «أن يتحرر تنظيمهم السياسي من رقابة هذا الحزب الفرنسي، كان من بين هؤلاء مصالي الحاج؛ الذي عزل وفصل ــ دون أي تفسير ــ من منصبه كعضو دائم بالحزب، إلا أن ذلك لم يمنعه من أن يكون فاعلاً داخل حزب نجم شمال إفريقيا وأحسن خطبائه على الإطلاق.

أصبح حزب نجم شمال إفريقيا يستقطب كثيراً من محبيه والمتعاطفين معه الذين كانوا يحضرون مهرجاناته وملتقياته الكثيرة والمتعددة، حيث كان يُشرح برنامجه، ولو أنه هو وجريدة «الاقدام» -الناطقة بلسانه - لم يعمرا طويلاً.

وإن كانت التجمعات الأولى التي نظمها حزب شمال إفريقيا في

فترة 1926م ــ 1927م لم تلفت انتباه واهتمام سوى حوالي مائة شخص، إلا ملتقياته التي أقيمت في عام 1929م كانت تجلب إليها ما بين ألف إلى ألفي شخص من عمال شمال إفريقيا.

بعد حل حزب نجم شمال إفريقيا تشتت أعضاؤه، أما الشيوعيون: فقد اعترفوا أنهم أخطؤوا العنوان حيث تحولوا من «مساندين وداعمين للحزب وأفكاره إلى متجاهلين له تماماً» وقد حاولوا إعادة بعثه من جديد على الساحة السياسية مع الرقابة الصارمة لأعماله وتطوراته.

وفي أكتوبر من سنة 1930م أنشأ مصالي الحاج صحبة حاج علي جريدة جديدة ناطقة باللغة الفرنسية سميت بـ «الأمة» نسبة إلى الأمة الإسلامية؛ لاحتواء اهتمامات محبيها والمتعاطفين معها.

إن النجمة الجديدة ــ التي أصبح محركها ومنعشها أولئك الذين وصفوا أنفسهم بكل فخر بـ «الإسلاميين الوطنيين» ــ لم تتوان في اتخاذ الإسلام شعاراً لها.

مصالي الحاج الذي انغمس في الفكر الديني «الدرقاوي» كان دائماً يدعو شعوب شمال إفريقيا إلى الكفاح من أجل استقلالهم وعقيدتهم، وفي الوقت نفسه كان يدين التمثيليات المفروضة على الجزائريين داخل البرلمان الفرنسي التي يقترحها عليهم «أولئك المرتدون».

كانت جريدة الأمة تحتفل بـ «الفجر الجديد» و«نهضة الإسلام» في الوقت الذي كانت تنتقد فيه تلك المناورات الحقيقية أو الوهمية للإمبريالية.

إن إعادة إنعاش حزب نجم شمال إفريقيا المجيد ــ كما كانوا يدعونه ــ أذهل السلطات الاستعمارية والشيوعيين.

هؤلاء الذين اتهموهم بـ «الديماغوجيين» وبأنهم يلعبون على أوتار الصوفية والإسلاماوية والعداء للديانة اليهودية، طالبوا بحبس قادة نجم شمال إفريقيا.

في هذه الفترة اعتقل مصالي الحاج بسبب إعادة إحياء جمعية محظورة قانوناً، وقد حكم عليه ــ بعد بضعة أيام ــ بسنة سجنا على خلفية تهمة: «ابتزاز السلطات العسكرية ودفعها للعصيان لتحقيق هدف الوشاية الفوضوية؟!...».

وهل كان مصير شمعة نجم شمال إفريقيا الأفول بعد كل ما حصل؟

بالطبع لا؛ لأن مصالي الحاج تعامل بذكاء مع الحظر الموجود وانضم إلى الجبهة الشعبية التي كانت في حالة تكوين؛ حيث شارك بتاريخ 14 جويلية 1935 قرابة ثلاثة آلاف جزائري في حفل استعراض بباريس نظمه التجمع الشعبي وهم يرفعون عالياً رايات حزب نجم شمال إفريقيا؛ ليرتفع عددهم إلى الضعف بعد عام واحد من ذلك التاريخ حسب تقديرات محافظة الشرطة؛ أي: يوم 14 جويلية 1936م.

* * *

ما هو حزب الشعب الجزائري وما هو برنامجه السياسي ومدى تأثيره؟

بتاريخ 11 مارس -إثر اجتماع «أصدقاء الأمة» - نظم بفانيتر بالضاحية الباريسية مؤتمر؛ وعنه انبثق حزب الشعب الجزائري.

هذا الخبر السار انتشر فوراً داخل الأوساط الجزائرية، وعلق عليه كل واحد منهم حسب طريقته الخاصة، وكل تعليقاتهم اتسمت بكثير من الترحاب والفرحة، هذا النبأ السعيد انتقل بسرعة البرق إلى الضفة الأخرى من المتوسط؛ حيث استقبل الأمر بترحاب واستحسان كبيرين من قبل الشعب الجزائري، وخاصة فئة الشباب منه.

مهام حزب الشعب الجزائري على المدى القصير تتمحور حول النضال من أجل تحسين الوضع المادي والمعيشي للجزائريين، وبذل ما في وسعه لتحقيق كل مطالب الشعب الجزائري؛ وأنه لن يتهاون في الدفاع عن مصالحه؛ كما أنه لن يدخر جهداً من أجل تنوير الرأي العام حول حقيقة القضية الجزائرية، وإمكانية البحث عن الطرق والسبل الكفيلة بحلها بصفة عادلة في انسجام تام مع ماضيها وعاداتها وتقاليدها ومستقبلها.

إن حزب الشعب الجزائري سيطلب من كل أفراد الشعب مهما كانت توجهاتهم الانخراط في صفوفه والالتفاف حول برنامجه؛ كما

سيقوم بتوعيته وفق الأفكار والبرامج التي يحملها ويتبناها.

إن حزب الشعب الجزائري سيدافع عن كل الشعب الجزائري ـــ أبناء الوطن الواحد ـ دون استثناء وسيعمل جاهداً على فرض المساواة بين جميع أفراد الشعب دون اعتبار مكانتهم أو صفتهم أو ديانتهم، وأن تكون لهم حقوق وحريات متساوية، كما تجب عليهم واجبات نحو وطنهم؛ فلا مجال لسياسة الإدماج أو التفرقة بل المجال مفتوح للشعب كي يتحرر ويحرر نفسه من المستعمر.

إن حزب الشعب الجزائري يرفض أن يوصف بأنه صاحب سياسة إدماجية؛ لأنها مخالفة لعادات وتقاليد الشعب الجزائري وماضيه المجيد، ولاتفاقية 5 جويلية 1830 التي تقر وتؤكد بصفة مطلقة على احترام التقاليد والعادات الإسلامية، وحرية التجارة والملكية.

يعمل حزب الشعب الجزائري على التحرير الكامل للتراب الجزائري دون اللجوء إلى الانفصال عن فرنسا لرفضه لسياسة الإدماج.

إن تحرير الجزائر سيتم على يد أبنائها إلى جانب تلك المساعدة والمساهمة التي سيقوم بها الشعب الفرنسي؛ حيث سينضم الشعبان إلى بعضهما البعض ويعملان معاً من أجل تحقيق الهناء والرفاهية والأمن لبلديهما.

ستتحرر الجزائر نتيجة لهذه العوامل وستتمتع بكل الحريات والديمقراطية التي ستكتسبها من خلال برنامجها ونضالها السياسي، حتى تتحصل على استقلالها على الصعيد الإداري والسياسي

والاقتصادي والداخلي وتأخذ بكل حرية مكانها داخل النظام الأمني الجماعي الفرنسي بحوض البحر الأبيض المتوسط.

عندما تتحرر الجزائر ستكون ذلك الصديق والحليف لفرنسا؛ لأن المصالح المشتركة بين البلدين لا تقوم إلا على مبدأ المحبة والمشاركة الصريحة الصادقة والوفية من طرف الجميع.

إن مهام وأهداف حزب الشعب الجزائري لن تقتصر على النضال العرقي أو الطبقي، وتجاه الأطياف الأخرى التي تعيش على أرض وطننا سنشد أخوياً على أيديهم دون النظر إلى عرقهم وديانتهم، وأما الشرط الوحيد المطلوب منهم هو اتحاد الجميع، ومشاركة الجميع في القيادة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لوطننا.....

كان مصالي الحاج قبل أن تعفو عنه حكومة ساروت (saraut) في حالة فرار وقد لجأ إلى جونيف بالقرب من الأمير شكيب أرسلان زعيم الأمة العربية، ثم قرر العودة إلى فرنسا وهو كله عزم على أن ينال - من حكومة ليون بلوم (lèon blum) - الحريات والإصلاحات الفورية التي ناضل من أجلها.

كان مصالي الحاج قد تفاجأ من تنكر الشيوعيين لقضية المستعمرة الجزائرية، كما كان يخشى من وقوع المؤتمر الإسلامي المنعقد بمدينة الجزائر في فخ الإغراء بالمنصب من طرف الوزير فيبولات (violette) الذي يتبنى السياسة الاندماجية.

اضطر بعد ذلك مصالي الحاج إلى التخلي عن الحذر التكتيكي، فتنقل إلى مدينة الجزائر ليعلن بصوت عال وواضح مطالبته باستقلال

الجزائر وإدانته لسياسة المؤتمر الإسلامي، وخلال جولة خاطفة استطاع أن يوقد جـذوة «الوطنية الثورية» بالجزائر.

وما كان على حكومة الجبهة الشعبية إلا أن تضرب بيـد مـن حديـد؛ حيـث قـام مجلس الوزراء بتاريخ 26 جانفي 1937 بحل حزب نجم شمال إفريقيا ثانية بعد أن كان الإجراء الأول المتخذ في حقه سنة 1929م قد ألغي في الشكل من طرف العدالة.

وفي مارس من عام 1937م انتفض مصالي الحاج فأنشأ حزباً قانونيـاً سـمي بحـزب الشـعب الجزائـري (ppa) ولكـن هـذا الحـزب كـان محـل هجـوم شرس مـن طـرف الشيوعيين، كـان الـبعض يـدعي أن (ppa) يسـاوي (ppf)[1]، كـان أعـداؤه في الـداخل علماء الدين الإسلامي، وفي الخارج الإدارة الاستعمارية، وقد أطلق عليهم مصالي الحـاج اسم «الائتلاف المقدس» مما صعب من عملية انتشاره التلقائي بفرنسا والجزائر، ورغـم اعتقـال قيادتـه إلا أن الحـزب نجـح في مهامـه؛ حيـث انـتشر سريعـاً وسـط المجتمـع الجزائري بدءاً من شهر أوت من عام 1937م.

وفي بداية عام 1938 أصبح حزب الشعب الجزائري يضم في صفوفه ما لا يقل عـن ألفين وخمس مائة مناضل، متوزعين على ضفتي المتوسط، وبهذا تكون الحركة الوطنيـة الجزائرية التي ظهرت بفرنسا في حالة منغلقة على نفسها داخل الجدران الفرنسـية قـد استطاعت أن تكسر القيد وتنتقل إلى الضفة المقابلة للمتوسط.

(1) ppf هو الحزب الشعبي الفرنسي، وهو حزب فاشي أسـس عـلى يـد الشـيوعي جـاك دوريـو (jaque doriot).

إن حزب الشعب الجزائري قد نجح باعتماده على إستراتيجيته الحكيمة في المكان الذي حييت فيه إستراتيجية كومينترن (komintern) آمال فرنسا وفشلت.

ولم تمض إلا أعوام قليلة حتى أصبح بالجزائر أول حزب مسلم من حيث عدد مناضليه، وأكثرهم شعبية في أوساط الشباب.

* * *

الرسول المبعد

في شهر سبتمبر من سنة 1939م تم حضر حزب الشعب الجزائري، وحكم على مصالي الحاج بعد ذلك؛ أي: في عام 1941 بالأعمال الشاقة لمدة طويلة جداً، حينئذ اختزلت حياته في هجرة مطولة تتخللها زيارات قصيرة إلى الجزائر حتى عشية اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954.

وفي عام 1946 ساعدته حكومة التحرير على الإقامة ببوزريعة بأعالي الجزائر العاصمة في الوقت الذي انتخب فيه خمسة من أعوانه كنواب بالمجلس الوطني.

اسم الحزب الجديد الذي اختاره كبديل لحزب الشعب الجزائري المحضور هو: الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) وهي التسمية الجديدة والبديلة التي لم تخدع أحداً من خصومه، ففي القرى والمداشر استمر البدويون في تعلقهم بحزب الشعب الجزائري المعروف بحزب الضعفاء والمقصيين، حتى إن الأوضاع العامة والأسلوب السياسي بقي نفسه؛ فالعمال مشحونون بتقوى مفرطة وغاضبين من أحوالهم، والحالة النفسية للجزائريين كانت متردية بشكل كبير؛ جراء الأوضاع الاجتماعية والسياسية، وكذلك جراء تلك الإصلاحات الشجاعة ذات الطابع الخاص التي جاء بها فرحات عباس.

رغم كل هذا نتساءل لماذا هذا؟ مصالي الحاج الذي كان المؤسس

والـزعيم في آن واحـد، والنـاطق الرسـمي لحـزب الحركـة مـن أجـل انتصـار الحريـات الديمقراطية (MTLD) والذي يعتبر رمز الحركة الوطنية الثورية غداة الحرب الجزائريـة، والذي استشهد باسمه وفي سبيل الأهداف النبيلة التي كان يدعو إليها آلاف الجزائريين في مجزرة خراطة في ماي 1945 قبل أن يتظاهر آلاف الجزائريين بالشـانز إليـزي في عـام 1952 كإشارة إلى أنها كانت محركاً للثورة. لماذا إذن لم يكن هذا القائـد الفـذ والمقـاوم - على الأقل اسماً فقـط- موجـوداً مـن بـين مـن فجـروا الثـورة الجزائريـة في أول نـوفمبر 1954م؟!

للإجابة عن هذا السؤال وهذا الإقصاء المحير نكتفي بسببين اثنين وهما:

السبب الأول: وهو خارج عن نطاقه ولا مسؤولية لـه فيـه؛ فقـد كانـت الشرطـة الفرنسية تراقب تحركات الزعيم لمدة تزيد عن خمسة عشر سـنة، ثـم سُجن في سِـجن الجزائر، ثم فرضت عليه الإقامة الجبرية بعين صالح، ومنها إلى برازافيل ومن لامبـاز إلى نيوز ومن برى كامت روبير إلى بوزريعة إلى الجزيرة الجميلة (belle ile) كان يمكنه أن يستقبل ضيوفه بمنفاه، وأكـثر الـذين كـانوا يزورونـه كـانوا مـن أتباعـه المخلصـين لـه، ومحبيه فقد كانوا يأتونه بمعلومات عن الوضع السائد بفرنسا والجزائر والعالم كله مـع تفسيرات وتوجيهات محددة ومفيدة؛ لأنه كان معزولاً عن الشعب والعالم الخارجي.

أما السبب الثاني: فيرجع إليه شخصياً؛ حيث إن هذا الرجل الـذي اسـتطاع في سـن مبكـرة مـن عمـره أن يجنـد الحشـود بالضـاحية الباريسية وبالجزائر، ويـؤثر عـلى ضـمائرهم؛ لأنـه كـان هـو المؤسـس

والمسير للأحزاب التي أنشأها وجلب إليها مناضلين يؤمنون بالأهداف التي أنشئت من أجلها، وخاصة مصير القضية الجزائرية، وهو ما جعل منه -في كبره- مترفعاً ومتكبراً، يظن أنه وصل إلى درجة العصمة عن الخطإ، وهذا ما أوهمه به وزينه له أولئك الذين التفوا حوله من المتدينين، كما أن اعتقالاته العديدة والمتكررة منعته من أن يعرف عن قرب مفهوم الإخفاق والرسوب في الحياة اليومية، وهي العوامل التي تجعل الزعماء يعرفون حدود عظمتهم وكفاءاتهم، والدليل على ذلك أنه قبل اختبار عام 1954 بقليل تم التشكيك في زعامة القائد حيث تعامل المناضلون مع أفكاره بشيء من العنف فمعظم أعضاء اللجنة المركزية لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية (mtld) انتفضوا سنة 1953 ضد الاتجاه الكنائسي للحركة مطالبين بتطبيق «الديمقراطية الجماعية».

ومع اشتعال فتيل الخلاف بين الزعيم (القائد) المتذمر و«المركزيين» المنتفضين ضد هذا الوضع، قامت مجموعة من المناضلين تمثل الإطارات بإنشاء المنظمة السرية (os) -تحضيرا للمواجهة المباشرة- حيث أنشئت من دون موافقة مصالي الحاج، وقد انبثق عنها اللجنة الثورية للوحدة والعمل (crua) والتي ذابت داخل ما هو معروف بحزب جبهة التحرير الوطني (FLN) الذي فجر ثورة أول نوفمبر 1954م بعد أن قام بلم شمل كل أطياف الحركة الوطنية بميدان المعركة.

كان مصالي الحاج يعارض هذه الفكرة وهذا الأسلوب الذي اتخذ دون مشورته، وقد تداول على زيارته مبعوثون من اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) من أجل حثه على استعمال شخصيته ومنزلته

القوية والمحترمة في ميدان المعركة من أجل تشجيعها على تحقيق أهدافها، ولكن الزعيم رفض كل هذه المبادرات وفضل الصمت الذي كان يمليه عليه كبرياؤه بقوله: «إنها مبادرة مجنونة انتحارية مآلها الفشل....» وهو ما تنبأ به في تلك الفترة أصدقاء فرحات عباس والشيوعيون.

وفي شهر ديسمبر 1954 أنشأ مصالي الحاج حزباً جديداً أطلق عليه اسم الحركة الوطنية الجزائرية (MHA) وتتمحور أفكاره حول هدفين اثنين هما: النيل من حزب جبهة التحرير الوطني -الذي ظهر إلى الساحة السياسية من دون أن تكون له يد أو مشاركة في ذلك-، ولكي يضمن لنفسه كقائد كبير وقديم دخولاً مستقلاً في قلب المعركة.

لكن حزب الحركة الوطنية الجزائرية (MHA) لقي على أرض الميدان مطاردة شديدة وعنيفة من طرف جبهة التحرير الوطني (FLN) اعتماداً على مبدإ الوحدة الثورية مما دفعه أو اضطره إلى طلب حماية مشبوهة ومشكوك في أمرها.

لم تعتقل الشرطة مناضليه؛ بل عملت على إغرائهم وأخذ كل المعلومات التي تفيدها أو تبحث عنها منهم ، وبعض من رفقاء الدرب المعروفون بموالاتهم لمصالي الحاج مثل الجنرال بلونيس على وجه الخصوص وجدوا أنفسهم مضطرين إلى التعامل بصفة مباشرة مع الجيش الفرنسي مما دنس سمعة الحركة الوطنية الجزائرية وأنقص كثيراً من قيمتها في أعين الوطنيين الجزائريين، لذلك قام فصيل من حزب جبهة التحرير الوطني بمجزرة في حق مواطنين من بلدة ملوزة، وهو ما

أكد في الأخير قناعتهم تجاه حزب هذا الضابط.

ولما حاول حزب الحركة الوطنية الجزائرية إقناع حزب جبهة التحرير الوطني في سنة 1961 كي يكون في صفه وإلى جانبه في مفاوضات إفيان على أساس أنه هو أيضاً يحق له التفاوض، أجابه هذا الأخير أنه أصبح لا يمثل إلا القلة القليلة من العمال المهاجرين بفرنسا وبلجيكا، وأن مساهمته الحقيقية في الثورة شبه منعدمة، وهكذا تحقق استقلال الجزائر من دون أن يكون للزعيم والقائد مصالي الحاج ذراع في هذا الإنجاز الكبير، حتى إنه لم يكن لصوته أي صدى في كل ما حصل.

لم يكن لتحرير وطنه ـ الذي كان حلم حياته ـ أن يغير شيئاً من نمط حياته اليومية بعد أن أفرج عنه رسمياً فور التوقيع على اتفاقية إيفيان؛ حيث فضل هذا القائد المسن أن يعيش بقوفير غير بعيد عن شانتيني (chantilly) وهو المكان الذي كانت الحكومة الفرنسية قد أرغمته لسنين طويلة على الإقامة الجبرية فيه، داخل قصر صغير متواضع المظهر والقيمة، فعاش بهذا المكان كَرَبِّ أسرة محاط بزوجته من منطقة الألزاس شرق فرنسا، وبعض العشرات من المخلصين والأوفياء له ممن نجوا من حملة التطهير التي شنها ضدهم حزب جبهة التحرير الوطني انتقاماً من مصالي الحاج وحزبه ومن معه من أعوانه.

في سنة 1965 طلب مصالي الحاج الجنسية الجزائرية وتحصل عليها، وما عدا هذا فإن السلطات الجزائرية قد همشته لحد نسيانه، وبقي على الحال نفسه إلى غاية وفاته بفرنسا بتاريخ 3 جوان 1974م.

فرحات عباس الرجل الوطني القومي والمعارض(*)

لا شيء كان يشير بأن فرحات عباس سيكون له دور في الثورة وهو ابن ذلك القايد الثري والغني؛ لأنه شب على المرح وتميز بالعيش السعيد؛ حيث اختار أن يندمج وهو صغير السن في الثقافة الفرنسية بزواجه من فرنسية من منطقة الألزاس، لقد كان ينعم بالعيش الحسن ممتهنا حرفة الصيدلة بمدينة صغيرة بالريف الفرنسي، ولا شيء كان يدعوه للقيام أو المشاركة في الثورة سوى أنه عزم أن يثور للشعب الجزائري ضد النظام الاستعماري.

هذا البرجوازي المحبوب، فضل أن يخوض مقاومة ــ غير محسوم أمرها ــ على أن ينعم بدخل تجارته والتمتع بالجلوس في أسطح مقاهي مدينة سطيف، لا لشيء سوى لأنه كان ديمقراطياً لا يسمح بأن يفرض المستعمر الفرنسي نظام التمييز على إخوانه المواطنين الجزائريين، ولأنه كان وطنياً يرفض بشدة أن يعيش وطنه دون علم يرفرف عالياً في سمائه.

ولد فرحات عباس في عام 1899 بآفير أحد الدواوير القريبة من الطاهير إحدى دوائر منطقة جيجل التي تعد من أجمل المدن الجزائرية

(*) جون لاكوتر، 24 ديسمبر 1985.

لموقعها الساحلي الخلاب، تربى في أسرة ميسورة الحال، وتابع دراسته العليا بجامعة الجزائر حيث عين رئيساً لجمعية الطلبة المسلمين.

إن الهيبة والمكانة اللتين كان يتمتع بهما مكنتاه من الكتابة في عدة مجلات تحت اسمه المستعار كمال بن سراجس (kamal aben cerajes) إلى أن قام بجمع كل مساهماته في كتاب تحت عنوان «الشباب الجزائري» وهكذا انتشرت سمعة ذلك الوطني المثقف.

إن الصيدلية التي أنشأها بسطيف سنة 1933م سرعان ما تحولت إلى ملتقى سياسي المصغر.

"السيد عباس" هكذا كان كل الناس ينادونه، كما تعودوا قبل ذلك ينادونه «السيد تيري» .

انتخب بعد ذلك مستشاراً بالبلدية، ثم مستشاراً عاماً ثم مندوباً مالياً بالجزائر، وهي الترقية المثالية التي كان يحلم بها كل الأغنياء الإندماجيون بالجزائر.

في سنة 1936م أنشأ فرحات عباس جريدة خاصة أطلق عليها اسم «الوفاق» ، نشر فيها مقالته الشهيرة: «أنا لا أموت من أجل موطن الجزائر؛ لأن هذا الموطن غير موجود....

«إنني قد سألت التاريخ وسألت كذلك الأحياء والأموات وزرت المقابر ولم أجد من هؤلاء من تكلم إلي، لا نبني فوق الرياح، أعتقد أننا قد ابتعدنا بصفة نهائية عن كل تلك الأوهام، حتى نربط بصفة مباشرة ودائمة مستقبلنا بما أنجزته فرنسا بهذا الوطن... فلا أحد في الحقيقة يؤمن بوطنيتنا وقوميتنا وما نقوم بالدفاع عنه، ومطلبنا من وراء

هذه الكلمة هو مجرد تحررنا الاقتصادي والسياسي، ومن دون تحـرر الأهـالي لا وجـود لجزائر فرنسية دائمة».

هذا النص وخاصة الجملة الأخيرة منه التي قليلاً ما ذكرت - حيث أضفت بصـفة خاصة البعد الذي كان يتوخاه بوصفه لمناخ فترة معينة من الزمن - لم تلـق ردود فعـل كبيرة، سواء لهذه الكلمة أو هذا التوجه إلا ما كان من طرف جمعية العلماء المسلمين، وعلى الخصوص على لسان زعيمها الروحي عبد الحميد بن باديس الذي رد عليه بهـذه العبارة التـي لا تقـل شـأناً وجـمالاً وإقناعـاً: «الإسـلام ديننـا والعربيـة لغتنـا والجزائـر وطننا».

إنّ ظهور الجبهة الشعبية كـاد أن يكـون فرصـة لـه، لكـن مشروع بلـوم فيـولات (blum violette) الـذي كـان مـن المحتمـل أن يـؤدي بالإصـلاحيين إلى فـتح مبـادرات جديدة من خلال منح صـفة المواطنـة الفرنسـية للمسـلمين، قـد تـم الـتخلي عنـه ثـم إلغاءها تحت ضغط المستعمرين.

في سنة 1939 جند فرحات عباس الذي كان يعتبر نفسه مواطناً بكل ما تحملـه الكلمة من معاني في صفوف الجـيش لأداء الخدمـة الصـحية (الخدمـة العسـكرية) وعند انتهائه من هذه الفترة التدريبية في عام 1940 عاد مجدداً إلى مدينة سـطيف، ولما نـزل الأهـالي بتـاريخ 8 نـوفمبر 1942 بـالجزائر كـان فرحـات عبـاس يظـن أنـه مسموح له أن يتصل بتلك القوى من أجل البحث عن بداية تحرير الجزائـر، وبعـد مجموعة مـن المحادثـات قـد أجـداها مـع روبـرت مـورفي (Robert murphy) ــ ممثل الرئيس روز فيلت (ros velt) ــ لجأ فرحـات عبـاس صـحبة أحمـد بومنجـل

بتاريخ 10 فيبراير 1943م إلى صياغة ونشر «بيان الشعب الجزائري» المشهور.

لكن إشهاره لتكملة البيان ـ ثلاثة أشهر ـــ بعد ذلك، والتي كانت تحث على استقلالية برنامج فيبراير والتحضير لحركة «إضراب المنتخبين» هي التي عجلت بوضع صيدلي مدينة سطيف تحت الإقامة الجبرية بالصحراء الجزائرية.

ولم تمض إلا أسابيع قليلة حتى قام الجنرال ديغول بإلقاء خطابٍ بقسنطينة ذكر فيه مشروع بلوم فيولات، وأنه سيمنح المواطنة الفرنسية لكثير من المسلمين.

هذه المبادرة ربما كانت ستفرح فرحات عباس كثيراً قبل سنتين من ذلك، أما الآن فإنها لا تثير اهتمامه، إذ لم تعد لها قيمة كبيرة.

ولما قامت لجنة الجزائر في مارس 1944 بنشر المرسوم الذي يعطي الحق للمسلمين في التمتع بحقوقهم الانتخابية أجابها فرحات عباس بإنشاء رابطة "أحباب البيان والحرية".

بتاريخ 8 ماي 1945 وهو يوم هدنة بأوروبا قُتل عشرات الأوروبيين بمنطقة سطيف تحت هتافات «تحيا الحرية»، ردة الفعل التي قادها المعمرون بالتنسيق مع الجيش الفرنسي كانت قاسية جداً؛ حيث استشهد خلالها ما يقارب - على ما أظن - عشرة آلاف مسلم، وفي مساء اليوم نفسه ألقي القبض على فرحات عباس بمدينة الجزائر؛ حيث ذهب ليهنئ الحاكم العام على فوز الأهالي.

في واقع الأمر كان صاحب «البيان» بعيداً عن الانفجار الذي وقع، ولذلك أطلق سراحه لينشئ مباشرة صحبة أحمد بومنجل والدكتور سعدان، وأحمد فرانسيس ـ وهم كلهم من جيرا نديي نسبة إلى نهر

فرنسي يسمى (la gironde) ـ حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA) وهو الحزب الذي عمل طِوال ثماني سنوات كاملة على تحسين صورة البرجوازية الجزائرية ومن ثَمَّ نشرها ليتمكن من وضعها على سكة المطالبة بالتحرر.

* * *



مجزرة سطيف(*)

في الثامن من مايو 1945م استسلمت ألمانيا النازية من دون شروط بعد أن انتصر عليها الحلفاء، وفي اليوم نفسه اجتمع حوالي عشرة آلاف متظاهر بمدينة سطيف بالشرق الجزائري.

إن حزب الشعب الجزائري (PPA) بقيادة مصالي الحاج هو من أوقد نار هذه الفتنة في بلد يعاني من المجاعة وسوء التغذية، مما أدى بهؤلاء المتظاهرين إلى إخلاء بعض المناطق من سكانها الأوروبيين، وبالموازاة مع هذا فقد سجلت وحدات القناصين داخل صفوفها خسائر كبيرة بفرنسا وإيطاليا دون أن ينال المسلمون حقوقهم كبقية شعوب العالم.

كانت الكشافة الإسلامية تتقدم الموكب ويتبعها النساء وهن يطلقن الزغاريد ويرفعن عالياً لافتات كتب عليها: «أطلقوا سراح مصالي»، «نريد أن نكون كلنا سواسية» ، «الاستقلال».

واصطدمت حشود المواطنين في هيجانها بقوات الأمن المكونة من عشرين دركياً لتنطلق بعد ذلك مناوشات ومواجهات، أسفرت عن قتل رئيس المندوبية الخاصة وسبعة وعشرين أوروبياً، فيما جرح ثمانية وأربعون.

وفي اليوم نفسه وتحت النداء إلى «الجهاد» (الحرب المقدسة) قام

(*) جون بلانشايس في 9 مايو 1985.

المتظاهرون بعمليات تخريب وسرقة لأملاك الغير في منطقتي القبائل الصغرى وقسنطينة.

عاش الأوروبيون لمدة أسبوع كامل العزلة الكاملة، وضرب وعذب أفراد عائلاتهم، فيما عرفت مداشر الجزائريين ومدنهم المجازر والتعذيب إلى جانب بتر أعضاء بعض الضحايا، وفي المجموع ارتفع عدد القتلى إلى مائة وتسعة أشخاص.

إثر ذلك الاعتداء نظم الأوروبيون أنفسهم للدفاع والثأر لموتاهم، فقام الجيش - تحت قيادة الجنرال دوفال (duval) قائد مقاطعة قسنطينة- بمساعدة القوات البحرية من الجهة الساحلية؛ وذلك بفسح المجال للطيران من أجل قصف كل المنطقة، في عملية قمع دون شفقة ولا رحمة نالت موافقة الحكومة.

قامت الفرقة الأجنبية للجيش الفرنسي المكونة من قناصين سينيغاليين وحتى من وحدات لقناصين جزائريين بتمشيط المنطقة فحرقوا المداشر، وقتلوا أهلها واستمرت العملية إلى غاية يوم 26 مايو من السنة نفسها.

ما هو العدد الإجمالي لضحايا هذه العملية؟

إن إذاعة القاهرة سرعان ما تقدمت برقم 45000 ضحية، وهو الرقم نفسه الذي يتردد على ألسنة الجزائريين اليوم، الرقم الرسمي حدد آنذاك في حدود ألفي ضحية، بينما المؤرخون الفرنسيون يعتقدون أنه يتراوح ما بين 6000 و15000، وهذا في غياب إحصاءات دقيقة.

لم تعلن فرنسا الحجم الحقيقي للكارثة إلا بصفة تدريجية من أجل التقليل من هول مأساتها وهي لا تزال تحتفل بالنصر.

إن الجنرال "دوفال" الذي كان يعتقد أن لجوءه إلى عملية الضرب السريع والقوي جنب انتشار الحركة إلى مناطق أخرى من الوطن، لقد راح يكتب في تقريره لمسؤوليه محذرا: «لقد منحتكم عشر سنين من السلم والأمن، واليوم ـ يضيف المقرر ـ الكل يجب أن يتغير في الجزائر» ليردف: «هناك شيء مؤكد: لم يعد من الممكن أن تقام السيادة الفرنسية حصرياً على مبدأ القوة».

بعد انتخاب فرحات عباس في جوان 1946 التحق بالجمعية العامة ليقود هجوماً ساخناً وشرساً – رغم كونه مقتضبا - ضد النظام الاستعماري؛ حيث استطاع بتاريخي 22 و 23 أوت من سنة 1946م أن يطرح بقوة وتأثير كبيرين مشكل تحرر الجمهورية الجزائرية بقوله: «سادتي؛ لقد مرت فترة مائة وستة عشر سنة ونحن ننتظر حلول هذه الساعة... نحن الشعوب المستضعفة صبرنا كثيراً ونحن نستمع إليكم، ألم يحن الوقت لكي تصغوا بدوركم إلينا؟!».

إلا أن هذه المناقشة لم تذهب بعيداً حيث بعد ثلاثة أشهر من ذلك أطيح بمنتخبي أحباب البيان من خلال اقتراع جديد، بعد تذمر فرحات عباس من الوضع اختار موقفاً مضاداً لقانون 1947.

إن تكثيف عمليات تزوير الانتخابات التي لجأ إليها القائمون على الحكومة الاستعمارية في محاولة لسد الطريق أمام بروز الحركة الوطنية

على الساحة السياسية هو الشيء الذي دفعه لينتقل من الإصلاح إلى الثورة.

إن انـدلاع ثـورة أول نـوفمبر قـد فاجـأه؛ كـما قـد حـير وأربـك مصـالي الحـاج والشيوعيين.

إن منعه من إلقاء خطابه على مسامع أعضاء الجمعية العامة كان بمثابـة تحـذير من طرف الحاكم العام ضد «سلم المقابر».

بتاريخ 22 أفريل 1956 زار فرحات عباس القاهرة حيث أجرى - إلى جانـب بعـض من إخوانه من «الجبهة» - لقاء صحفياً وهو المعروف عنه تواضعه وإصلاحاته وملازمة بيته، وبعد محطة القاهرة، انتابه الشـعور بالغربـة فأقـام بمونتريـو (montireus) ثـم بتونس ثم بالرباط، حيث اعتزل وقلل من لقآته، وبمـا أنـه يتميـز بالحكمـة في تقـديم مقترحاته وآرائه لأصدقائه الثوريين، أسندت إليه مهام تـرؤس لجنـة التنسـيق والتنفيـذ للإدارة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني (CCE).

وفي سبتمبر من عام 1958 قررت جبهة التحريـر الـوطني بصـفة مفاجئـة تشـكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية واختارت فرحـات عبـاس رئيسـاً لهـا، ولم يلبـث النائب السابق لمدينة سطيف أن ارتقى إلى هذا المنصب حتى قـام الجـنرال ديغـول ــ العائد من جديد إلى سدة الحكم في الفاتح جوان من نفس السنة ــ بتوجيه نـداءه لــ «سلام الشجعان» أو «سلام البواسل».

وبتصديه لرئيس الحكومة رافضا السياسة التي كان ينتهجها تجاه الجزائر – وهو عمل لم يسبقه إليه أحـد حتـى مـن الثـوريين – دشـن

فرحات عباس توليه منصبه الجديد، قبل أن يضيف: «لا يجب الإساءة إلى المقاومين لكن يجب أن نتحاور».

وفي ديسمبر 1960م أقدم المتظاهرون على اجتياح شوارع الجزائر العاصمة وهم يهتفون باسم فرحات عباس، مقدمين على تأجيج البلد والدفع بها نحو الاستقلال.

تقلبٌ جديد في فصول التاريخ، أريد أن لا يكون صيدلي مدينة سطيف هو المفاوض لباريس، وإنما ذهب شرف ذلك إلى زميله في الحرفة والمهنة نفسها، ففي يوم من أيام صيف عام 1961 - بينما كانت المفاوضات الأولى لإيفيان قد عرفت انقطاعاً أو انسداداً - أزيح فرحات عباس من رأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

هل كان ذلك العزل هو الرد المناسب للاعتراف بما قام به هذا الرجل الفذ من مجهودات، تقديراً له لكفاءته وخبرته؟!. لقد أصبح نائبا عن مدينة الجزائر المستقلة، قبل أن يغادر البرلمان ويستقيل منه، وسط ضجة كبيرة في احتجاج قوي منه ضد الطابع المتسلط لدستور 1963م، الذي قدم من أجل المصادقة عليه من طرف الجمعية العامة.

في عام 1964م اعتقل من طرف نظام أحمد بن بلة ووضع من جديد تحت الإقامة الجبرية، تكرارا لما حصل له في عام 1943م، قبل أن يقوم نظام هواري بومدين بإخلاء سبيله في شهر جوان من عام 1965.

ومنذ ذلك التاريخ عاش فرحات عباس حياة محترمة بمدينة سطيف إلى أن وافته المنية في عام 1985.

الوثيقة

بيان للشعب الجزائري

منذ الثامن من نوفمبر الماضي والجزائر تحت احتلال القوات الإنكليزية الأمريكية.

هذا الاحتلال الذي عزلها عن فرنسا ولّد عند فرنسيي الجزائر رغبة حقيقية في الحكم، وها نحن نرى أن الجمهوريين والديغوليين والملكيين والإسرائيليين، وكل مجموعة تحاول من جهتها أن تثمن تعاملاتها في أعين الأهالي ومن أجل عن الدفاع عن مصالح ومآرب شخصية.

أمام هذا الوضع المضطرب تناسى - إلى حد بعيد - كلُ هؤلاء وجود ثمانية ملايين ونصف مليون من أهالي هذا البلد (INDIGINS) بينما تقف الجزائر المسلمة ـ ولو أنها غير مبالية بهذه المزاحمة ـــ حَذِرة تنتظر بصبر مصيرها.

فمنذ حروب الإمبراطورية الثانية كان الجنود المسلمون الجزائريون حاضرين في كل ميادين المعارك، خصوصا في المواطن التي كانت فيها فرنسا بحاجة للدفاع عن نفسها؛ منذ نشأة الإمبراطورية الاستعمارية إلى الدفاع عن الحريات المهددة، ومن طونكين (TONKIN) إلى شارلوروا

(CHARLEROI) كانت بطولة وشجاعة محاربينا أسطورية.

لقد ظننا أن المستعمر مستعد لإعادة النظر في المسألة الجزائرية لما عاشه من مآسي عام 1940م، غير أنّه لا هزيمته سنة 1918، ولا انتصاره بعد ذلك، أرغماه على التفكير جيداً في هذا الموضوع، وعلى عكس ذلك فإن المستعمر الأوروبي برمته فسر نظام "فيشي" (VICHY) والترتيبات الجديدة التي جاء بها المارشال "بيتان" (PÈTAIN) على أنها تعبير عميق ومثالي لمحاولة إشباع غريزة هيمنته.

كانت هذه المُستعمِرة تستقبل الضباط الألمان التابعين للجان الهدنة وتقوم بتحريضهم ضد المسلمين الذين كانت تعتبرهم كشيوعيين وثوار خطيرين.

وبعد نزول الحلفاء بالأراضي الجزائرية في يوم الثامن من نوفمبر من عام 1942م قام هؤلاء المستعمرون الذين يتنكرون لكل مواقفهم ـــ لغرض تثبيت واقعهم الاستيطاني ـــ بإعادة الكرة تجاه حلفائهم الانكليز والأمريكيين بتكرارهم للأكذوبة نفسها، وهذه المرة قيل عن المسلمين إنهم يتعاملون مع الألمان، وأنهم وحوش، وأنهم لصوص وأنهم منحطون ومنتكسون.

هذه الدعاية الماكرة كونت لدى حلفاء فرنسا قناعة بأن العامل الجزائري غير مؤهل أو لا يستحق أن يتقاضى مرتباً شهرياً عادياً.

هل يمكن بعد كل هذا أن تكون القضية الجزائرية ـــ ونحن نستسمحكم على هذا التكرار ـــ عرقية ودينية وأن معاملة الإهانة التي تطال الجزائر ستمتد إلى كل طبقات وشرائح المجتمع؟!.

[...] إن الكتلتين الأوروبية والمسلمة بقيتا منفصلتين عن بعضهما

البعض، من دون أي روح مشتركة؛ هذا قوي بمزاياه ومكانته الاجتماعية، وذاك مهدد من طرف مشكل ديمغرافي كان هو الذي افتعله وطموحه في الظفر بمكان مشمس طالب به طويلاً لكنه لم يستجب له [...].

سياسياً وأخلاقياً لا يحق لهذا الاستعمار أن يوجد أو ينتج مجتمعين مختلفين يكون أحدهما غريباً عن الآخر.

فرفضه الدؤوب مَنْحَ الجزائريين المسلمين حق التجوال بالأحياء الفرنسية هو ما قطع الشك باليقين من أن مبادرة أصحاب السياسة الاندماجية ــ التي كانت من المفروض أن تشمل أصحاب الأرض المغتصبة ــ من غير الممكن الوصول إليها لأنها وسيلة خطيرة بيد المستعمر ولخدمة مصالحه.

إن ذلك العهد الذي كان فيه المسلم الجزائري يطالب بشيء آخر عدا أنه جزائري ومسلم قد ولى [...].

اقتصادياً: إن الاستعمار اليوم متيقن من أنه غير قادر على تحسين المستوى المعيشي من خلال عجزه عن حل تلك المشاكل الكبرى التي كان يعد بإيجاد الحلول لها، لو كانت الجزائر مسيرة بحكمة وأمورها تسير بجدية ومجهزة بكيفية حسنة، فإنه باستطاعتها أن تؤمن العيش لما لا يقل عن عشرين مليون نسمة، وهو العدد الذي بمقدورها أن توفر له العيش الكريم والأمن الاجتماعي المطلوب والمرغوب فيه، وبصفتها سجينة لوضع استعماري بائس فإنها اليوم غير قادرة على ضمان العيش

والتعليم واللباس والمأوى والصحة العمومية لنصف عدد سكانها الحاليين.

تجهيزها الحالي: وهو ما أُنْجِزَ لضمان العيش السعيد لمجموعة من الناس يمثلون طبقة اجتماعية معينة لا يكفي العدد الإجمالي لسكانها، ويبقى سطحياً وغير كاف لسد حاجيات الجزائريين ما دام أن الجزائر لا تسيرها حكومة ناشئة من أعماق شعبها كي تعمل على تحقيق مطالبه، إن الحقيقة التاريخية موجودة هنا وفي أماكن أخرى.

إن الرئيس "روزفيلت" كان قد أكد في التصريح الذي أدلى به أمام الحلفاء على أن تنظيم العالم الجديد يعتمد أساساً على ضمان حقوق كل الشعوب واحترامها، الصغيرة منها والكبيرة.

وبالإعتماد على هذا التصريح فإن الشعب الجزائري يطالب اليوم وذلك - لأجل دفع اللبس أو الخلاف الذي من شأنه أن يحول بينه وبين الأهداف التي سطرها لنفسه لتفادي بعض الأطماع التي قد تظهر للوجود - ما يلي:

أ ـ إدانة وإلغاء الاستعمار؛ أي: استغلال شعب من طرف شعب آخر و إلحاقه به، إن هذا الاستعمار ما هو إلا شكل من أشكال العبودية الفردية التي ظهرت في العصور الوسطى، وهي اليوم أحد الأسباب الرئيسية في تلك المزاحمات والنزاعات الدولية الموجودة بين القوى الكبرى في العالم.

ب ـ تطبيق حق تقرير المصير على كل الدول الصغيرة والكبيرة منها.

جـ ـ وضع دستور خاص بالجزائر يتضمن:

1 ـ الحرية والمساواة المطلقة بين كافة السكان من دون اعتبارات عرقية أو دينية.

2 ـ القضاء على الملكية الإقطاعية واستبدالها بإصلاحات زراعية تضمن حق التمتع والرفاهية لكل الطبقات الكادحة العاملة بقطاع الزراعة.

3 ـ الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية إلى جانب اللغة الفرنسية وبنفس مستواها.

4 ـ حرية الصحافة وحق التجمع.

5 ـ ضمان التعليم المجاني والضروري لكل الأطفال بجنسيهما.

6 ـ حرية الاعتقاد، والعبادة مضمونة لكل المواطنين، وتطبيق مبدأ الفصل بين كل الديانات والدولة.

د) المشاركة الفورية والفعلية للمسلمين الجزائريين في تشكيل حكومة بلدهم كما تقرر ذلك بين فخامة الملك البريطاني والجنرال كاترو في سوريا وبين حكومة المارشال بيتان (PETAIN) والألمان في تونس.

هذه الحكومة هي الوحيدة التي يمكن أن تحقق في جو من الوحدة التامة مشاركة الشعب الجزائري في الصراع المشترك.

هـ) إطلاق سراح كل المحكوم عليهم والمعتقلين السياسيين بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية.

إن تحقيق هذه النقاط الخمسة كفيل لوحده بتشكيل اللحمة

المطلوبة بين جزائر المسلمين وتلك الجزائر التي تصارع من أجل انتصار الحقوق والحريات في مشاركتها الكاملة والصريحة التي تدعو إليها فرنسا [...].

إن الشعب الجزائري الذي يعرف جيداً مصير الوعود التي منحت له أثناء فترة العدوان التي عاشها يتطلع لأن يضمن مستقبلاً محفوفاً بإنجازات ملموسة وفورية، إنه مستعد ليقوم بكل التضحيات، وما على السلطات المسؤولة إلا الرضى بحريته.

فرحات عباس

حرر بالجزائر في

10 فبراير 1943م.

شهادات من حزب الشعب الجزائر (PPA) إلى حزب جبهة التحرير الوطني (FLN)

بن يوسف بن خدة[1]:

متى انخرطتم في صفوف حزب الشعب الجزائري؟

قبل اندلاع الثورة كنا مجموعة صغيرة من الطلبة بثانوية ابن الرشد (Averroès) بمدينة البليدة؛ حيث كانت تسمى آنذاك بالثانوية الاستعمارية. آه، لم يكن عددنا كبيراً حيث كانت المجموعة تضم سعد

(1) أجري هذا الحوار بتاريخ 12 جويلية 1988م. وبن يوسف بن خدة هو من مواليد عام 1920، كان مناضلاً وهو لا يزال طالباً حيث انخرط وهو شاب في صفوف (PPA - MTLD) وبعد انفصاله عن مصالي الحاج نظم في سنة 1954 التيار «الوسطي» اعتقل في نوفمبر 1954م، وبعد ذلك التحق بحزب جبهة التحرير الوطني بصفته عضواً في لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE)، كان مسؤولاً سياسياً بالمنطقة المستقلة بالجزائر العاصمة، انتقل بعد ذلك إلى تونس في مارس 1957م، شغل منصب وزير بأول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية؛ ليصبح بعد ذلك رئيساً لهذه الحكومة المؤقتة من أوت 1961 إلى جويلية 1962م.

دحلب، ومحمد لمين دباغين، الذي لعب دوراً رئيسياً في صفوف حزب الشعب الجزائري خلال الفترة ما بين 1940 إلى 1945م، كنا حسب إمكاناتنا القليلة جداً نتتبع الأحداث، وخاصة تطورات أوضاع المقاومة الوطنية عبر الجريدة التي كانت تصلنا مباشرة من باريس، المعروفة باسم «الأمة» التي كانت لسان حزب نجم شمال إفريقيا والذي سبق نشأة حزب الشعب الجزائري.

التحق زملاء آخرون وقتها بالمقاومة نذكر من بين هؤلاء عبان رمضان، وأمحمد بازيد، بعد ذلك وقعت الحرب ـ العالمية الثانية ــ وفي عام 1942 كان نزول الحلفاء بأراضي شمال إفريقيا، وهم يحملون تلك الأفكار زادت من عزيمتنا في شعورنا بالوطنية، كنا نعتقد أن القانون والنظام الاستعماريين ماضيين في التجذر بالجزائر.

كانت فترتي الأولى التي قضيتها في السجن في عام 1943م في هذه الفترة صدر نداء التعبئة الذي أمر به الجنرال "جيرو" (Giraud) الذي تلاه الجنرال ديغول على رأس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، حينها لم نكن نرغب في التضحية من أجل قضية غريبة عنا، ولذلك رفضنا الامتثال للتجنيد من أجل الحرب تحت الراية الفرنسية، وهو الأمر الذي أدى إلى اعتقالنا.

كنا حوالي عشرة شبان بالبليدة؛ ليلتحق بنا بعد ذلك "محمد لمين دباغين" و"أحمد مزرلة" من قيادة حزب الشعب الجزائري حيث قضينا عدة شهور في السجن.

هل كانت هذه المرحلة دافعة للحركة الوطنية بالجزائر للتعبير عن نفسها بكل قوة؟

نعم؛ لأنه منذ سنة 1943م تبلورت فكرة تجمع المسلمين تحت لواء حزب «أحباب البيان والحرية» لزعيمه "فرحات عباس"، والذي التف حوله كل من حزب الشعب الجزائري، وجمعية العلماء المسلمين، وقدماء الاندماجيين الذين تحولوا إلى الحركة الوطنية.

وأنتم هل كنتم مناضلاً بحزب حركة الانتصار للحريات والديمقراطية (MTLD)؟

واصلتُ النضال غداة الحرب ـ الحرب الثانية ـ داخل صفوف حزب الشعب الجزائري؛ حيث أنشأنا جريدة صغيرة سرية أطلق عليها «الحركة الجزائرية»، وكان على رأسها "عيسات إيدير" الذي شغل فيما بعد منصب أمينا عاما للاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) إلى جانب "عبد الملك تمام"، مسؤولنا آنذاك كان يدعى "حسين لحول"، أما جريدة «الحركة الجزائرية» فقد ظهرت إلى الوجود في عام 1944 تحت قيادة "محمد طالب".

وفي سنة 1946م ظهرت إلى الوجود «الحركة من أجل انتصار الحريات والديمقراطية» وهي تمثل الذراع الشرعي لـ«حزب الشعب الجزائري»، ففي سنة 1946 وجدت نفسي على رأس فريق التحرير لـ «الجزائر الحرة» اللسان الناطق لحزب «الحركة من أجل انتصار الحريات والديمقراطية». وفي سنة 1951م عينت أميناً عاماً لـ (PPA - MTLD).

كيف كانت تجري الأمور بينكم وبين مصالي الحاج ؟

مصالي الحاج شخصية رائعة وهو الأب الروحي والحقيقي لحركة المقاومة الوطنية من أجل استقلال الجزائر، كنا نود أن نعمل سوياً في إطار مجموعة واحدة وموحدة لكن للأسف اعتقل في عام 1952م، وحول إلى فرنسا ليرغم على العيش في الإقامة الجبرية بمدينة نيور (NIORT)، بمنطقة دو سافر، وهذا ما أعاق عملنا داخل الحزب؛ لأننا كنا في كل مرة نلجأ إليه ليساهم بآرائه، وهذا كان يؤدي إلى الدخول في أزمات.

أنا لن أتكلم لكم عن الجزئيات؛ لأن صلب الأزمة كان يرجع إلى تلك السلطات اللامتناهية التي كان يبحث عنها مصالي الحاج لبسط سيطرته على الحزب، وهذا ما رفضته اللجنة المركزية للحزب الموجودة بالجزائر، والتي كانت مع إنشاء قيادة جماعية وتوافقية لإدارة هياكل هذا الحزب، أما مصالي الحاج فكان صاحب كاريزمة وشخصية كبيرة مثل بورقيبة في تونس، والذي انتهى به المطاف لأن يصبح ضحية مجده؛ لأنه كان لا يقبل الرأي المخالف الذي يدلي به معارضوه بداخل الحزب.

وعلى إثر هذا سميتم «بالمركزيين» ؟

كلمة «المركزيين» تعني: أصحاب أطروحة داخل اللجنة المركزية للحزب مضادة للمصاليين، كانت لنا رؤية خاصة في النظر إلى الأشياء

بحيث كنا نود أن نعالج ونناقش المسائل بصفة ديمقراطية قبل أن اتخاذ أي قرار، فالقرارات كانت تؤخذ بالإجماع ولا يتولاها شخص واحد بعينه، وعلى الأقلية أن تقبل بهذه الأمور وتقوم بتطبيق هذه القرارات.

وهذا لم يرضِ مصالي الحاج؟

وللأسف!

وهل بقيتم بالجزائر؟

نعم؛ بقيت بالجزائر، حيث كان لنا موعد مع اندلاع الثورة في أول نوفمبر 1954م، واعتقلت آنذاك بمعية السيد "عبد الرحمن كيوان".

وكيف حصل كل ذلك؟

كنت أخشى أن أعذب من جديد بعد ما شاهدته من تعذيب في عام 1943م.

ولحسن حظي لم أتعرض لمثل هذه العمليات الشنيعة، كنت محل بحثٍ، حيث صدر الأمر بالقبض علي عن محكمة الجزائر، ولم أمر عبر مصالح الشرطة، ووضعت مباشرة تحت النظام السري لمدة ثلاثة أشهر بالسجن المدني سركاجي.

وهل أوقفت الشرطة كل من كانت أسماؤهم موجودة بالقوائم؟

في فترة ما بين نوفمبر وديسمبر 1954م اعتقل ما لا يقل عن ألفي

شخص، ومعظمهم كانوا مناضلين في صفوف (PPA - MTLD).

وهل شاركتم في اندلاع حرب أول نوفمبر؟

لا؛ المعارضة المتكونة من مصالي الحاج واللجنة المركزية كانت قد اختارت نهجاً ثالثاً، وهو اختيار اللجنة الثورية للوحدة والحركة (CRUA) وهي التي اتخذت مبادرة الانتفاضة العامة.

كنا داخل اللجنة المركزية نود إرجاء العملية لبضعة أشهر حتى يتسنى لنا التهيئة التامة للمنظمة، وذلك بتعيين قيادة لها، وإنجاز أرضية عمل لوحدة وطنية.

في شهر مايو من سنة 1955 تم إخلاء سبيلنا لأنه لم تكن لنا أية صلة باندلاع عملية التمرد على الحكم.

* * *

عبد الرحمن كيوان[1]:

أنا من مواليد القصبة بـالجزائر العاصـمة، بالشـارع الـذي كـان يسـمى مـارنغو (marengo) بأحد الأحياء الشعبية، أما أبي فكان تاجراً، كنا ندرس بشـكل جماعـي مـع الفرنسيين بالمدرسة التابعة للبلدية، غير أن الفرق في المعاملة بـين هـاتين الفئتـين؛ كـان مبنياً على اعتبارات عرقية.

أنـا أتـذكر جيـداً أن الأمـريكيين عنـد نـزولهم بـالجزائر في نـوفمبر 1942م ضـمن مجموعة الحلفاء كانوا يرفعـون شـعارات ويقومـون بـدعايات تحـت عنـوان «جئنـاكم لنحمل لكم الحرية» لصالح من هذه الحرية؟!

انخرطت في صفوف حزب الشعب الجزائري (PPA) ــ الـذي كـان محظـوراً فكـان ينشط بصفة سرية ــ كبقية الشباب؛ لأن هذا الحـزب كـان يقـاوم مـن أجـل اسـتقلال الجزائر، كنت أناضل داخل الحزب بصفتي مسؤولاً عن طلبة الثانويات الـذين تجمعـوا داخل جمعية الطلبـة المسـلمين للثانويـات والإكماليـات الجزائريـة (AMLA)، وبعـدها أصـبحت مسـؤولاً عـن فـرع الطلبـة الجـامعيين، وجمعيـة الطلبـة المسـلمين بشـمال

(1) أجري هذا الحوار بتاريخ 16 جويلية من عام 1988 بالجزائر العاصمة، وعبد الرحمن كيوان من مواليد 1925م، ناضل وهو لا يزال طالباً قبل أن يصبح عضـواً بقيـادة الحركـة مـن أجـل انتصـار الحريـات والديمقراطية، كما أنه كان يشغل مهنة محام، وكان أحد المدافعين عن المواطنين بعد انتخابه عضواً بالمجلس البلدي للجزائر العاصـمة سـنة 1953م، اسـتقال مـن منصبه هـذا ليلتحـق بحـزب جبهـة التحرير الوطني (FLN) في سنة 1955م.

إفريقيا (AEMAN)، وبصفتي هذه حصل لي وأن شاركت في المؤتمر الأول للطلبة العرب الذي انعقدت أشغاله بباريس سنة 1974، ثم شاركت كذلك في مؤتمر الطلبة المغاربة الذي أقيم عام 1951 بتونس.

إن المظاهرات التي تبعتها مجازر في صفوف الجزائريين في شهر مايو 1945 لم تثبت ـ فحسب ـ بأن الحوار مع الفرنسيس أصبح مستحيلاً، بل حتى إن حل الأزمة القائمة لن يكون سوى باسترجاع الجزائر لاستقلالها.

عاد مصالي الحاج إلى الجزائر في عام 1946 بعد أن كان منفياً ببرازافيل (brazzaville) ليصبح ـ بتلك العودة ـ حزب الشعب الجزائري أقوى بكثير مما كان عليه، فيما أنشئت في السنة نفسها (1946م) الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) بعد أن دخل الحزب وشارك في انتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية.

كان مصالي الحاج من الدعاة إلى هذه المشاركة، من أجل التشهير والترويج لبرنامج الحزب فيما يخص استقلال الجزائر، حيث تحصل على خمسة مقاعد.

وفي أكتوبر من سنة 1947 تحصلت قوائم «الجماعة» على نسبة كبيرة في الانتخابات البلدية عبر كامل بلديات الوطن، وبما أن الفرنسيين كانوا يحوزون مسبقاً على ثلثي المقاعد بقيت الأغلبية لهم والحكم في أياديهم، ورغم تظلمات النظام لهم أكد منتخبونا عزمهم على تحرير الشعب الجزائري، وإقامة مجلس شورى بلدي بكل بلديات الوطن، ولما كان الفرنسيون يرددون نشيدهم الوطني أجابهم منتخبونا بالنشيد الوطني «فداء الجزائر».

في أفريل 1948م ترشحتُ لانتخابات الجمعية الجزائرية التي

زُورت من طرف الحاكم الفرنسي الجنرال "نايجلين" (naegelen) وأثبتت النتائج التي أعلن عنها نجاحي لكنها ألغيت بعد يومين فقط من صدورها.

إن الاعتقالات، والتعذيب، والفضائح التي رافقت هذه الانتخابات حدت بشكل واضح ذلك الطريق المسدود الذي آلت إليه سياسة «الجزائر الفرنسية» المنتهجة آنذاك.

تأسست المنظمة الخاصة (os) في سنة 1947، وبعد هذه الانتخابات اجتمعت اللجنة المركزية لهذه المنظمة بـ «زدين» بولاية عين الدفلى في شهر ديسمبر من عام 1948، وقررت دعم صفوفها، ووضع لجنة لإدارة المنظمة تحت مسؤولية قائد أركانها وهو أحمد بن بلة.

ابتدأت بمجلسها الوطني في سنة 1949، وفي سنة 1450 اكتشفت المنظمة السرية من طرف مصالح الأمن الفرنسية، لتنطلق بعد ذلك سلسلة من الاعتقالات، والتعذيب، والقمع بصفة متسارعة من شرق البلاد إلى غربها.

بصفتي محام لدى المجلس منذ سنة 1947م كنت ممن أسس هيئة الدفاع لصالح المعتقلين السياسيين بأمر من قيادة الحزب، حيث كنت أشرح لهم موقف هذا الأخير على أساس أنها «مؤامرة استعمارية» ضد المنظمة السرية (OS)، التي كنت أنكر في تدخلاتي ومرافعاتي وجودها؛ لأن إمكانات الحزب في التصدي كانت ضعيفة جداً هذا من جهة، ومن جهة أخرى دفاعنا عن المتهمين كان يتطلب منا تلك الهجومات المعاكسة، التي من شأنها أن تكشف ضمن المرافعات وحشية التعذيب الذي كان يقوم به المستعمر.

ارتفع حجم القمع في الفترة ما بين 1951 ـــ 1952، الشيء الـذي دفـع بـالحزب إلى الشروع في التفكير في مستقبل الحركة، مع استمراره في النضال ضـد كـل أشـكال القمـع التي كان يتعرض لها الشعب الجزائري، لكـن مـا العمـل؟ السريـون يجـب أن يبقـوا في السرية، وما العمل بعد ذلك؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات قررت اللجنة الوطنية أن تجتمـع لعقـد مـؤتمر لهـا في جويلية من سنة (1952م)، إلا أن مصالي الحاج الذي كان قد قام بجولـة عـبر الـتراب الجزائري تم نفيه في شهر مايو من نفس السنة إلى مدينة نيور (niort) الفرنسية، رغـم ذلك تم انعقاد المؤتمر الثاني للحزب في شهر أفريل من عام 1953م بمدينة الجزائر بـدون حضور "مصالي الحاج"، الذي أوفد ناطقه الرسمي مولاي "مرباح" لينوب عنه، ومن بين النقاط التي تمت مناقشتها والاتفـاق عليهـا هـي: أن نخـوض مبـاشرة في المسـائل ذات الطابع الإيديولوجي والعقائـدي، وأن يقـتحم الحـزب السـاحة السياسـية، بعـد إعـادة هيكلته، واتفقنا على التحضير لجلسات خاصة بالفكر السـياسي وبرنـامج عـام، يكونـان منسجمين، فيما انتخب المؤتمر لجنة كان مصالي الحاج عضـواً فيهـا وهـي التـي كونـت اللجنة المركزية للحزب، والتي بدورها عينت السيد "بن يوسف بـن خـدة" أمينـاً عامـاً لها، وتضم كذلك لجنة إدارة وأمانة تضم كل من بن خـدة، ولحـول والعبـد الضـعيف. «عبد الرحمن كيوان».

كيف حصل الانشقاق داخـل «الحركـة مـن أجـل انتصـار الحريـات والديمقراطية (MTLD) »؟

المشـكل كـان في طريقـة إدارة الحـزب؛ أي: اصـطدام السـلطات

الخاصة بالقيادة الجماعية، وقناعتي الخاصة أن بعض الفرنسيين المحسوبين على «اليسار المتطرف» الذين كانوا يتداولون على زيارة مصالي الحاج بصفة منظمة في منفاه بمدينة «نيور» هم الذين كانوا وراء تشجيع اندلاع الحرب.

أما فيما يخص اندلاع ثورة أول نوفمبر فأوضح لكم لقد كنا بطبيعة الحال على علم بذلك عن طريق المناضلين الذين كانوا يحضرون لها.

إن اللجنة المركزية طلبت من اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) ـــ وهي نفسها الهيئة التي ولد من رحمها حزب جبهة التحرير الوطني (FLN) ـــ بإرجاء تفجير الثورة المسلحة لفترة شهرين أو ثلاثة، من أجل تنظيمها على أحسن حال ممكن، ولكن العملية كانت وشيكة وكل شيء مجهز، ولهذا استبعد تأخيرها إلى تاريخ آخر.

تشتيت الحزب كانت له ـ في النهاية ـــ انعكاسات إيجابية جداً لأنها أدت إلى تحرير القوات الثورية الكامنة للحزب وظهور حزب جبهة التحرير الوطني (FLN).

وستلاحظون أنه بالرغم من المعاناة التي عاناها الشعب الجزائري والتضحيات الجسيمة التي قدمها وما تعرض له من ظلم وعذاب ـ يعجز اللسان عن وصفهما ـــ من طرف المستعمر الفرنسي الغاشم إلا أن ذلك لم يؤد به إلى إبداء انفعالاته المعبرة عن كراهيته للفرنسيين غداة استقلال الجزائر، مما يوحي بوضوح وبكل قناعة أن ما كان يهم الشعب الجزائري ـــ بالدرجة الأولى ـ هو أن يتخلص بكل الطرق من الهيمنة التي فرضها عليه المستعمر، ويصبح مستقلاً وحراً، ويتحكم في مصيره حسب ما تمليه عليه إرادته وتطلعاته العميقة.

رابح بيطاط[1]

كيف تصبح وطنياً؟

إن تفسير معنى الـوطني يتجسـد في شـعور الإنسـان بأنـه جـزء لا يتجـزأ مـن جماعـة أوطائفة أو أمة، تقيم فوق تراب جغـرافي معـين، وتتميـز بوحـدة تاريخيـة ولغويـة ودينيـة، وهي الفكرة التي سطرها التاريخ الجزائري منذ 1830 إلى غاية اندلاع حـرب التحريـر في سـنة 1954، فهذه هي الفكرة الصحيحة للوطنية التي تسكن قلوب وأعماق الجزائريين عبر التـاريخ والزمن، وهذا الشعور بالذات ينتابني دوماً كلـما ذهبـت بعيـداً في أعـماق التـاريخ ليـذكرني بأيام طفولتي؛ لأنه كدمي يسري بداخل عروقي، إنني من أبناء البيئة القروية والباديـة وقـد رأيته بأم عيني عامـاً تلـو الآخـر ـــ إبـان الفـترة الاسـتعمارية للجزائـر ـــ أن الأراضي التـي ورثناها أباً عن جد قد تقلصت مساحتها، إلى درجة أنهـا أصـبحت غـير كافيـة لإعالتنـا، فمـن

---

(1) تم هذا الحوار بالجزائر العاصمة بتاريخ 12 جويلية من سنة 1988 ورابـح بيطـاط مـن مواليـد 1926 كان عضواً بحزب الشعب الجزائري والمنظمة السرية حيث شارك وهو في السرية في اللجنة الثورية للوحدة والعمـل (CRVA) ويعتـبر أحـد مؤسـسي حـزب جبهـة التحريـر الـوطني (FLN) بصـفة مسؤول منظمة الجزائر الديمقراطية، ألقي عليـه القـبض سـنة 1955 ولم يطلـق سراحـه إلا في سـنة 1962 بعد توليه لمناصب وزارية متعددة تولى رئاسة المجلـس الشـعبي الـوطني في عـام 1977 فـيما كان قد ترأس الجزائر بصفة مؤقتة أي رئاسة الجمهورية الجزائرية بعد وفـاة بومـدين في ديسـمبر 1978م.

فترة الصبا كنت أعلم جيداً أن هذه الأرض أرضنا، وأن المستعمر جاء خصيصاً ليستحوذ عليها ويُقصينا منها، وكل ما له صلة بحياتنا اليومية يرمز بقوة إلى هذه الحقيقة التي لا يستطيع أحد إخفاءها.

وهذا الأمر طبيعي جداً؛ لأن تنظيم مجتمعنا، ونمط حياتنا، ولغتنا، وأعيادنا الدينية، وألبستنا كلها مختلفة تماماً عن تلك التي تخص الفرسيين، فرغم صغر سني كنت أدرك جيداً هذه الفروقات، وأنها لم تؤثر في نفسيتي أو تنال من شخصيتي لتصيبها بالعقدة السفلية.

لم يكن وضعي مقارباً لوضع المستعمر لكن ليس عندي إحساس بالدونية، وهذا الفرق كنت أعمل على إظهاره بعد مرور فترة من الزمن التي قضيتها في أقسام المدرسة؛ حيث اضطررت إلى الاستغناء عن الدراسة في سن الخامسة عشر لإعانة أبي على إعالة العائلة.

حياتي المهنية كانت منظمة من طرف الفرنسيين ولصالح الفرسيين فقط هذا ما أقنعني بوجوب المقاومة ضد هذا الوضع المجحف في حق الجزائريين، ففقرنا وصعوبة معيشتنا كانت لا تطاق أمام ذلك الرخاء والسخاء اللذين كان ـ بالمقابل ـ يتمتع بهما الأوروبيون، وفي سن السابعة عشر ناضلتُ في صفوف حزب الشعب الجزائري، الذي كان منتشراً بشكل واسع داخل كافة شرائح المجتمع؛ حيث كان شعوري وطموحي يتناسقان مع الشعارات التي كان يرفعها وكذا الأهداف التي كان يصبو إليها.

اختياري كان محسوماً يجب أن أنضم إلى كل الجزائريين الذين لم ولن يقبلوا بالعيش فوق أرض بلدهم وهي تحت مظلة وهيمنة

المستعمرين الأجانب.

إن الأحداث الأليمة التي حدثت في «مايو 1945» وما تبعها من قمع عنيف ودموي للمظاهرات السلمية، التي قامت بتنظيمها جميع الأحزاب السياسية كحزب الشعب الجزائري (PPA) وحزب اتحاد الديمقراطية والبيان الجزائري (UDMA) من أجل الاحتفال بانتصار الحلفاء على الفاشية من جهة ـــ وهو الانتصار الذي ساهم فيه الجزائريون بكل ما يملكونه من إمكانات ـــ والتعبير من جهة أخرى على رغبة الجزائريين في أن يعيشوا أحراراً في وطنهم، بعيداً عن هاجس الاستعمار الفرنسي..

هذه الأحداث أثرت بعمق في نفسية ذلك الجيل الذي أنتمي إليه، كان سني لا يتجاوز العشرين ربيعاً في عام 1945 وكنت مقتنعاً بأن بعض الفرنسيين لا يتعاملون معنا إلا على أساس أننا أشخاص من الدرجة الثانية، كما كنت أدرك جيداً أن مبادئهم وديمقراطيتهم ما هي إلا عملية ذر الرماد في عيون الجزائريين لفرض إرادتهم ووجهة نظرهم.

هناك قناعة أخرى: وهي أن الخيار الوحيد الذي بقي أمامنا من أجل استرجاع كرامتنا وحريتنا كان العمل المسلح؛ إذ أنه قد انعدمت الحلول السياسية بتاتاً، وهذه القناعة تعتبر حسب رأيي فرضية حتمية لا مفر منها.

من جانب الأقدام السوداء

إن صعود فكرة الحركة الوطنية الجزائرية لم تكن محل استيعاب من طرف معظم سكان الجزائر ذوي الأصل الأوروبي، فبالرغم من وجود مجموعة من العادات والتقاليد بين فئة الرجال ـ على وجه الخصوص ـ التي كانت تعتمد في بعض المناطق على علاقات إنسانية قد ترقى إلى الأخوة، نعتقد أن كل الأمور كانت توحي ـ ومن جانب المستعمر ـ على أن تعيش طائفتا المسلمين والأوروبيين منفصلتين.

وعلى وجه الخصوص في المدن فكل طائفة لها حيها الخاص، ومكان استراحتها وتجوالها، حتى إن المقاهي التي كانوا يجلسون فيها كانت مختلفة عن بعضها.

أما في مجال العمل فإن الحرف المربحة والنبيلة كانت دائماً من نصيب الأوروبيين، حيث كانت الترقية لهذه المناصب تعتمد على الجانب العرقي، حتى وإن كان معظم الأقدام السوداء لا يحسبون على الطبقة الغنية للمجتمع؛ حيث كانوا يشغلون مناصب عمل متواضعة جداً كإداريين، وعمال، وتجار، وحرفيين، فإن ظروف معيشتهم المتواضعة كانت أحسن بكثير من تلك الأكواخ القصديرية التي كانت تأوي الجزائريين بمعضم المدن وضواحيها، إلاّ أن بعض الأوروبيين لم يتوقفوا آنذاك عن المطالبة بالعدل والعدالة والمساواة بين المجموعتين.

كان شيوعيو الحزب الشيوعي الجزائري (PCA) يطالبون بمساواة

المسلمين مع الأوروبيين في علاقاتهم وأمام القانون، في الوقت الذي أنشئت فيه بالجزائر العاصمة سنة 1952 جمعية الشبيبة الجزائرية من أجل العمل الاجتماعي (AJAAS)، بمبادرة من طرف بعض الشباب المسيحيين والمسلمين، من أجل تحسين الأوضاع المعيشية لسكان البيوت القصديرية، التي كانت تحاصر مدينة الجزائر، كانت الأغلبية الساحقة للأقدام السوداء لا تبالي بهذا الأمر؛ حيث كانوا يتجاهلون غبن الأهالي إلى أن فاجاتهم الحرب بشدتها وقوتها.

* * *

شعب الأقدام السوداء[1]

في أواخر الخمسينات كـان عـدد الأوروبيـين يقـاربون المليـون نسـمة، في الوقـت الذي كان فيه العدد الإجمالي لسكان الجزائر يتجاوز بقليل التسعة ملايين، أمـا الجاليـة الأوروبية فقد كانت متكونة من أصول مختلفة فقبـل الاحـتلال الفـرنسي كـان يعـيش بالجزائر: الإسبان الذين كان يصل عددهم إلى 35.000 فرداً مقابل 59958 فرنسي في عـام 1949، إلى جانب مالطيين، وإيطـاليين، ويهـود قـد تـم طـردهم مـن إسـبانيا والبرتغـال، يعتقد المؤرخون أنهم كانوا محاربين في صـفوف الجيـوش البربريـة للكاهنـة قبـل غـزو العرب.

في عام 1830 جُند كل المهاجرين المتواجـدين بفرنسـا في صـفوف الجـيش الفـرنسي وساروا تحت مظلته نحـو الجزائـر، قامـت الجمهوريـة الفرنسـية الثانيـة بإرسـال بعـض هؤلاء نحو مستعمراتها التي توجد وراء البحار من أجل التخلص مـن الأفـراد الخطـيرين جداً، وذلك بعد أيام جوان 1848 خاصة لما قام لويس نابليون بونوبـارت انقلابـه النـاجح في ديسمبر 1851م تم إرسال ما لا يقل عن عشرة آلاف جمهوري نحـو الجزائـر، حتـى إن نفس المصير كان ينتظر «البلديين» (les communards) لما رفضوا الالتحـاق بكاليـدونيا الجديدة في عام 1871 وكذلك معاهدة فرانكفور التي انتزعت من فرنسا منطقة الألـزاس

(1) جوبلانشايس، يومي 15 و 16 جوان 1986م.

وجزءً من اللورين لتضمها إلى ألمانيا كان لها أثر مباشر على ترحيل ما لا يقل عن خمسة آلاف من سكان الألزاس إلى الضفة الجنوبية من المتوسط بحثاً عن استغلال أراضٍ جديدة.

إن تيار الهجرة الإسبانية لم يتوقف في تلك الفترة الزمنية بل ازداد اتساعاً بعد خسارة وهزيمة الجمهوريين أمام فرانكو، في الوقت نفسه لم يتوان الجنوب الغربي الفرنسي من إمداد الجزائر بالمزارعين.

هذه المجموعة المتباينة والمختلفة كانت تحكمها قوانين غير مكتوبة، وحسب الممثل "روجي هانا" (roger hanin): «أعلى القفة يتكون من الألزاسيين والمنحدرين من البلديين، ثم يأتي بعد هؤلاء السيسيليون ثم المالطيون والإسبان ثم اليهود وأخيراً العرب في أسفل السافلين».

في علاقات هؤلاء مع فرنسا بلدهم الأم ينتابهم شعور الانتماء القوي والعاطفي، وكان هذا الأمر يترجم بمشاركتهم القوية في المعارك وتعرضهم للخسائر بالبوادي الفرنسية الإيطالية، والفرنسية في عامي 1943 و 1944م.

بالإضافة إلى هذه الاختلافات في الأصول كانت ــ بطبيعة الحال ــ اختلافات الطبقات الاجتماعية التي ينتمي إليها هؤلاء المتمثلة في الإقطاعيين من كبار المستعمرين، إلى جانب العمال من المعمرين البسطاء، ورغم القوة الكبيرة التي كان يتميز بها الأولون على الصعيد السياسي والاقتصادي إلا أن عددهم كان ضئيلا جداً.

في عام 1930م تم إحصاء 25517 مستعمرة قلالية أو زوبية

لينخفض هذا العدد إلى 22000 سنة 1954 بينما تم انتشار هـؤلاء المعمـرين عـلى النحـو التالي:

ـــ 8202 معمر يستغلون مساحة أقل من هكتارين.

ـــ 10970 معمر يستغلون مساحة تتراوح من هكتارين إلى مائة هكتار.

ـــ 6200 معمر ؛ أي: أقل مـن 5% مـن عـدد الأوروبيـين يمتلكـون أكـثر مـن مئـة هكتار.

إلى جانب هؤلاء كان يوجد كذلك معمرون يمتلكون أموالاً طائلة، كانـت توفرهـا لهم تجارة الأسلحة البحرية والحبوب والكحول والحَلْفاء.

لكن على العموم شعب الأقدام السوداء كانت إمكاناتـه متواضـعة، وقريبـة مـن تلك التي تتميز بها الطبقة الفقيرة من المجتمع الجزائري.

فطبقتهم الاجتماعية كانت تعد قريبة من طبقة الجزائريين، إلى درجة أنهم كانوا غير متعلقين بالمراتب الاجتماعية التي من شأنها أن تبعدهم كثيراً عن «العرب».

وكانت علاقة الأقـدام السـوداء بـالعرب علاقـة مضـطربة بـل مـن الصـعب جـداً أن يفهمهـا مــن ولــد بــأرض الجزائــر، حيــث كانــت هــذه العلاقــات تتســم تــارة بالحميميــة والطيبــة، وتــارة أخـرى تتصـف بالحـذر والشـكوك في النوايـا، عـلى غـرار بعض الانطباعات والتفاعلات المشـتركة، وذلـك مـا سـاعد عـلى ظهـور كراهيـة ممزجـة ببعض الخوف تجاه الآخر، وإن لم تقض نهائياً عـلى بعـض المحبـة والصحبة الموجـودة

بين المجموعتين في حياتهما اليومية العادية، بقيت الأمور على هذا النحو إلى أن تفاقم الوضع عام 1962م، حيث تبين للأقدام السوداء أنه قد غرر بهم، وأن مغادرة أراضيهم بالجزائر، والشمس الساطعة بهذا البلد الطيب صار أمراً لا رجعة فيه، ولا مفر منه.

والأسباب التي أدت إلى هذا الوضع تكمن في شخصية ديغول أولاً، ومن هم ضده ومع أطروحة الجزائر الفرنسية، بالإضافة إلى المنظمة العسكرية السرية ثانياً".

فما كان عليهم إلا أن يفروا وسط انفجارات القنابل والنيران التي كانت تلتهم ممتلكاتهم، وتراهم مكدسين فوق بعضهم البعض بأرصفة الموانئ والمطارات، بعد أن فقدوا كل ما كانوا يمتلكونه ليتجهوا نحو الأراضي الفرنسية، والتي لم يسبق لكثير منهم أن زارها من قبل.

* * *

قضايا المعاني وترجمتها[1]

إن سكان الجزائر كانوا منقسمين إبان الوجود الاستعماري إلى مجموعتين منفصلتين، وهما:

ـ الفرنسيون.

ـ والعرب.

وترجع أسباب ذلك على وجه الخصوص إلى عامل اللغة الأم وإلى بعض المظاهر كالتربة، والبنية الجسمانية، واللباس، وهذه الأشياء تجعل الفرق بينهما جلياً وواضحاً للعيان، فمن السهل أن تفرق بين الحرفي المالطي، والمحامي القبائلي الأصل، لكن هذه الترتيبات السهلة كثيراً ما كانت تصطدم بحقيقة الشعوب، وإرادة الإدارة الاستعمارية التي كانت كثيراً ما ترغب في تفرقة الجزائريين عملاً بمبدأ سياسة «فرق تسد»، والنتيجة أن تسميات كثيرة كانت متداولة ومستعملة في آن واحد.

خلال الفترة الأولى من الاستعمار كانت هناك تفرقة بين «المستعمرين» و«أبناء الذين صدر في حقهم قانون الإنديجينا» (indijenat) وهو قانون خاص بالأهالي، لكن سرعان ما تنكر

(1) باتريك إيفنوا، مارس 1989.

الفرنسيون لتسمية المستعمر التي غالباً ما كان يصاحبها صفة الكبير (gros colons) وهي التسمية التي كانوا يرفضونها رفضاً قاطعاً.

وأما التجنيس الجماعي ليهود الجزائر عملاً بمراسيم كريميو (cremieux) في عام 1870 ودمجهم داخل المجموعة الفرنسية لـ «أهل البلد» فهو ما كان سابقاً يسمى بمجموعة «يهود الجزائر».

وبما أنه كان يصعب على المستعمر تسمية الجزائريين بـ «الجزائريين» لأن تلك التسمية قد تدفعهم إلى الاعتراف بحقهم في بلدهم، وهذا الأمر نفسه كان يهتف به أبناء المعمرين الفرنسيين..

تقرر على مستوى هرم السلطة تسميتهم بـ «المسلمين»، ومن هنا ظهر «القانون القرآني» أي: الديني الذي فرق بين السكان الذين استعمرتهم فرنسا، إلا أن هذه التسمية "مسلم" سرعان ما شكلت مشاكل عديدة ومتعددة؛ حيث كثرت التساؤلات حول مدى قبول هذه التفرقة الدينية داخل جمهورية لائكية منفصلة تماماً عن الكنائس، وهي لا تعترف لا بالمسيحية ولا باليهودية، فكيف إذن يمكن لهؤلاء اطلاق اسم المسلمين على الجزائريين وهم لا يقبلون بالقوانين الدينية؟

وهكذا ظهرت إلى الوجود مجموعة مختلطة مكونة من «الفرنسيين المسلمين» التي كانت قليلة العدد في البداية، قبل أن يصبح حجمها في تزايد مستمر مع التجنيد الكثيف الذي حصل في صفوف الحركى، ومع ذلك بقي التعامل بكلمة «مسلم» عوضاً عن كلمة «عربي»، وذلك ما أعطى للشعب الجزائري الوحدة والتلاحم بالرغم من أن المستعمر كان يرغب في المواجهة المستمرة بين قبائل الأمازيغ والعرب.

أما بالنسبة لسكان الجزائر غير العرب فإن مشكلهم كان يكمن في منحهم اسما يرمز لوحدتهم، ف ببساطة لا يكفي أن نقول عنهم إنهم

«فرنسيون» وانتهى الأمر؛ لأن من بين هؤلاء الأوروبيين المقيمين بالأراضي الجزائرية كان يوجد الإسبانيون والإيطاليون الذين حافظوا على الجنسية الأصلية، وفرنسا كانت تريد تمييزهم عن ذوي الأصول الفرنسية الحقيقية أو عن فرنسيي البلد الأم، وعلى هذا الأساس سموا بـ «الأوروبيين»، وهي الكلمة التي تعيدهم إلى أصولهم الجغرافية في مقارنتهم ومواجهتهم بلأفارقة، بالرغم من أن فرنسيي الجزائر كانوا يعتبرون أنفسهم أفارقة وجزائريين، فهم أوروبيون، وبذلك يبرز هذا التناقض الظاهري اللغوي والتاريخي.

وفي الأخير انتصرت تسمية «الأقدام السوداء» وأصبحت هي المتداولة في الخمسينات.

في الوقت الذي كانت فيه هذه الكلمة تدل في بداية القرن العشرين، على خصوم «عرب الجزائر» اضطر الطرفان إلى خوض حرب بينهما دامت ثماني سنوات كاملة كي يستطيع «الجزائريون» و«الأقدام السوداء» استعادة - كل واحد منهما - لتسميته الأصلية.

* * *

الشيوعيون والوطنية[1]

وهل من المعقول لأوروبيي الجزائر أن يكشفوا عن انتمائهم إلى «الاشتراكية الدولية» في الوقت الذي تُدين فيه هذه المنظمة الاستعمار؟ إن «الأقدام السوداء» ـــ الذين غادروا الفرقة الفرنسية للمنظمة الدولية للعمال (sfio) ليوافقوا على «الكومينيترن» (komintern) وأطروحات لينين ـــ كانوا غير مدركين أن هذه الاعتقادات والاختيارات لا تتلاءم تماماً مع وضعيتهم كمستعمرين حتى وإن كانوا معلمين مثل: س . أ . جوليان، أو: م. غيون، وهما من الطبقة الكادحة بباب الواد وبالبحرية بوهران، فإنه لم يخطر ببالهما أنهما في نفس درجة المعمرين والإقطاعيين الكبار، إنهما كذلك ممن يضطهد الشعب الجزائري في نظر أهالي هذا البلد، وكيف لهم وهم يناضلون من أجل إقامة مجتمع اشتراكي أن يكونوا في الوقت نفسه بعيدين كل هذا البعد عن الأوضاع السيئة جداً، والانشغالات المصيرية لكل العرب، بل إنهم مقتنعون ـ قالوا ذلك صراحة في إطار تحقيق قام به بعض المسؤولين ـــ بـ «وجوب المقاومة الصارمة، لكل الميول الوطنية ـــ التي يمثلها أقلية من أهل البلد

(1) دانيال جونكة (10 سبتمبر 1976م) فيما يتعلق بكتاب إيمانويل سيفان (emauel sivan): «الشيوعيون والوطنية في الجزائر ما بين 1920 و 1962» المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية.

ـ المزعومة من أجل إفشالها والقضاء عليها بكل الطرق في أعين إخوانهم في الدين... ».

إن معادلة: الوطنية الجزائرية = التعصب الإسلامي = الإقطاعية والبربرية هي فكرة راسخة في الأذهان.

«إن تحليلاً كهذا يتنافى مع الأفكار التي بنيت عليها المنظمة الدولية للشيوعية التي تدعو الأحزاب التي تنتمي إلى الثلاثية الدولية بأن تدعم ـ بالأفعال لا بالأقوال ــ كل حركة تحررية ضد المستعمرين وطرد كل المستعمرين الإمبرياليين من البلد... ».

ومن أجل التنصل من هذه الإزدواجية في الخطاب والتوجهات عمل القائمون على السياسة النظرية داخل الحزب الشيوعي الجزائري والحزب الشيوعي الفرنسي على إعادة صياغة مفاهيم وقيم النقاش لسنوات طويلة جداً.

كانت الحجج والبراهين تستعمل وتختفي بسرعة، بينما كان شيوعيو الجزائر يحاولون ـ في بداية الأمر ـ حل المشكلة بقولهم: قضية أهل البلد هي من اختصاص الاتحاديات المحلية.

إنهم يزعمون كذلك أن الأقلية هي التي من شأنها أن تبعث بالثورة الناجحة بالبلدان الإمبريالية وهي التي ستحرر المستعمرات.

إن تلك النقاشات الداخلية لن تمنع الشيوعيين من تحقيق التغلغل داخل الطائفة الأوروبية المتواجدة بالجزائر والتوصل إلى نتائج انتخابية رائعة.

لكن منذ 1925م وبعد إدانة الحزب الشيوعي الفرنسي لحرب الريف التي قام بها الشباب الشيوعيون -ضمن حركة نضالية- أذابت كل الشكوك والغموض.

وإثر ذلك قدم كثير من المناضلين استقالتهم، ومعظم الذين بقوا في صفوف الحركة لم يؤيدوا تلك الشعارات ولا القناعات التي تدعو إلى إضعاف الاستعمار أو محو أثره.

ومنذ تلك الأزمة أدرك الشيوعيون وجوب تحمل مسؤوليتهم في الاحتواء الكامل للمذهب اللينيني (doctrine le hineste) وحينئذ لا شيء يعترض طريقهم في اختراق أوساط المسلمين.

تمت هذه العملية في الفترة ما بين 1935م و 1937م بواسطة المبعوث الخاص للحزب الشيوعي الفرنسي جون شايمطرون (jean chaintron) المدعو بارثال (barthel) الذي كان مكلفاً بتنظيم المقاومة ضد الفاشية بالجزائر، والذي قرر أن يهاجم كل ما يمس بمصالح المستعمر داخل الأوساط المسلمة، فتوصل إلى إقناع قيادة الحزب الشيوعي الفرنسي بحتمية استقلالية شيوعيي الجزائر، وذلك ما أدى إلى الميلاد الرسمي للحزب الشيوعي الجزائري عام 1936م، وإن بقي هذا المولود الجديد تحت وصاية ورقابة الحزب الشيوعي الفرنسي (PCF).

لقي الشيوعيون أنفسهم أمام عقبتين؛ حيث كان يجب عليهم أن يوفقوا بين حفاظهم على الوعاء الانتخابي الأوروبي من جهة، والشروع في إصلاحات اجتماعية ومحاربة الفاشية من جهة أخرى.

كان نجاحهم قد تجسد على أرض الواقع بين 1943م و 1946م

ومن أجل الحصول على أصوات المسلمين كان عليهم أن يساندوا مطالب الجزائريين التي تهدف إلى استقلال بلدهم.

وفي عام 1946م أدى بهم الالتزام بالسير في هذا المسلك إلى المشاركة في الجبهة الجزائرية من أجل الدفاع عن الحريات واحترام الحركات الوطنية في عام 1951م.

لكن هؤلاء الشيوعيون لم يكونوا راضين بصفة عامة عن تصرفات الحزب الشيوعي الجزائري (PCA):

أولاً: لأنه كان دائماً منحازاً لأصوله الرومية؛ أي: الأوربيين، وكذلك بسبب خروجه عن طاعة الحزب الشيوعي الفرنسي.

وثانياً: لأنه ظل يدافع عن مفهوم خاطئ للأمة الجزائرية والتي كانت بعيدة كل البعد عما كانوا يرونه أو يعتمدونه، حتى إنه في فبراير 1936 كان طوراز (thorez) قد طرح فكرة: «الأمة الجزائرية في مرحلة تكوين» خلال تلك الجولة التي قادته إلى الجزائر، فكانت هذه الأمة قائمة على مزيج من فئات كبيرة ومتفرقة تتكون من العرب والبربر واليهود والفرنسيين حسب انتماءاتهم الدينية وأصولهم العرقية، فكان هذا التحليل مخالفاً تماماً لما ذهبت إليه أطروحات جمعية العلماء المسلمين، ومناضلو حزب الشعب الجزائري (PPA) الذين كانوا يرون أن كيان الأمة الجزائرية يعود في الأصل إلى ما قبل الغزو الاستعماري والاحتلال الفرنسي على وجه الخصوص، حيث رفضه وقاومه؛ لأنه كان غريباً عنه ومفروضاً عليه بالقوة.

لقد كان الشيوعيون من دعاة الشرعية واحترام القوانين، وكانوا

حذرين من عواقب «المغامرة» في اللجوء إلى المقاومة المسلحة، ولذلك فإن اندلاع ثورة أول نوفمبر من سنة 1954م قد فاجأهم كثيراً؛ لأنه قد أظهر «عدم جدوى» سياستهم التي كانت تهدف فقط إلى الفوز بالانتخابات، وفرض موقف الشرعية القانونية التي كانت موجودة آنذاك، وبذلك دخل الشيوعيون في مأزق حيث رفضتهم الطائفة الأوروبية على أساس أنهم خونة، وتخلى عنهم ـــ من جهة أخرى ـــ المسلمون وشيوعيو الجزائر، خاصة بعد هزيمة «المقاومة الحمراء». قبل أن ينضموا إلى صفوف جبهة التحرير الوطني التي اشترطت الإنخراط بصفة انفرادية، وكثير منهم ضحوا بأنفسهم في مغامرات ومهام انتحارية وغامضة.

إنه لمن المجحف أن نخطئ في حق الثورة من خلال هذه الأربعين سنة التي مرت من عمرها، والتي كثيراً ما اتسمت بالغموض، والتردد والأخطاء التقديرية فأكثر مناضليي الجزائر كانوا قد بدأوا حياتهم النضالية بانخراطهم في سن مبكرة داخل صفوف الحزب الشيوعي حيث تدربوا وتحصلوا على تكوينهم السياسي القاعدي قبل أن يغادروا هذا التنظيم، فبموجب حركاتهم وكتاباتهم استطاع رجال أمثال: فارناند إيتان واضع القنابل والذي نفذ في حقه حكم الإعدام، والملازم مايو الذي قتل في قلب المعركة، وهانري آلاغ الصحفي والكاتب صاحب رائعة «القضية» أن يساهموا في ميلاد جزائر حرة ومستقلة بعد أن ضحوا بالنفس والنفيس.

* * *

شهادات الشيوعيين والليبيراليين تجاه الجزائر

جون دريش (jean dresch): «لماذا الوطنية الجزائرية»؟

إنك شيوعي ومتخصص في جغرافية المغرب العربي، كيف تحلل وضعية الجزائر الاستعمارية؟

إنني قديم جداً في الحزب، ذهبت إلى المغرب في عام 1928م حيث كان الحزب الشيوعي ممنوعاً، إلى أن أنشأت بنفسي حزبَ شيوعيِّي المغرب عام 1936م أما بالجزائر: فكان الحزب الشيوعي الجزائري (PCA) قريباً جداً من الحزب الشيوعي الفرنسي وهو أقدم من حزبنا.

إن المغرب كان فرصة بالنسبة لي كي أكتشف كيف كان المستعمر يفرض على الدول الضعيفة أن تعيش في تخلف مستمر، وعند وصولي إلى ميناء الدار البيضاء ــ وهي بناية جميلة وتحفة تقنية عالية شيدها المستعمر الفرنسي ـ وقعت عينايا على طفل صغير في حالة صحية خطيرة، كان يرتدي ثياباً رثة وكان لا يستطيع مقاومة الذباب الذي كان يغزو عينيه، لقد تعلمت درساً من ذلك المنظر وتلك الأوضاع التي

عايشها.

أنا متخصص في علم الجغرافيا المادي وأتجول كثيراً عبر التراب الوطني كوني أعيش داخل هذا الوطن ووسط مواطنيه، ولقد سبق لي أن قضيت خمسة وعشرين شهراً بالأطلس الأعلى بين "الشلوح" حيث كانوا يعتبرونني أخاً لهم.

إن مجال التواصل في المغرب والجزائر سهل جداً، باستثناء مناطق المستعمرات الفلاحية، وإن المساعدات القانونية للشرق كانت موجودة دائماً.

متى ذهبتم إلى الجزائر؟

كنت متواجداً بالمغرب من سنة 1931م إلى سنة 1941م حيث كنت أشتغل في قطاع التعليم بالثانوية المسلمة بالرباط بقصر السلطان حيث قمت بتأهيل أول دفعة تلاميذ مغاربة إلى مسابقة الباكالوريا، وحينها قيل لي: «لا تكترث بأمر هؤلاء؛ فإنهم لا يفقهون شيئاً».

والنتيجة أنه نجح في هذه المسابقة خمسة تلاميذ من مجموع ستة، لقد شاركت في الحرب عام 1936م كملازم للقناصين المغاربة، ثم تمت إقالتي في سنة 1941م صحبة الشيوعيين واليهود والماركسيين (france wasaos) كنت وقتها قد انتهيت من كتابة رسالة دكتوراه في مادة الجغرافيا بجامعة الرباط؛ حيث كانت هذه المادة - الجغرافيا - تعتبر أحد المكونات الثقافية للنظام الاستعماري، وهي في حد ذاتها من شأنها أن تقضي على من لا يضعها في الحسبان في تحليل الموضوع الذي تعتمده رسالة بحثه.

انتقلت بعد الحرب إلى الجزائر، وكان هذا البلد على نفس عدد سكان المغرب، ونفس الثقافة، ونفس مفاهيم الحياة اليومية، وكذلك نفس المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي إذا قورن بجاره المغرب رغم الفرق الشاسع الذي كان موجوداً بين «المستعمرة الجزائرية» و «الملكية المحمية» التي تحدها غرباً وجنوباً.

إن سكان المغرب -وكذلك الجزائر سنة 1830م - كانوا منظمين في شكل قبائل معظمها من أصول بربرية (40% من سكان المغرب يسكنون المناطق الجبلية) حيث تم استعمالهم من طرف الحاكم الذي كان يحمي المغرب من المواجهة بين «العرب» - أو «المعربين» - الذين يسكنون البوادي وبين المدن.

والبرغم من الاختلاف الموجود بين الجزائر والمغرب في نوعية الاستعمار القائم بكل منهما وشكل إدارته، فإنهما قد تعرضتا ـ إلى غاية الحرب العالمية الثانية ـ إلى نفس نمط وأشكال الاستغلال الاستعماري وهي: إسكان مواطنين من أصل فرنسي (أو فرانكوفوني) على أراضيهما، وتطوير الزراعة لتكمل تلك الموجودة بفرنسا، وجهود قليلة جداً في مجال الصناعة، والتهيئة العمرانية السريعة من أجل تهجير السكان المقيمين بالأرياف، وتطوير قطاع خدماتي جديد، وإهانة الثقافة العربية الإسلامية التي من المفروض أن تحترم.

لماذا كتبتم مقال: «الحدث الوطني الجزائري» في جريدة الفكـرة في جويلية سنة 1956م؟[1].

في سنة 1948م عينت بجامعة السربـون لتـدريس جغرافيـا شـمال إفريقيـا، وكـان الحاكم العام للجزائر هو الذي يقـرر ميزانيتهـا، فـرفض حينهـا أن يـدفع مرتبـاً شـهرياً لأستاذٍ جامعيّ لم يخصص من جهده وفكره ما يشيد به ويمدح به المستعمر.

كنت ألقي دروساً خاصة بالمغرب العربي، فأدركـت أن الحـزب الشـيوعي لم تكـن تتوفر لديه أفكار كافية عن الجزائر، فأردت حينهـا أن أدلي برأيـي حـول الموضـوع مـع التحفظ من إبداء أفكاري ومشاعري التي اكتسبتها طيلة تلك الإقامة الطويلة.

إن الأحداث ــ وخاصة تلك التي أدت إلى اندلاع حرب التحرير ــ هي التي أثارت فيَّ الرغبة في شرح تلك الأفكار والمواقف، وأعتقد أن الأمر يتعلق بمهام الباحث والمعلم.

فقمت إذن بطرح الأسئلة: «لماذا هذه الوطنية الجزائرية»؟.

(1) أجري هذا الحوار في يوم 17 جوان 1988م وجون دريـش مـن مواليـد سـنة 1905م وهـو متخصـص في علم الجغرافيا متحصل على شهادات عالية في التاريخ والجغرافيا؛ حيث يدرس بجامعـة السـوربون في اختصاص الجغرافيا المادية للمغرب العربي.

أيرجع هذا للتعلق والتشبث بأرض الأجداد؟ أم أن للإسلام ومعاني الأخلاق والمجتمع والسياسة شأن في ذلك؟

الإجابة على هذا تكمن في: أن القرآن الكريم يختلف تماماً عن التوراة والإنجيل؛ لأنه يسيطر على التركيبة الاجتماعية وتنظيمها من الناحية القانونية والسياسية للمجتمعات الإسلامية على أساس أنها ليست طوائف دولية وأخوية فحسب، بل لأنها أمة واحدة و موحدة، ولهذا الغرض فإن المقال الذي نشر في جريدة الفكرة (la pensei) كان يهدف إلى شرح هذه الأفكار للقارئ قبل نشوب تلك الحرب التي شنها ثوراز (thorez) على «الأمة الجزائرية في حالة تكوين» ليتناولها طبعاً بالدراسة والمناقشة.

* * *

شُيُوعِيٌّ الشيوعِيَةِ في الجزائر[1]

كنتم عضواً بالحزب الشيوعي الفرنسي بعد إطلاق سراحكم؟

التحقت ـ وأنا عضو بالحزب الشيوعي الفرنسي ـ بـالجزائر في أواخـر سـنة 1945 وسجلت انخراطي في صفوف الحزب الشيوعي الجزائري حيث عينت من الهيئـة العليـا للحزب، وكنت إذ ذاك لا أزال ذلـك الطالـب المـدرس الـذي يعمـل بـالجزائر والـذي لم يسعفه الحظ في أن يقوم بزيارة البلد.

وكيف كانت أحوال الحزب الشيوعي الجزائري؟

الحزب الشيوعي الجزائـري كـان حزبـاً مختلطـاً، يوجـد بـه أقليـة مـن المسـلمين وأغلبية من الأوروبيين - الذين يقطنون بالأحياء الشعبية- إلى جانب نسـبة كبـيرة مـن اليهود، فبالنسبة لي كان التغرب كبيراً وواضحاً.

أما في سنة 1946م فقد حصل منعطـف في تـاريخ الحـزب الشـيوعي

(1) جرى هذا الحوار في يـوم 14 جـوان 1988م (A - M . F.) مـن مواليـد عـام 1925م وكـان منخرطـاً في صفوف المقاومة، وهو عضو في الحزب الشيوعي الفرنسي، ثم انتقل إلى الجزائر ليدرس بها من سنة 1945م إلى 1949م إنه يرغب في ألا يظهر اسمه بكامله من أجل السرية.

الجزائري؛ فبعد ميلاده سنة 1936م - وكذا التصريح الخاص بميلاده -كان هناك تجاذب بين جهتين، جهة: «فرنسا حرة، قوية وسعيدة» ومن جهة أخرى: «جزائر حرة، قوية وسعيدة».

لم يكن هناك مشروع لاستقلال الجزائر في عام 1936م، ولكن شرع التفكير في هذا الأمر لاحقا. (انظر إلى طوريز: في خضم المزيج بين عشرين جنسا بشريا، هناك أمة جزائرية في حالة تكوين).

وفي سنة 1946م نشر الحزب الشيوعي الجزائري بياناً يطالب من خلاله بإنشاء جمهورية جزائرية ذات علاقات مع فرنسا، ويقترح البيان مراحل للتعاون معها، غير أنه يبدو أن الحزب الشيوعي الجزائري لم يكن على دراية كافية بما يحدث؛ حيث فوجئ بميلاد الحركة الوطنية في الوقت الذي اقترح فيه البيان.

وفي سنة 1947م حصل منعطف آخر مع تقرير أجدانوف (jdanov) والرؤية المانيشية للعالم؛ حيث فرض على كل المراكز القيادية أن تلتحق بالصف المقام من طرف المركز القيادي السوفياتي؛ ليقف الجميع ضد العدو الواحد: الإمبريالية الأمريكية، وهذا كان يشكل عائقاً بالنسبة للجزائر، فالواقع آنذاك كان يفرض على الحزب الشيوعي الجزائري أن يلتحق بالسياسة المنتهجة من طرف موسكو ويقاوم «الإمبريالية الفرنسية» التي تعتبر «خادماً للإمبريالية الأمريكية» وماذا كانت تعني هذه الفكرة بالنسبة للجزائريين الذين كانوا يواجهون الاستعمار الفرنسي فقط لا غير؟!

كل هذا كان مصحوباً في سنة 1948م بمعركة قوية ضد الاستعمار

من أجل المطالبة بإصلاح زراعي، وكذلك مبادرة التقارب بين بعض الطوائف الوطنية والدينية، لكن دون أن تتخطى المراحل الهامة أو تلجأ إلى التمرد المسلح.

وكيف كانت الوضعية السياسية بالجزائر؟

كان للحزب الشيوعي الجزائري تأثير كبير في الأوساط الشعبية بالجزائر وبغرب الوطن (حيث يتواجد عدد كبير من الجمهوريين الإسبان) وكذلك بالمناطق المنجمية، بينما كان حركة تواجده ضعيف نسبياً بمنطقة قسنطينة وداخل المناطق الريفية بصفة عامة.

إن الاعتقاد الديني كان قوياً جداً في حياة المسلم المتعلق بدينه تعلقاً شديداً، وذلك ما كان يشكل عائقا أمام الحزب الشيوعي الجزائري، كما أنّ حزب الاتحاد الديمقراطي والبيان الجزائري (UDMA)، وحزب الحركة من أجل انتصار الحريات والديمقراطية كان لهما تأثير قوي؛ لأنهما وطنيان ومعاديان للشيوعية.

كان السكان الأوروبيون بالجزائر - في معظمهم - شديدي التأثر بحكومة فيشي (vichy) والثورة الوطنية.

إن المذهب المعادي لليهودية والسياسة المنتهجة من طرف حكومة فيشي مهد لهؤلاء الأرض الخصبة للتغلغل وإسماع صوتهم بعيداً.

إن اليسار غير الشيوعي والذي يقرأ صدى الجزائر (le journal lècho dalger) كان منقسما في اعتباراته السياسية، والمنتهجة تجاه المسلمين، بحكم أنها كانت بعيدة كل البعد عن الواقع الجزائري ففي

الوقت الذي كانت هذه الشريحة من المجتمع تحتقر الشعب الجزائري وتضعه في آخر درجات المجتمع؛ حيث كانت تعتقد أن سلّم البشرية يصنف فرنسيي «فرنسا» في أعلى الهرم، ثم يليه مباشرة الجنس المختلط، ثم الإسبان، ثم المالطيون، ثم اليهود، وأخيراً وفي ذيل الترتيب العرب.

إن الأقدام السوداء كانت تجهل حجم المشكل الاقتصادي والاجتماعي، وما كان على الحاكم العام إلا أن ينضم إلى تفكير كبار الإقطاعيين والمستعمرين الذين كانوا يمثلون القلة القليلة الراغبة في اعتلاء أصحابها سدة الحكم من أجل الدفاع عن مصالحها الخاصة.

في هذا الوقت كانت "البرقية" (la depêche) من اليمين، و"صدى الجزائر" (lècho dalger) الراديكالية هي التي تصنع الحدث والرأي العام، هاتان الصحيفتان أضرتا كثيراً بالمجتمع الفرنسي، وخاصة عندما أظهرتا قضية: «البيض الصغار» (les blanes) الذين استطاعوا أن يقنعوا الجميع ـ وخاصة الوطنيين المتشديدين من العرب أن الخيار منحصر بين الحقيبة والتابوت.

إن نشوب الحرب العالمية الثانية (1939م – 1945م) أجبر المستعمر أن يجند اثني عشرة دفعة من الجنود انطلاقاً من الأراضي الجزائرية، وهذا ما صقل ذلك الشعور الخاص بالأقدام السوداء تجاه الجزائر، في الوقت الذي كانت فيه فكرة السياسة الاندماجية هي السائدة في كل أرجاء المنطقة، لكن في واقع الأمر كانت هذه السياسة فكرة منحصرة في أذهان الوسط النخبوي فقط، أما الباقي فكان المجال مفتوحاً على مصراعيه لإبراز التمييز العنصري على كل أشكاله، بدءاً بنمط التقسيم العمراني، مروراً بالمخالطة والعلاقات بين الناس، وانتهاء أو وصولاً

إلى قضية التمدرس.

تلك هي الفوارق التي كانت قائمة آنذاك بين الطائفتين مع وجود بعض الألفاظ الخاصة بفئة معينة.

بصورة وجيزة كانت هذه هي الانطباعات التي لا زلت أحتفظ بها من زيارتي للجزائر والتي انتهت في أواخر عام 1948م.

وما هو موقف الحزب الشيوعي الفرنسي من حرب الجزائر؟

في نوفمبر 1954م سادت الحيرة والاندهاش؛ حيث كان الجميع ينتقد ــ ولو بصفة غير مباشرة ــ تلك الأعمال الإرهابية المنفردة وغير المسؤولة إلى جانب قناعتهم بحق الشعب الجزائري في المطالبة باستقلاله.

إن انتخابات عام 1956م أجريت حول شعار السلم في الجزائر؛ حيث صوت الحزب الشيوعي الفرنسي في شهر مارس من سنة 1956م لصالح هذا الشعار بمنح «غي مولى» سلطات خاصة من تمكينه من تحقيق هذا السلم، أما على أرض الواقع فإن الحكومة (حكومة الجبهة الجمهورية) قد واصلت الحرب بعد أن انحنت أمام مطالب متطرفي الجزائر.

شرع حينئذ الحزب الشيوعي الفرنسي في تطوير حركة شعبية واسعة النطاق تمحورت حول مفهوم السلم بالجزائر، وهو الشيء الذي جند الناس أكثر فأكثر خاصة بعد إرسال مجموعة من هؤلاء إلى عين المكان.

هذه التصرفات كانت سبباً في عمليات القمع التي سمح بها؛ حيث لم تخف شكوك الحركة الوطنية العربية تجاهه وحتى تجاه الحزب الشيوعي الجزائري الذي اضطر أن ينشط في السرية منذ سنة 1956م.

المبادرة الليبيرالية لجاك شوفاليي[1]

فيما يتعلق بمشاركتنا في تسيير شؤون مدينة الجزائر، والتي كان جاك شوفاليي يشغل منصب بلديتها يجب أن أوضح أن حزبنا هو الذي قرر أن ندخل مغامرة الانتخابات البلدية لسنة 1953م، فقد كان من واجبنا أن نأخذ بعين الاعتبار حاجيات المواطنين ومشاكلهم (كالقضاء على البطالة، والأكواخ القصديرية، وإنشاء قنوات صرف المياه وتطوير رقعة التمدرس... وغيرها) والتي كان على المنتخبين الجدد أن يقوموا بمعالجتها على الصعيد التقني البحت حسب الإمكانات المتاحة.

قبل عملية الانتخابات حصل هناك اجتماع بين جاك شوفاليي(وهذا بطلب منه شخصياً) ـ والذي كان يتصدر قائمة مترشحي الدرجة الأولى بإقامة مصطفى بن نونيش وهو صناعي ومناضل بحزب الشعب الجزائري ـــ وممثلين اثنين من قيادة الحزب، وهما: مزرنة، والعبد الضعيف؛ حيث كنا نتصدر قائمة مترشحي الدرجة الثانية.

كان شوفاليي ينوي البحث عن قاعدة اتفاق بين المنتخبين الجدد للدرجة الأولى والثانية؛ لأنه في المجالس السابقة للبلدية كان الفرنسيون يمثلون الأغلبية ولا يفوضون السلطة للمنتخبين الوطنيين مما جعل هؤلاء في صف المعارضة، وعليه قررنا أنه إذا حصل بيننا اتفاق

(1) جرى الحوار مع عبد الرحمن كيوان بتاريخ 16 جويلية 1988م.

فإنه لن يتعدى الجانب التقني لإدراة مصالح المواطنين، كما أرغمنا على عدم طرح المشاكل السياسية على مستوى البلدية.

وعند ما تطرقنا للنشيد الوطني الذي يقام قبيل تنصيب المجلس وعدنا شوفاليي بأن لا يرفع النشيد الوطني الفرنسي في مثل هذه الاحتفالات أو الترسيمات الرسمية، وكذلك نحن طمأناه بأننا لن نسمعهم بدورنا النشيد الوطني الجزائري (قسماً ...).

على إثر الانتخابات التي أقيمت في الجزائر صوّت علي بالقبول -على لائحتنا- كما جرى ذلك عبر كل بلديات الوطن.

بمدينتي سكيكدة والبليدة على وجه الخصوص، عرضت علينا مجموعة من منتخبين فرنسيين العمل سوياً وبصفة مشتركة، فيما يخص إدارة شؤون البلدية، غير أن جهود هؤلاء كانت مركزة على بلدية العاصمة.

لقد كان شوفاليي في فترة 1950م ـ 1951م مدعوماً من طرف صناعي كبير وقوي يدعى بلاشات (blachatte) ذا أفكار «ليبرالية» -مختلفة عن الأسلوب الاستعماري الكلاسيكي- والذي كان يقترح الانفتاح على الشعوب المسلمة.

كنا في ميدان الصحافة ضد هذا الأسلوب السياسي الجديد الذي حاربناه على أساس أنه «نيو كولونيالي» (nèo - colonialiste).

كان شوفاليي ـ بصفته متدينا كاثوليكيا ـ يؤمن بالقيم الأخلاقية، فكان بطبيعة الحال يحلم بجزائر فرنسية يكون فيها للجزائريين مشاركة أكبر في الحياة السياسية، لكن هذه السياسة الجديدة كانت غير واقعية؛ لأنها لا تملك دراية كافية بالمعطيات الأساسية لتاريخ وطموحات

الشعب الجزائري، كما أن طرحهاجاء متأخرا، فتظلمات الشعب الجزائري تفاقمت ودماءه قد أريقت.

بعد تقرير وقف إطلاق النار، لعب جاك شوفاليي دوراً هاماً في إيقاف عمليات التخريب والاغتيالات التي كانت تتم على يد المنظمة العسكرية السرية، وبعد استرجاع الجزائر لسيادتها ونيلها استقلالها ساهم جاك شوفاليي ـ إلى جانب المهندس المعماري بويون (pouillon) ـ في إنجاز مشاريع سياحية بالجمهورية الفتية التي كان يحبها ويعتبرها موطناً له.



حالة المستعمرة

من بداية الحرب العالمية الثانية إلى غاية انتفاضة 1954 واندلاع ثورة التحرير لم تعرف الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر أي تحسن يذكر.

فبالرغم من وجود بعض المحاولات في مجال الإصلاح إلا أنها لم تدم طويلاً، كما أن الدرس الذي جاءت به مظاهرات ماي 1945م لم يُستوعب جيداً لا من طرف الحكام الفرنسيين، ولا من طرف الإداريين المحليين.

إن ظاهرة التخلف بقيت متواصلة في معظم أرجاء القطر الوطني؛ حيث كان النمو الديموغرافي السريع لا يساعد على تحسين الوضع، ووجود قطاع حديث خاص بالجالية الأوروبية عمق كثيراً من الشرخ الموجود بين الطائفتين مما ساعد على الانتشار القوي لظاهرة "الوطنية".

في بداية سنة 1955م قام فيليب ميناي (philippe minay) المبعوث الخاص لجريدة لوموند (le monde) برسم صورة واضحة عن الأوضاع السائدة بالجزائر.

حالة الجزائر[1]

مضت أربعة أشهر منذ اندلاع الثورة بالجزائر، وللمرة الأولى منذ الوجود الاستعماري بالجزائر لم نشهد عمليات قمع كبيرة رغم بعض التجاوزات التي حصلت في السابق، نلاحظ أن هذا التصرف جاء بأمر من حكومة باريس حتى وإن تحسر عليه معظم أوروبيي هذا البلد وشدهم الحنين إلى تلك المجازر القديمة؛ حيث كانوا يفتخرون -على سبيل المثال - بتصرف أمريكا الشمالية تجاه الهنود لتبرير موقفهم وهم يجهلون تماماً قيمة التسامح الموجود عند العرب؛ لفهم لا يعتبرون القتل الجماعي جريمة شنعاء، كما لا يعتبرون أن إزالته أو محاربته تساهم في تطوير البشرية.

المستويات المعيشية

إن الفقر يعتبر من الظواهر المستقرة في الجزائر، وإن المواطن الفرنسي الذي يزور الجزائر لأول مرة يتعجب من الفرنسيين الذين يعيشون في الجزائر، وهم يرون يومياً عدة مشاهد من المتسولين، والبيوت القصديرية والأكواخ، والطرق الضيقة التي تغص بالمارة وهم يمشون حفاة وسط الغبار الذي تثيره أقدامهم، دون أن يتأثروا بذلك.

إن الاقتصاد الجزائري يختلف كثيراً عن الاقتصاد الفرنسي واقتصاد

(1) فيليب ميناي، أيام: 24، 25، 26، 27، 28، وثلاثين من نوفمبر 1955م.

الدول الغربية عموماً، لكن خصوصياته متواجدة تقريباً في نصف الكرة الأرضية، إنهما نظامان اقتصاديان يتواجدان جنباً إلى جنب في بلد واحد دون أي احتاك أو تواصل فيما بينهما.

وقد أتى الأوروبيون بحرف تعتمد على التطور التقني للعلم وكذلك التقسيم العلمي للعمل والتبادلات النقدية، يصل عددهم في الجزائر إلى مليون نسمة.

وقد اندمج حوالي ثمانمائة ألف مسلم داخل هذا النظام للعمل المتطور، وهم مجتمعون لا يمثلون سوى خمس عدد السكان الإجمالي، لكنهم بوسعهم أن يسيطروا على تشغيل كل الجهة أو المنطقة الحديثة للوطن، والتي نراها بصفة واضحة كقطاعات الصناعة، والتجارة والنقل والمهن الحرة والنبيلة والفلاحة بقطاعها الزراعي الموجه للتصدير مثل: (العنب والحمضيات والخضر....) إلى جانب الإدراة بطبيعة الحال.

ليس هناك شك في أن القدرة الشرائية - للدخل المتوسط - ضعيفة مقارنة بما هو عند الفرنسيين.

على العموم؛ الأشخاص ذوو الأصول الأوروبية هم الذين يشغلون المناصب العليا، وهو ما نعكس إيجاباً على مستوى معيشتهم الذي يفوق بكثير معدل الدخل الإجمالي رغم بعض الاستثناءات التي تحصل في صفوف المسلمين البارزين.

أما الآخرون ـ وعددهم يفوق بكثير سبعة ملايين ـ فهم لا يزالون يعيشون حياة البؤس؛ كما كان الحال عليه من قبل في حلقة مغلقة، فمعظم ما ينتجونه من مواد تستهلك داخل العائلية التي يفوق عدد

أفرادها العدد الموجود عند الأسر الأوروبية.

بعض المواد كالقماش والسكر والشاي هي التي يتم شراؤها وبكميات كبيرة.

بعض التقديرات الموثوق في صحتها تصرح بأن الدخل الأدنى للشخص الواحد في العام الواحد يصل إلى خمسة وعشرين ألف فرنك فرنسي[1].

أما المرتب الشهري للعمال في القطاع الفلاحي منذ بداية أفريل 1955م فكان يتراوح بين 340 إلى 427 فرنك فرنسي، وذلك حسب المناطق.

يجب أن نوضح في هذا الصدد أن من تتاح له فرصة العمل مدة ثلاث مائة يوم خلال السنة الواحدة يعتبر من المحظوظين رغم ضعف المرتبات الرسمية، وفي غياب الرقابة المنظمة جداً فإنه ـ بالمقابل ـ يتحصل عمال المزارع على بعض السلع.

لا توجد فرص عمل للجميع؛ حيث يقدر عدد العاطلين عن العمل بحوالي مليون شخص، منهم ثمانمائة ألف بالقرى والبوادي ومائة ألف من سكان البيوت القصديرية والقصبة بالمدن، أما العدد المتبقي فهو يتجول بالمدن فرنسية بحثاً عن العمل بسبب مستواه المهني والثقافي المتدني، ومؤهلاته الضعيفة جداً في أغلب الأحوال.

إن مستوى البطالة يتفاقم بصفة عامة نظراً للنمو السكاني المرتفع

(1) الأمر هنا يتعلق بالفرنك الفرنسي لعام 1955م؛ حيث كان يساوي حوالي 8.5 سنتيماً في سنة 1989م.

الذي يبلغ مستويات قياسية من عام لآخر خاصة بمناطق المستعمرات؛ لأن المستعمر قد قلص كثيراً من عدد العمال الذين يتم تشغيلهم في أعمال الصيانة، ونظافة المنازل، وترقية مستوى العيش بها، وهي نفس الأعمال التي لم تصبح ضرورية في الموسم الزراعي الحالي.

أكثر من نصف سكان الجزائر كانوا يعيشون جحيم تلك الحياة البائسة، حيث كانت تأويهم أكواخ تقليدية مصنوعة من عروق الأشجار والطين، وبفنائها أطفال صغار نصف عراة وسط أفراخ الدجاج وعلى أرض مليئة بالأوحال في فصل الشتاء، وغبار التراب الذي تثيره الرياح في فصل الصيف؛ ووسائل نقلهم هي البغال والحمير عبر طرق ضيقة ومسالك وعرة.

وقد تقع عيناك على نساء وهن يحملن على ظهورهن قليلاً من الماء المجلوب من عمق المنحدرات الأرضية، وهي مثقلة بتلك الأحمال المعلقة بأعناقهن وجباههن بواسطة حبل من صوف لين.

توجد ببعض القرى والمدن على طول الطرق مدارس وغرف خاصة بخدمة الهاتف مبنية بناء جيداً ، ولكنها لا تعدو أن تكون استثناء إذا ما قوبلت بالوضع المتدهور السائد في البلاد.



الديموغرافية

إن نسبة المواليد قد ارتفعت نوعاً ما، أما الوفيات فقد انخفض معدلها بكثير، وهذا الإنجاز المزدوج يعكس حقيقة التطور الصحي والعناية الطبية بالشعب، وكذلك التقيد بالنظافة، ويرجع الفضل في ذلك إلى ما ساهم به الفرنسيون على أرض الجزائر.

والنتيجة المتحصل عليها هي الارتفاع النسبي في عدد السكان حيث ارتفعت النسبة من 2% منذ عام 1950م إلى أن وصلت في الوقت الحالي إلى 26%؛ أي: ما يقارب ولادة مائتين وخمسين ألف طفل سنوياً، وهذه النسبة تعادل نسبة النمو في فرنسا التي يعتبر تعدادها خمسة أضعاف عدد سكان الجزائر.

هذا الفائض الديموغرافي الذي ارتفعت وتيرته إلى هذا المستوى في الوقت الحالي يشكل مصدر كل النقاشات الرسمية نظرا لتأثيره على اقتصاد البلد، وخاصة على المستوى المعيشي لمواطنيه، وهو وإن لم يكن السبب الحصري أو الرئيسي في تدني المستوى المعيشي إلا أنه يشكل عنصراً هاماً، غير أن هذا السبب بمفرده غير كاف في الاقناع لأنه في المقابل نجد المستوى المعيشي الفرنسي يفوق ما هو متعلق بمسلمي الجزائر بعشرة أضعاف كاملة، مع أنهم اكثر عددا.

يمكن القول - بعد كل هذا - إن المشكل الديموغرافي بالجزائر كان يمكن أن يكون أخف بكثير مما عليه الحال اليوم لو كان نموه

العادي مثلاً لا يتعدى نسبة 01% في كل عام.

كما أن عملية الإنجاب الاصطناعي ــ وإن كانت تتصادم مع بعض المفاهيم الدينية التي تقلص من نجاعتها ـ فإنها من شأنها أن تشكل عاملاً أساسياً في ارتفاع المستوى المعيشي خلال السنوات المقبلة.

* * *

ضعف الاستثمارات

قبل التطرق إلى مشاكل الاستثمار والعصرنة والتنمية الاقتصادية، نعتقد أنه من الضروري «فك رهن» الجانب المالي للقضية.

إن القضية ليست مجرد كلمات أو شعارات جوفاء كما أفادنا به القائم على إحدى البلديات المختلطة بمنطقة القبائل التي كان يتابع بها إنجاز بعض الطرق والمدارس وكانت الأشغال مستمرة بها إلى غاية بداية القرن، وعلى هذا الأساس فإن الجزائر كانت ممونة من ميزانية مستقلة تصوت عليها مندوبيات مالية مصدرها الضرائب المحلية.

إن أموال الجزائر كانت تدار وفقا لآراء جمعية المشاركين من أجل إبقاء مستوى الضرائب المدفوعة منخفضاً جداً، وهي أولى الانشغالات القائمة آنذاك.

أما فيما يتعلق بالنفقات الخاصة بالتجهيز: فإنها قد تناقصت إلى مستوى معقول حيث إن الانجازات التي تسمح بالتطوير الفلاحي الكبير هي وحدها التي بقيت تموّن بشكل عادي ومستمر خلال تلك الفترة الزمنية.

بعد التحرر أصبح التدخل الفرنسي في مجال تجهيز الجزائر أكثر وجوداً وكثافة، ولكن هل كان ذلك إلى حد تدارك ما تخلف في هذا المجال طيلة فترة نصف قرن خلت؟ وأين نحن الآن من هذه القضايا

المالية؟

كانت ميزانية الجزائر إلى غاية عام 1948م يعتبرونها «أجمل ميزانية في العالم كله»!! فليس لها أن تفتخر بأي شيء؛ لأن مداخيلها ضئيلة جداً، ومصاريفها أقل بكثير من حجم المداخيل؛ فالمصالح العامة ما هي إلا نواة فقط.

كانت شبكة الطرق مهترئة وغير متناسقة، وتجهيز المنشآت القاعدية للتعليم لا يتعدى نسبة 10% من الطلب وغيرها، تلك هي الصورة الكاريثية لهذه الوضعية البائسة التي لم تكن إيجابية إلا بالنظر إلى جانبها المالي الضيق.

إن الجهود المتواصلة المبذولة منذ سنين من طرف فرنسا المركزية رغم النزوح الكبير لسكان محليين من أصول أوروبية تطلبت إنجاز مدارس ومستشفيات عديدة أدت بشكل واضح إلى التفاقم السريع لمستوى النفقات مما أدى إلى رصد مبالغ هامة لمواجهة هذا الطلب في تحديد ميزانيته.

وبطبيعة الحال فإن التطور الاقتصادي والمداخيل الضريبية المتعلقة بهذه الحركية لم تكن في نفس الوتيرة المطلوبة منها، وهل كان لفرنسا أن تساهم أكثر فأكثر في تحديد وتكوين ميزانية الجزائر؟

إن نوعية الضرائب السائدة بالجزائر هي تقريباً نفس الموجودة بفرنسا، ولكن نسبتها منخفضة بمعدل الثلث.

إن التفسيرات والمبررات التي ذهبت إليها المنظمات الاقتصادية والمنتجون في شرح هذه الفوارق تعتمد على نسبة التطور المنخفضة

للجزائر وهذا ما يطرح الإشكال؛ حيث فلو أخذنا على سبيل المثال نفس المدخول المصرح به، ونفس العلاوات العائلية بين فرنسيي الجزائر وفرنسيي فرنسا نجد أن الأول لا يخضع للضريبة التدريجية إلا فيما يخص ثلثي ما يتقاضاه من أجرة شهرية، هل يرجع ذلك إلى تطبيق المبدأ الذي يفرض على ذوي الدخل الضعيف تناول الخمور، حتى وإن كانوا من المسلمين؟! وهم الذين يحرم عليهم ذلك شرعاً بالقرآن والسنة النبوية، لأن الباستيس (pastis) والأنيزات (anzette) المشهورة أقل ضريبة في الجزائر، وهل ارتفاع مستوى أسعار التبغ وخاصة السجائر التي لا يستهلكها الأوروبيون بإمكانها أن تشكل انعكاسات وخيمة هي الأخرى؟!



الصناعة

إن عدد العمال الجزائريين متساو بالجزائر وفرنسا؛ حيث يصل إلى حدود مائتي ألف عامل بكل ضفة للبحر الأبيض المتوسط.

يعمل بالجزائر ثلاث أرباع هؤلاء العمال بمؤسسات الأشغال العمومية والبناء، أما العدد المتبقي؛ أي: ما يقارب الخمسين ألف عامل فهم متفرقون بين المناجم والصناعات الخفيفة والتحويلية.

إن المصانع التي أنشئت أثناء الحرب ـ أي: خلال السنوات العشر الماضية والتي كانت قد اعتُمِدت في المخطط الخاص بالتصنيع ـ لا توفر سوى 15.000 إلى 20.000 منصب عمل.

إن إنجاز كل هذه المناصب للشغل تطلب استثماراً في مجال البنايات، ومجموعة من الآلات وصل حجمها المالي إلى مليوني فرنك فرنسي، وفي نفس الوقت يوجد ما يقارب مليون شخص دون عمل.

إن المقاربة بين هذه الأرقام القليلة توضح جلياً أن المراهنة على تنمية القطاع الصناعي ليس هو الحل الأنجع الذي يجب الاعتماد عليه من أجل التطور الاقتصادي للجزائر.

فرص العمل الموجودة محدودة جداً؛ لأن الجزائر التي تحوي تسعة ملايين نسمة لا تتوفر إلا على مليوني زبون فقط، وإن هؤلاء الزبائن منتشرون على أكثر من ألف كيلومتر من تلمسان إلى بونة (عنابة)

وهما المدينتان اللتان تقعان على نفس المسافة من مارسيليا حيث النقل البحري للبضائع أقل تكلفة بكثير من النقل البري.

إن السلع التي تأتي من فرنسا لا تخضع لحقوق الجمركة بالنظر إلى أن هذه الحقوق موحدة بين البلدين.

على صعيد آخر يجب الإشارة إلى أنه عندما اكتشفت آبار المحروقات بباطن أرض الجزائر لم توفر ـ بالضرورة هذه الاكتشافات ـ فرص العمل لصالح العمال الجزائريين، وبقي الحال كما كان عليه أيام فترة التنقيب والأبحاث المكثفة التي استغرقت سنوات عديدة، أما فيما يخص عوائد وفوائد هذه الطاقة وانعكاساتها على ميزانية البلد المنتج: فإن المليارات القليلة التي تحصلت عليها يمثل ما تحصل عليه جزيرة واحدة من بلدان الخليج العربي.

يبقى الحجم ضئيلاً جداً ولا يمكنه تغطية النفقات العمومية، ولا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تكون على المدى القصير بديلاً لتمويل الاقتصاد الجزائري.

فيما يخص الحالة الجزائرية ـــ والتي نحن بصدد دراستها ـ نعتقد على العموم أن مداخيل البترول المحتمل جنيها في المستقبل القريب جراء المنشآت القاعدية الصناعية المقرر إنجازها بالصحراء غير قادرة على توفير العيش لمجموعة معتبرة من سكان شمال إفريقيا.

هذه الحقائق لا يمكنها بأي شكل من الأشكال أن تنال من قيمة الانعكاسات الإيجابية المرتقب الحصول عليها من خلال الدراسات المستمرة في تلك المناطق من البلاد، وإن كانت من المفارقات أن

تعتقد أن نجاحها سيعود بفائدة أكثر على فرنسا ومجموعة منطقـة الفرنـك (la zone frane**) مقابل ما ستتحصل عليه الجزائر بصفتها البلد المنتج المباشر لهذا الخام.**

* * *

الفلاحة

على عكس ما هو الحال عليه بفرنسا فإن النزوح الريفي نحو المدينة لا يعود بأي فائدة على البوادي والأرياف؛ وبتوفيره اليد العاملة للمناطق الحضرية يكون قد شكل ظاهرة سلبية تتمثل في ترك الأرض التي هي مصدر غذاء الإنسانية فتصبح ضعيفة وغير قادرة على توفير العيش لمواطنيها، ولهذه الأسباب فإن المبادرة الكريمة لمحاربة البيوت القصديرية تعتبر مهمة طويلة المدى وعقيمة؛ لأن كل ما أنجز بالمدن سيكون له صدىً بالأرياف، وذلك سيساهم مباشرة في غزو المدن وضواحيها دون الحصول على منصب عمل وبالتالي إنشاء مجمعات بيوت قصديرية جديدة.

يجب أخذ الحيطة والحذر حتى لا نقع في فخ بعض الكليشيات التي يعلمها الجميع، على اعتبار أن الإقطاعي الغني من المستعمرين يستحوذ على كل الأراضي الخصبة التي غصبها من أهالي البلد وسكانه، بينما العربي يحرث أرضاً ضعيفة وفقيرة جداً لا يكفي منتوجها لسد رمقه.

يوجد في هذا التحليل جزء كبير من الحقيقة ولكن الوصف السليم للوضعية يقتضي إدخال عدد كبير من الصيغ داخل نفس الموضوع لفهم وتقصي كل الحقيقة.

هل من الضروري أن نذكر أن للأوروبيين مصالح كبرى بقطاع

الزراعة، وأنهم هم المهيمنون سياسياً واقتصادياً حتى ولو كانوا يشكلون الأقلية القليلة للمجتمع؟ بالمقابل فإن معظم سكان الجزائر من أصول أوروبية يشتغلون تجاراً وعمالاً وموظفين وإداريين، أو يمتهنون وظائف ليبرالية.

على الصعيد الفلاحي ـ على وجه الخصوص ــ يجب أن نوضح أن كثيراً من الأراضي الخصبة الحالية لم تكن سوى مستنقعات قبل أن يستولي عليها الفرنسيون، كما أن كبار ملاّك هذه الأراضي يستخدمون عدداً لا يستهان به من العمال المسلمين، وأن المستعمرين ليسوا بفقراء حيث يعملون على انفراد بممتلكاتهم، وبعد مضي عشر سنوات استطاع بعض المسلمين الجزائريين استعادة أراضيهم بشرائها من الأوروبيين الذين استولو عليها، كما استطاع بعض أصحاب قطاعات الزراعة المحظوظة أن يتحصلوا عل امتيازات على شكل إعانات من أجل تحسين الإنتاج وتطوير تربية المواشي.

ويمكن حصر أصناف المزارعين ـ مع تعددهم ــ في فئتين من الفلاحين أولاهما تعتمد على آليات إنتاج ومقاييس عمل عصرية موجهة ـ على وجه الخصوص ــ نحو التصدير ولا تدفع بمواردها إلا في حالة منح الأجور للعمال الذين تقوم بتوظيفهم لهذا الغرض.

والثانية تستخدم أساليب وآليات إنتاج تقليدية جداً موجهة خصيصاً لسد حاجة استهلاك الأسرة، حتى إن اليد العاملة التي تقوم باستخدامها تتقاضى أجوراً غير نقدية.

لقد استفاد قطاع الفلاحة خلال فترة الحرب من إنجازات ــ لسقي

الأراضي ــ مكلفة جداً أصبحت اليوم غير نافعة؛ لأنها غير مستغلة حيث إن حجم المياه العادية المباعة والمساحات المسقية لا يتناسب ارتفاعها مع التطور السريع لعدد المناطق التي تعتمد على المياه في استغلالها عاماً بعد عام.

إن معظم التطورات التقنية كانبسبب الآلات الحديثة، وهذا ما أدى إلى تقليص اليد العاملة الموظفة، فباستثناء الحمضيات ــ التي وصلت منذ بعض السنوات إلى مرحلة الإنتاج التدريجي ــ لم يعرف حجم المحاصيل الأخرى أيَّ تطور إلى درجة أن النهوض بهذا القطاع يبقى شبه منعدم، ربما لأن الزراعة وصلت إلى سقف إنتاجها، فإن معظم منتوجاتها موجهة نحو التصدير إلى الدول الأجنبية، ولهذا فإن العملية مفيدة جداً ومربحة لمنطقة الفرنك.

تلك هي الاستثناءات -بطبيعة الحال- لأن السوق الحقيقي لكل هذه المنتوجات ــ لسوء الحظ ــ هي فرنسا القارية.

عادت مشاريع الإصلاح الزراعي إلى الواجهة لاعتبارات سياسية، وأصبحت من الوقائع الراهنة حيث تم اقتراح تجريد الإقطاعيين الكبار من أراضيهم وتوزيعها على الفلاحين الفقراء، أليس ذلك برنامجاً جميلاً، وهل بإمكانه أن ينجز في المستقبل القريب؟

الكل يعتقد أنه في غياب جهود معتبرة في ميدان التنمية البشرية والتكوين التقني للفلاحين الذين سيستفيدون من الأرض وخدمتها، ستكون النتيجة حتماً التدهور الاقتصادي علماً بأن هذا التكوين كان موجهاً للفلاحين الذين يملكون عقود ملكية لهذه الأراضي، وهل أصبح

مـن المعقـول ــ إن ابتعـدنا شـيئاً مـا عـن السياسـة وشـعبوية المشـاعر ــ أن نمـنح مسؤوليات استغلال الأراضي لفلاحين جـدد غـير مـؤهلين؛ كـونهم لا يملكـون التقنيـات المطلوبة؟

ما هو الإصلاح الزراعي؟ وما حاله؟ ربما سنتكلم عن هذا الموضوع بجدية عنـدما تبلغ عصرنة الفلاحة التقليدية درجة معتبرة من التطور التقني، علماً أنها تقتضي تضافر جهود مختلفة كالحفاظ على التربة وتهيئتها وتهيئة التربة ضد الانجراف، وشـق الطـرق وتعبيدها، وتشجيع التعليم الابتدائي، والنظافة، والتحصيل التقني.

بذلت جهود كبيرة في هذا الميدان منذ سنة 1945م، والمشكلة اليـوم لا تـنحصر في إيجاد الفرص، بل في التنسيق بين ما هو موجود وتطويره وتوسيعه، لـذا مـن الضروري إنشاء مصـلحة لعصرنـة عـالم الريـف تتـولى مهـام هـذا القطـاع الحسـاس، ومـن أجـل الاستعمال الحسن للمصطلحات الإدارية العادية يجب تعيين «محـافظ خـاص بعصرنـة الريف» .

إن قطاعات تطوير عالم الريف غـير قـادرة عـلى التوسـع المرغـوب فيـه، وحفـظ التربة من الانجراف، لكن مشكل التكوين والتعليم ــ على سبيل المثال ــ يعتـبر الأكـثر صعوبة بالنسبة لمؤسسة غير قادرة على أن تتجاوب مع هذه المتطلبات الضرورية.

* * *

المدرسة

بعد أكثر من قرن مضى على وجود فرنسا بهذا البلد أين نحن الآن؟

بتاريخ أول جانفي 1955م كان قطاع التعليم الابتدائي يحصي 480.000 تلميذاً متمدرساً من بينهم 20.000 يزاولون دراستهم بمؤسسات خاصة لكن مقابل 180.000 طفلاً أوروبياً تتراوح أعمارهم بين خمسة عشر وأربعة عشر عاماً كلهم يزاولون دراستهم: يوجد كذلك 2.400.000 طفلاً صغيراً مسلماً في نفس السن يعيشون بالجزائر ثلاثة مائة فقط منهم (أي: بنسبة الثمن فقط من هؤلاء) تمكنوا من الحصول على مقاعد دراسية.

خلال إجراء عملية الجرد والإحصاء لعام 1948م ثبت أن مسلماً واحداً فقط من أصل عشرة من نظرائه يتكلم اللغة الفرنسية، وفي هذه الظروف بالذات لا يمكن بتاتاً أن يكون للغة الفرنسية أي تأثير على هذا المجتمع كما لا يمكن للثقافة الفرنسية أن تتغلغل بعمق في هذا الوسط الغريب؛ لأنه لا يحسن الكلام بهذه اللغة.

هناك مجهود حقيقي يبذل في هذه الآونة، فأين سيقودنا يا ترى؟

إن الذي يزور الجزائر في هذه الفترة لا يرى إلا المدارس حديثة النشأة حيث يوهمونه أن كل يوم تشيد مدرستان جديدتان يتم تدشينهما فوراً، إن مخطط التمدرس الذي يشمل فترة عشرين سنة كاملة بدءاً من

سنة 1944م يحتوي على ما لا يقل عن 600 مدرسة جديدة لعام 1955م أي: ما لا يقل عن زيادة تقدر بـ 25.000 مقعداً دراسياً، في نفس الوقت الذي تشهد فيه مواليد الأوروبيين استقراراً شبه تام، وزيادة سنوية تقارب الخمسة آلاف نسمة من جانب المسلمين، حسب هذه الوتيرة فإن مجموع السكان سيكون له حظ وافر في التمدرس بعد فترة مائة وعشرين سنة، لكن السرعة التي يتم بها إنجاز المنشآت بدءاً من عام 1944م ستنخفض خلال العشر سنوات الأولى.

إن الإمكانيات المالية أصبحت غير كافية سواء بالنسبة لقطاع تحسين الريف، أو الإنجاز الصناعي بالجزائر حتى لو أشرف عليه أشخاص نزهاء وكرماء أمثال المعلمين والممونين والمتخصصين في الفلاحة والمهندسين.

إن العنصر الأساسي في هذه المعادلة يشترط المساهمة الفعالة للسكان المعنيين بالأمر، وإلا سيكون مآل كل هذا الإخفاق، لنكن صرحاء مع بعضنا، هذه الرغبة موجودة من الجانب الأوروبي أكثر مما هي عليه في أوساط المسلمين، وفي هذه الحالة سؤال يطرح نفسه الآن: كيف يمكن أن نخوض في إنجاز كبير كهذا وعملية تجديد تخص هذا البلد في حين سكانه «لا يعبؤون بكل هذا»؟.

* * *

من الحكم العسكري إلى الجمعية العامة[1]

من العوامل التي أعاقت تطور الوضع في الجزائر هي مشاكل التنظيم السياسي والإداري للإقليم، إن الاستبدال التدريجي للنظام العسكري، وذلك بالذهاب إلى سلطة مدنية مصحوبة بمحاولات محتشمة لسياسة اندماجية للمؤسسات المتواجدة بالجزائر حتى تدخل في سياق المؤسسات الخاصة بفرنسا، لم يكن من السهل القضاء على الفوارق وعدم المساواة بين الشعبين.

من سنة 1830م إلى سنة 1954م كانت الجزائر تخضع لسيطرة أنظمة سياسية وإدارية مخالفة لبيئتها، كنا نشهد اصطدام نظريتين مختلفتين فالأسئلة التي كانت تطرح نفسها تتعلق بتلك المقاربة التي يجب العمل على أساسها في علاقة فرنسا بالجزائر، هل كان على فرنسا أن تعتبر إقليم الجزائر امتدادا طبيعياً لإقليمها الخاص، وبالتالي يتم تطبيق نفس القوانين والمراسيم التي تحكم بها حكومة باريس على أرض الجزائر؟ أم أن الأمر يتعلق بلامركزية القرار نظراً للخصوصيات السياسية والاجتماعية والعرقية للشعب الجزائري، مما يؤدي إلى تعيين

(1) في 16 سبتمبر 1959م.

حاكم عام بالجزائر ومنحه صلاحيات واسعة؟

لكن في عدة فترات من التاريخ وخاصة تحت حكم الإمبراطورية الثانية ثم بداية الجمهورية الثانية بدأ التوجه المركزي لنوعية الحكم وهو ما أصبح سائداً بعد ذلك.

أخيراً تحت تأثير "جول فيري" (jules ferry) بدأ الاعتارف بـ «الشخصية الجزائرية»، إلى درجة أن المستعمر تأقلم جيداً مع هذا الوضع الجديد رغم أن المسلمين بقوا تحت ضغط ذلك النظام الخاص المسلط على قوانين النظام العام إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية.



من 1830 إلى 1834 = النظام العسكري المؤقت

غداة غزو مدينة الجزائر كانت الظروف المحلية ومتطلبات العمليات العسكرية لحكومة "لويس فيليب" (louis philippe) تدفعها لوضع استراتيجية تنظيمية قاسية حيث كان القائد الأكبر لجيش إفريقيا ثم بعده قائد سلك الاستيطان الذي خلفه في عام 1832 يستحوذان على كل السلطات (مركز سلطة الحكم).

أنشأ آنذاك «مكتب العرب» وكان يديره "لاموريسيار" (lamoriciere).

وفي شهر سبتمبر من عام 1833 توصلت لجنتان للتحقيق إلى قناعة بأن الإدارة المدنية لا يجب أن تكون منفصلة عن الإدارة العسكرية بل يجب أن تكون متناغمة مع الوضع العام السائد في البلاد.

1834م ـ 1848م = الحاكم العام

بموجب مرسوم مؤرخ بتاريخ 22 جويلية من عـام 1834 تقـرر تعيـين حـاكماً عامـاً بمساعدة مقتصد مدني ونائب عام ومدير للمالية، تحـت وصـاية سـلطة وزارة الحـرب، والقيادة العامة، والإدارة العليا للممتلكات الفرنسية بشمال إفريقيا.

في فيفري من عام 1844م جاءت «المكاتـب العربيـة» لتـدعيم الإدارة ومـن سـنة 1844م إلى غاية 1848 اتخذت إجـراءات كثيرة في مجـال «دمـج المؤسسـات الجزائريـة» داخل المؤسسات الفرنسية كانت المداخيل والنفقات عنصراً من عناصر ميزانية الدولـة، كما كانت صلاحيات وسلطات الحـاكم العـام قـد حـددت وتـدعمت في عـام 1945م في الوقت نفسه كانت الجزائر مقسمة إلى ثلاثة أقاليم يضم كل واحد منها مناطق عربيـة خالصة أو مختلطة.

بينما كانت المناطق الأولى تخضع لسلطة إدارية مدنية، والقوانين العامـة حسـب ما تقتضيه بذلك التشريعات الجزائرية المحلية، كانت المناطق التي تسمى بالمختلطة أو العربية الخالصة تسير حسب أساليب مختلفة تفرضها الإدارة العسكرية.

إن القوانين سارية المفعول على البلديات الفرنسـية هـي التـي تطبـق عـلى أرض الجزائر بموجب المرسوم المؤرخ في 16 سبتمبر 1847م.

1848 = الجزائر =إقليم فرنسي

استنفرت الحكومة المؤقتة لعام 1848م إلى جانب الجمهورية الثانية جهودهما من أجل التوجه الاندماجي للمؤسسات، وفي شهر مارس من عام 1848 صرح إعلان موجه للمستعمَرِين هذا نصه:

«يا مُسْتَعْمَرِي الجزائر إن الحكومة المؤقتة كثيرة الانشغال بأوضاعكم المزرية والتي تعانون منها منذ زمن طال أمده وهي متيقنة أن جزءاً كبيراً من هذه المصاعب يكمن في الخوف من مستقبل الجزائر.

إن الجمهورية ستدافع عن إقليم الجزائر كما لو تعلق الأمر بإقليمها الخاص والتراب الفرنسي.

مصالحكم المادية والمعنوية ستدرس، وستعرف حلولاً تنال رضاكم.

إن السياسة الاندماجية التدريجية للمؤسسات الجزائرية داخل المؤسسات الفرنسية هي الآن محل نظر لدى الحكومة المؤقتة وستعرف في المستقبل القريب مداولات رزينة وجدية من طرف الجمعية العامة ...».

«يوجد اليوم مرسوم يعلن إقليم الجزائر جزءاً لا يتجزأ من التراب الفرنسي، في حين أن المادة 109 من دستور نوفمبر 1848م تنص صراحة بأن إقليم الجزائر والمستعمرات المتواجدة به تم إعلانها جزءاً لا يتجزأ من التراب الفرنسي، وستحكمه قوانين خاصة إلى غاية صدور قانون

خاص يضعه تحت نظام ولواء الدستور الحالي».

في الوقت الذي يسمح للمستوطنين المقيمين بالجزائر أن ينـوب عـنهم ممثـولهم بالجمعية التأسيسية، ترتقي الأقاليم المدنية إلى درجة محافظة، يـدير شـؤونها محـافظ ومساعدون له، إلى جانب لجان المحافظة، أما المحاكم ومديريات التربية العامة والمالية وكذا مصالح العدالة والديانـة تبقـى هـي الأخـرى تابعـة لسـلطة المصـلحة أو الـوزارة الوصية.

إن الحاكم العام الذي يستعين في تأدية مهامه بلجنة حكومية يوضع تحت سلطة وزارة الحرب.



1858: وزارة الجزائر تجربة لم تدم طويلاً

إن دستور جانفي لسنة 1852م ألغى تلك الحريات الممنوحة خلال أربع سنوات خلت (حق التمثيليات البرلمانية على وجه الخصوص) ليفرض من جديد السلطة العسكرية.

وفي عام 1858م تم تغيير النظام الإداري القائم في الجزائر حسب مبدأ: الحكم من المركز والإدارة في تعيين المكان، وعلى هذا الأساس أنشئت وزارة الجزائر والاستيطان، وتم إزالة الحكومة التي كان يديرها الحاكم العام فيما توسعت سلطات القائمين على شؤون المحافظات.

وفي شهر أكتوبر من عام 1858م ظهرت إلى الوجود اللجان العامة الأولى واحدة بكل إقليم، أما أعضاء هذه اللجان العامة فكانت تختار من الشرفاء أو الأعيان وأصحاب الأراضي أو البلد ووجهاء الأوروبيين، ويعينون من طرف الإمبراطور ومن الوزارة الخاصة بالجزائر.

1860م الرجوع إلى نظام الحاكم العام مجدداً والنظام العسكري ثانية.

وزارة الجزائر لم تعمر كثيراً حيث تم إلغاءها في شهر نوفمبر من عام 1860م، وظهر من جديد منصب الحاكم العام الذي استعان في أداء

مهامه بلجنة استشارية وأصبح هو المتحكم بالقوات البرية والبحرية للجيش، ويقوم بـ «إعداد تقرير مباشرة للإمبراطور عن الوضع السياسي والإداري للبلاد»، خلال هذه الفترة كل المصالح حولت من باريس إلى الجزائر.

وتعتبر تلك الفترة الزمنية سياسة الملكية العربية، تحت التعبير الشهير "لنابوليون الثالث" (napoleon III) الذي كتب إلى الحاكم العام "ماك ماهون" (mac - mahon): «الجزائر مملكة عربية ومستعمرة فرنسية ومعسكر فرنسي».

يوجد نص قانوني يعتبر بمثابة قانون «سيناتوس ــ كانسولت» (senatus - consulte) لعام 1863، وهو يعلن شرعية ملكية القبائل للأراضي التي تقوم باستغلالها بشتى أنواع الاستغلال؛ كما يقر إنشاء «الجماعة» والاعتراف بها من طرف الإدارة، كما أن هناك نفاً آخر من نفس الطراز والقيمة القانونية اتخذ في عام 1864 ينص على أن «الشعب الجزائري (indigene) له الحق في أن يشارك بنسبة ربع العدد على الأقل في تشكيلة كل اللجان العامة، وحتى اليهود يمكنهم أن يكونوا أعضاء بهذه اللجنة العامة».

وبتاريخ 14 جويلية من عام 1965م، قررت فرنسا إعطاء صفة الفرنسي للجزائريين (indigene) لكنها سمحت لهم بالاحتفاظ بخصوصيتهم كـ «مسلمين»، أما المواطنة الفرنسية فلن تمنح لهم إلا عن طريق التجنس والعدول عن هذه الخصوصية أو الصفة الأخيرة.

وبالتوازي مع هذه الإجراءات عادت الأمور ثانية إلى النظام

العسكري، ففي عام 1864م اختفت مديرية الإدارة المدنية وأصبح محافظو الولايات الجزائرية جنرالات المقاطعات، فيما قلصت مساحات الأقاليم التي كانت تخضع لسلطتهم المباشرة، ورغم كل ذلك فإن إعادة هيكلة التنظيم البلدي التي تمت في ذلك الظرف الزمني وسعت كثيراً في مساحة تفاعل السلطات المدنية.



1870 = سياسة التبعية والارتباط

تلك اللجان التي أوفدت إلى الجزائر من أجل التحقيق في أثار مجاعة عام 1867، كلها اتفقت على المطالبة بإلغاء النظام العسكري، وهو نفس المطلب الذي كان يصبو إليه كذلك المعمرون على أرض الواقع، وغداة انهيار الإمبراطورية أصبح التوجه نحو مركزية القرار وسياسية الاندماجية للإقليم من حتميات الساعة؛ حيث أعطيت من جديد الأفضلية للحكم المدني على الحكم العسكري.

فبمقتضى الأمر السابق صار الحاكم العام المدني يخضع لسلطة ووصاية وزير الداخلية فهو مجرد عون إداري، لذلك كان يجب على فرنسا أن تصدر نصوصا وقوانين خاصة من أجل منحه صلاحيات مستقلة.

كانت الميزانية تقدم من طرف اللجنة العليا للحكومة من أجل النظر فيها ، والوزارات هي وحدها التي لها الحق فيما بعد بتحديد كل تلك الاقتراحات.

تحت سلطة المحافظ ـ الذي كان يستعين في أداء مهامه بلجنة عامة منتخبة ـ كانت المحافظات الإقليمية الجزائرية الثلاث تخضع لنفس النظام المعمول به في فرنسا؛ حيث كان هؤلاء الأعضاء ممثلين داخل البرلمان بنوابهم وأصبح لديهم سيناتور منذ شهر فبراير لعام 1875م، أما البلديات التي تملك هذه الصفة، فكانت تديرها لجنة بلدية

منتخبة، في حين وضعت تلك التي تعرف بـ «البلديات المختلطة» تحت سلطة موظف مدني.

موازاة مع هذه الظروف تحولت «المكاتب العربية» إلى «مكاتب شؤون الجزائريين» بعد إعادة تنظيمها.

كذلك يجب الإشارة إلى أنه للمرة الأولى في حياة البلاد يقوم منتخبون مدنيون محليون من المواطنين بالمشاركة داخل «اللجنة الاستشارية للحكومة العامة للجزائر» وفي الوقت نفسه تم استبدال مؤسسات العدالة والأحوال المدنية لأصحاب الأرض والوطن (auctochtohs) بمؤسسات تخضع للتشريع الفرنسي واقتصرت سلطة القاضي التقليدية في البت في قضايا الأحوال الشخصية فقط.

وفي عام 1874م اتخذت عدة مراسيم بهدف تأسيس نظام «العدالة الخاصة بالجزائريين» والتحضير لحقوق واسعة في مجال الحق العام.

بينما عرفت سنة 1881م تطوراً كبيراً في تطبيق ما سمي بـ «سياسة التبعية والارتباط»؛ حيث إن المراسيم التي اتخذت في 16 أوت من السنة نفسها جعلت من معظم المصالح المدنية المتواجدة بأرض الجزائر تحت السلطة والوصاية المباشرة للوزارات المعنية، والتي تراقب عمل الحاكم العام، وذلك بمراقبة الإجراءات التي يتخذها، والأشغال التي يقوم بها، بينما صدر في عام 1884م قانون التنظيم البلدي ليطبق فقط على البلدية الجزائرية التي تتمتع بالمواصفات الكاملة، وعلى وجه الخصوص بالشطر المتعلق بتسيير ميزانية هذه الخلية الإقليمية.

الرجوع ثانية إلى لا مركزية القرار

هذا التطور عرف منعرجاً معاكساً تماماً مع نهاية القرن، وخاصة تحت تأثير "جول فيري" (jule feory) وقراره الشهير لعام 1892م؛ حيث إن الفكرة العامة التي كانت سائدة آنذاك هي أن الجزائر ليست فقط امتدادا جغرافيا بسيطا لفرنسا وإقليمها فيما وراء البحار، بل إن وضعها الجغرافي وخصوصية شعبها تمنح لها سيماء وملامح خاصة.

بتاريخ 31 ديسمبر 1896م تم إلغاء إجراءات الارتباط والتبعية للجزائر بفرنسا المقررة منذ عام 1881م، وفي يوم 23 أوت من عام 1898م توسعت مساحة الصلاحيات المخولة قانوناً للحاكم العام؛ بحيث أصبحت الحكومة والإدارة العليا للجزائر بيده، فيما وضع جنرالات المقاطعات تحت سلطته المباشرة فيما يخص إدارة الأقاليم وتسييرها، وتستثنى المصالح الخاصة بغير المسلمين كقطاع العدالة والعبادة والتربية العامة ووظائف الخزينة والجمارك.

في اليوم الذي تم فيه إلغاء إجراءات الارتباط، ظهر إلى الوجود نص قانوني آخر أنشئت بموجبه هيئة جديدة، وهي المندوبيات المالية التي تمثل لدى مصالح الحاكم العام كل الفئات المختلفة للمواطنين، الذين تؤخذ منهم الضرائب كفرنسيي الدرجة الأولى، ومن رعايا الدرجة

الثانية؛ حيث كانوا مصنفين إلى ثلاث درجات:

1 ـ المستوطنين.

2 ـ الخاضعين للضريبة من غير المستوطنين.

3 ـ المسلمين أصحاب البلد.

في الفترة نفسها أعيد تنظيم مهام اللجنة العليا المساعدة للحاكم العام؛ حيث أصبحت تضم أعضاء منتخبين من طرف المندوبيات المالية واللجان العامة، مع منع هؤلاء من الخوض أو العمل على تجسيد أي طموح سياسي.

* * *

1900 = ميثاق الجزائر.

غالباً ما كان يعتقد أن قانون 19 ديسمبر لعـام 1900م هـو ميثـاق الجزائـر إلى أن جاء عام 1947م بالنص الجديد الذي استحدث ليحل محله ويكون بديلاً عنه.

مفاتيح السلطة التنفيذية بالجزائر توجد بيد الحاكم العـام الـذي يشرف مبـاشرة على عمل المحافظين الإقليميين الثلاثة؛ حيث يكون هو الوحيد المسؤول أمام الحكومة؛ فيما يخص الإجراءات الضروريـة التـي يجـب اتخاذهـا في مجـال الـدفاع وحمايـة أمـن الجزائر، وهو الذي يشرف مباشرة على مراقبة وتقييم عمل المحافظين الثلاثة.

أصبحت الجزائر ـ إقليماً ـ ذات شخصية مدنية تتمتع باستقلالية مالية، وبالتالي لم تعد ميزانيتها جزءاً من ميزانية الدولة، أما فـيما يتعلـق بميزانيتهـا فإنهـا تـحضر مـن طرف مصالح الحاكم العام تحت مراقبة وزيـر الداخليـة، ثـم تقـدم ليصـوت عليهـا في جلسة علنية لجمعية المندوبيات المالية، قبل أن يتخذ في شأنها مرسـوم رئـاسي اعـتماداً على التقرير المقدم لهذا الغرض من طرف وزير الداخلية.

* * *

1944م = إلغاء النصوص والإجراءات الخاصة في حق المسلمين

أثناء فترة الحرب تم إقرار إصلاحات خاصة بالوضع القانوني للمسلمين، لتحل محل المراسيم المتخذة في عام 1874م؛ حيث إن مرسوم 7 مارس 1944م جاء ليؤكد أهداف مشروع بلوم فيولات (blum - violette) لعام 1937م.

هذه المراسيم تسمح للجزائريين بأن يحافظوا على وطنيتهم وقيمهم ودينهم ووضعهم كمسلمين:

ـ «المادة الأولى: فرنسيو الجزائر من أصول مسلمة لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات المفروضة على باقي الفرنسيين غير المسلمين».

ـ هم مؤهلون لتولي كل المناصب المدنية والعسكرية.

ـ المادة الثانية: يطبق القانون دون استثناء على الفرنسيين المسلمين، والفرنسيين غير المسلمين، وكل الإجراءات الخاصة المطبقة على الفرنسيين المسلمين تعتبر ملغاة.

يبقى الحق للفرنسيين المسلمين في أن يظلوا مرتبطين بقواعد الإسلام والعادات البربرية؛ في مجال الأحوال الشخصية إذا لم يرغبوا

في الخضوع للقانون والقضاء الفرنسيين.

ومنهم من أن يصبح تابعاً وخاضعاً - بمحض إرادته - للقضاء والقانون الفرنسي.

ــ المادة الثالثة: يمكن لباقي الفرنسيين المسلمين أن يحصلوا على الجنسية الفرنسية، وستجدد الجمعية العامة التأسيسية شروط وكيفيات الحصول على الجنسية الفرنسية بصفة عامة، وسيتم أيضاً الإعلان عن شروط الحصول على الجنسية الفرنسية بالنسبة لبعض المسلمين الذين ينتمون إلى جماعات معينة.

ـ حق تمثيل المواطنين مضمون عن طريق البرلمانيين المنتخبين داخل القائمتين المنتخبتين.

يقدر عدد المسلمين المتواجدين داخل الجمعيات العامة بنسبة خُمُسين $\frac{2}{5}$، وسيرفع في المستقبل.

* * *

1947م = الجمعية الجزائرية

إن دستور سنة 1946م لم يحدد النظام الانتخابي في الجزائر ولذلك كان يجب انتظار تاريخ 20 سبتمبر 1947م لكي يظهر قانون منظم لهذا المجال جاء نصه على هذا النحو:

«المادة الأولى: تمثل الجزائر مجموعة من المحافظات تتمتع بالحياة المدنية، والاستقلال المالي، والتنظيم الخاص» وهو ما يتكيف مع بعض الإجراءات الهامة لميثاق عام 1900م وخاصة تلك القوانين التي تجعل من الجزائر ممثلة حق عام.

المادة الثانية: «المساواة الفعلية بين كل المواطنين الفرنسيين» فيتمتعون ــ دون استثناء ـ بنفس الحقوق ويؤدون نفس الواجبات.

ــ الجديد هو أن «نساء المسلمين يتمتعن بحق التصويت».

ــ تقوم جمعية جزائرية مكونة من مائة وعشرين عضواً منتخباً عن طريق الاقتراع المباشر (على أساس: ستين عضواً من القائمة الأولى، وستين آخرين من القائمة الثانية) ـ بالتنسيق مع الحاكم العام الذي يمثل الحكومة والجمهورية ــ بتسيير المصالح الخاصة بالجزائر، من مهام هذه الجمعية: التصويت على الميزانية التي يتم الموافقة عليها بمرسوم وزاري مشترك بين وزارتي الداخلية والمالية.

ــ كما أن من مهام المجلس الحكومي السهر على تطبيق القرارات

المتخذة في هذا الشأن.

ــــ كل المصالح المدنية باستثناء المصالح المتعلقة بالعدالة والتربية الوطنية، يـتم وضعها تحت سلطة الحاكم العام.

ــــ المحافظات والبلـديات وحـدها هـي التـي تملـك صـفة وعضـوية الجماعـات المحلية، وعليه فإن البلديات المختلطة قد تم إلغاؤها.

ــــ استقلالية العبادة بالنسبة للدين الإسلامي مضمونة ولها نفس درجة التقدير مثل الديانات الأخرى.

نحن نعلم جيداً أن بعض هذه الإجراءات المتعلقة بالوضع الخاص بالجزائريين كـ (تصويت المسلمين، وإلغاء البلديات المختلطة واستقلالية العبـادة بالنسـبة للمسـلمين، وتعليم اللغة العربية على سبيل المثال) لم تكن محترمة بشكل كاف؛ فعند مـا انـدلعت ثورة نوفمبر 1954م كانت الحكومة لا تزال تقـترح «التطبيـق التـدريجي» لـنص قـانونيّ عمره سبع سنوات.

* * *

التمرد[1]

بتاريخ أول نوفمبر من عام 1954م قامت مجموعة صغيرة من الحركة الوطنية - تنتمي إلى عدة توجهات- بإيقاد شرارة الثورة المسلحة من أجل نيل الاستقلال بلجوئها إلى سلسلة من العمليات المسلحة فسرت وقتها بأنها إعتداءات على الأوروبيين.

كان إعلان حزب جبهة التحرير الوطني يهدف إلى الاستقلال، واتخذت هذه الحركة واسعة النطاق كوسيلة لتحقيقه، غير أن الحكومات ومعظم الرأي العام كان يعتقد بأن «الجزائر فرنسية» ومن بين هؤلاء فرنسوى ميتيران (francois mitterraand) الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية في حكومة منداس فرانس (mendes france) الذي سبق له وأن أكد هذا التصوّر أمام الجمعية العامة في اليوم الخامس من نوفمبر من نفس السنة، وهو اليوم الذي تم فيه حل حزب حركة الانتصار من أجل الحرية والديمقراطية (mtld) من طرف مجلس الوزراء، ووضع عدد كبير من مناضليه داخل الزنزانات بالجزائر وفرنسا خلال شهري نوفمبر وديسمبر من السنة نفسها.

فرغم الانتشار السريع لحركة التمرد[2] بأعالي الأوراس وبلاد

---

(1) بل هي ثورة مباركة، وليست تمرداً.

(2) بل هي ثورة مباركة، وليست تمرداً.

القبائل كانت فرنسا لا تزال تعتقد أنها تستطيع القضاء على هؤلاء «المتمردين»[1] باعتمادها على أساليب القمع العسكرية الكلاسيكي ولتحقيق هذا الهدف قامت فرنسا بتعزيز قواتها الأمنية، وكتائبها المظلية المتواجدة بالجزائر.

التوسانت الحمراء (la Toussaint rouje)[2]

كان الجو لطيفاً جداً بالجزائر في أمسية يوم 31 أكتوبر من عام 1954.

وكان بمكتب الحاكم العام رجل يراقب الأوضاع وهو: جون فوجور (jean voujour) الذي تقع على عاتقه المسؤولية الضخمة المتعلقة بالأمن، وقد كان في حيرة من أمره، وهو يحدق النظر في أسطوانة مصنوعة من المعدن، وكمية كلور البوتاس ومجموعة من الفتائل، كانت هذه المواد تستعمل في صناعة القنابل التقليدية.

هذه المواد والآلات الحربية جاء بها في صبيحة نفس اليوم محافظ شرطة قادماً من مدينة وهران.

هذه الآلة تعرف عليها السيد فوجور عن طريق تقارير الشرطة: إنها صنعت بالجزائر وذلك ما زاد في حيرته، وبما أن نفس الآلة عثر عليها على بعد أربع مائة كيلومتر من العاصمة فهذا ما يدل على أن هناك شيئا ما يخطط له بشكل واسع وطريقة مدروسة.

---

(1) بل هم المجاهدون في سبيل الله.

(2) دانيال جونكة (denial junqua) في 2 نوفمبر عام 1974م.

كانت الساعة تشير إلى الحادية عشر مساء عند ما قرر الموظف السامي مغادرة منزله وبعد ذلك بساعة فقط اندلعت الثورة على يد جماعة من الثوار، كانت بداية لمقاومة طويلة دامت ثمانية سنوات كاملة.

وعلى بعد حوالي أربعين كيلومتراً من هذا المكان كان الرقيب أوعمران ــــ أحد مسؤولي الثورة الذي يعلم جيداً أن الإمكانات التي يمتلكها المجاهدون قليلة جداً ــــ يحضر للهجوم -في الليلة نفسها - على مخزن الأسلحة في ثكنة بوفاريك، وكذلك فعل فدائي آخر بمدينة البليدة، وفي كلتا الحالتين استطاع الثور أن يتحصلوا على تواطؤ أفراد تابعين للجهة المضادة.

لكن تسرع الجماعات المكلّفة بالتحضير والسهر على تيسير هروبهم بعد تنفيذ العمليتين ضيع الفرصة؛ حيث انفجرت تلك القنابل قبل منتصف الليل بدقائق فقط، وكان يفترض لها أن تنفجر على الساعة الثانية صباحاً، وعندما انفجرت دمرت كل ما كان موجوداً بمخازن تعاونية بوفاريك، والمخازن التابعة لشركة سيلوماف؛ أين كان يوجد مخزن الحلفاء.

وفي هذه اللحظات حصل الإنذار بالخطر فهاجم أوعمران المكان لكنه لم يستطع أن يستولي على الأسلحة المتواجدة بمقر الحراسة، وفي كما لم يفلح هجوم البليدة وصعب الهروب على الذين قاموا بهذه العملية بعد التدخل السريع للجنود الفرنسيين، فوقع اشتباك خلف عدداً

من القتلى في صفوف المتمردين[1].

تحصل الثوار خلال هذا الهجوم على بعض الأسلحة وكانت الخسائر المادية كبيرة جداً، هذه العملية وإن لم تحقق النتائج المرجوة منها إلا أنها كانت إيجابية لمدبرها.

أما في مدينة الجزائر فقد وضعت القنابل عند باب مبنى الإذاعة وداخل مصنع الغاز، وقرب براميل النفط، وداخل محيط الميناء لتحدث الهرج والاضطراب.

وبالشمال القسنطيني شهدت ثكنة الدرك - زيرود يوسف- هجومات وطلقات نارية استهدفت مقراتها وأفرادها، لكن هذه الهجمات بقيت محدودة جداً.

وبالغرب الجزائري، استهدفت الهجمات مزرعتين لمستعمرين فرنسيين، وفرقة الدرك لمدينة سيدي علي (cassaigne) التي قصفت بالرصاص، وهناك معمر فرنسي يدعى لوران فرنسوى أصيب بطلقات نارية على مستوى الرأس، مما استدعى طلب الإسعاف.

لم يتوقف عند هذا الحد الأمر ، بل دُمرت مولدات كهربائية، واقتُعلت أعمدة كهربائية من جذورها، وخرّبت خيوط هاتفية أواقتلعت.

قام المحافظ لامبار فوراً بهجمات معاكسة، وقرر إعلان حالة الطوارئ، وأعطى الأوامر للجنود وأفراد الشرطة بأن يطلقوا الرصاص على كل شخص يرفض الامتثال للطلقات التحذيرية، وفي الصباح

(1) بل هم المجاهدون.

الباكر كانت الحصيلة: قتل ثمانية جزائريين منهم ستة كانوا يحملون أسلحة كما وجد من بينهم أحد مسؤولي المنطقة.

أما بمنطقة القبائل: فالحصيلة اقتصرت على ضحية واحدة كان متعاونا مع فرنسا أو ما يسمى بـ «الحركي» لكن الخسائر المادية كانت كبيرة جداً؛ كما أن عدة جهات شهدت أحداثاً مماثلة أُحرقت على إثرها مخازن للتبغ والفرنان (liege) بالإضافة إلى شن هجمات على مقرات الدرك.

كان الوضع أكثر خطورة بمنطقة الأوراس وجبالها الشامخة وعرة المسالك التي تمتد حتى الجنوب القسنطيني، وكان فيها مصطفى بن بوالعيد البطل الذي يصعب النيل منه.

كان له في المقاومة أعوان كثيرون ومدربون، كما كان يستفيد من دعم قطاع الطرق الذين كانوا يسكنون تلك الجبال أو يتوافدون هروباً من قمع الحكومة الفرنسية.

وفي خنشلة كان الفريق المحلي قد لعب مقابلة في كرة القدم، وبعد مغادرة اللاعبين غرف تبديل الملابس توجهوا نحو حمام الصالحين ـ الذي تعود نشأته إلى العهد الروماني، وكان يبعد بضعة كيلومترات عن مدينة خنشلة ـ وارتدوا ملابسهم العسكرية التي كانت مخبأة مع الأسلحة تحت أكوام من الحجارة؛ استعداداً للقيام بهجوم ليلي على المدينة، وأثناء العملية قصف المولد الكهربائي للمدينة، واقتحم مقر الشرطة؛ حيث انتزع سلاح ثلاثة من أعوان الأمن الذين كانوا يحرسون مقر الشرطة، وحضر الملازم دارنو إلى المكان عندما

سمع صوت القصف والطلقات النارية.

وبباتنة أصيب اثنان من كتيبة الجنود الفرنسيين وهما بيار أودي وأوجين كوهي (Pierre audit et eujene) بجروح بليغة أدت إلى وفاتهما وهما يقومان بحراسة المكان المسمى بالكتيبة التاسعة للصيادين الإفريقيين.

أما ببسكرة: فقد تم مهاجمة مقر الشرطة ومقر الدرك لقرية التكوت، وهي آخر تجمع سكاني يقع على جانب الطريق المؤدي إلى مدخل واد تيغانيمين، وهناك عرف عشرة دركيين وأربعة نساء وخمسة أطفال الجحيم قبل أن يخلى سبيلهم.

المدينة الصغيرة «آريس» والتي تتوسط جبال الأوراس وقعت تحت حصار من طرف مجموعتين من المتمردين عزلوها عدة ساعات عن بقية العالم.

هذا عرض للحصيلة الأولية للعمليات المسلحة التي شهدتها مناطق عديدة من القطر الجزائري، والتي رفعت في تقرير مفصل إلى المسؤولين وبالخصوص إلى الحاكم العام روجي ليونارد (roger leonard).

خلال الساعات الأولى لصبيحة يوم أول نوفمبر كانت الاشتباكات مازال متواصلة بالأوراس بين القوت النظامية والمتمردين الذين حاولوا اقتحام مقرات الأمن بحثاً عن الأسلحة، خيوط الكارثة التي حلت بالبلاد كانت لا تزال غامضة.

كانت الساعة تشير إلى السابعة صباحاً لما نصب رجال بن بولعيد

كميناً على بعد ثمانية عشر كيلومتراً من آريس على حافة الطريق التي تربطها بمدينة بسكرة؛ حيث أوقفوا حافلة كانت تقل مسافرين؛ معظمهم فلاحون، وكان بينهم رجل مسلم من أعيان المدينة يدعى حاج صادوق وهو قايد أمشونش البلدية المجاورة بالإضافة إلى زوجين يعملان معلمين وهما غي مونتروت (Guy monnerot) وزوجته اللذين تم تعيينهما بمدرسة ابتدائية معزولة بتفلفل (tiffelfel) بعدما وصلا إلى الجزائر بأيام فقط، قادمين إليها من فرنسا، فأنزل الثلاثة من الحافلة، وفجأة وجهت طلقات مسدس رشاش صوب هؤلاء الأشخاص الثلاثة حيث قتل على الفور القائد حاج صادوق، ولقي المعلم الفرنسي حتفه بعد صراع مع الموت لساعات طويلة إثر إصابته بجروح بليغة، وأما زوجته فقد تم إنقاذها من الموت بأعجوبة بعد علاج طويل المدى.

ما يلفت النظر للوهلة الأولى في عمليات المتمردين هو قوة انسجامها إلى جانب امتدادها إلى كل القطر الجزائري، وفي اليوم نفسه قامت إذاعة القاهرة ببث خبر تلك الهجمات بإعطائها تفاصيل دقيقة عن الخسائر المادية والبشرية التي عرفتها البلاد، حينها أيقن معظم المسؤولين الموجودين بالجزائر أو بباريس بأن العملية تم التخطيط لها من الأراضي المصرية، ولم تفارق تلك القناعة تصوراتهم طول مدة الحرب.

منذ أيام قليلة فقط تفطنت السلطات المحلية إلى حدوث مثل هذه العمليات الفوضوية، حيث إنه منذ تاريخ 17 أكتوبر قامت القيادة بتجنيد بعض الوحدات المتواجدة محلياً ضد مجموعات الفلاقة (fellagans) الذين كانوا يتواجدون بالحدود الجزائرية التونسية شرق مدينة سوق أهراس.

وفي 27 أكتوبر تسلم الجنرال شيريار (cherriere) القيادة

العسكرية العامة في الجزائر من الحاكم العام من أجل إقرار الأمن بالمنطقة، وبعث رسالة إلى جاك شوفاليي (ja chevallier) رئيس بلدية الجزائر وأمين الدولة للحرب، عبر فيها عن تخوفه من الوضع القائم، وطلب دعماً قوياً لمواجهة الأحداث؛ حيث تم وضع فرقة المروحيات رقم 25 في حالة طوارئ تمهيداً للقيام بهجماتها في كل لحظة وبسرعة فائقة.

أما بالنسبة لحكومة منداس فرانس (mendes france) التي تم تنصيبها في 18 جوان من عام 1954م فإن الجزائر لم تعد من أولويات قضاياها؛ لأن ديان بيان فو (dien bieen phu) قد سقطت في 8 ماي، وكان يجب عليها الخروج من مأزق الهند الصينية.

كان الفلاقة يتواجدون ببعض المناطق التونسية، كما اقتحم الإرهاب بعض المدن منها.

أما بالمغرب الأقصى: فإن الإطاحة بمحمد الخامس العام الماضي من طرف حكومة لانيال (laniel) لم يؤد إلى النتائج المنتظرة، ولهذه الظروف بالذات نفهم لماذا صنفت القضية الجزائرية في الدرجة الثانية من اهتمامات فرنسا الرسمية؛ حيث إنها لم تكن محل نسيان أو تجاهل من طرف الرسميين؛ إذ قام فرنسوى ميتران (fraçois mitterrand) وزير الداخلية بزيارة إلى الجزائر في الفترة ما بين 16 و 23 أكتوبر كانت تعتبر طويلة نوعاً ما، أظهر خلالها بعض النوايا الحسنة والكريمة تجاه الشعب الجزائري بإعلانه عن بعض الإجراءات الاجتماعية والإدارية منحت المسلمين المساواة في الحقوق والواجبات مع الأوروبيين.

من اللجنة الثورية للوحدة والعمل إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

نشأت اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRVA) - التي كانت وراء اندلاع الثورة المسلحة – في مارس 1954م بالجزائر العاصمة بإدارة تسعة أعضاء قدامى للمنظمة الخاصة (OS) المنبثقة عن حركة انتصار الحريات والديمقراطية (MTLD) والتي كان يترأسها مصالي الحاج، هذه الشخصيات التسع أصبحت كلها هي «القيادات التاريخية للثورة الجزائرية» ويتعلق الأمر على وجه التحديد بـ: «بن بو العيد» و«ديدوش» مراد و«العربي بن مهيدي» -الذين استشهدوا في ميدان الشرف- و«محمد بوضياف»، و«رابح بيطاط»، و«كريم بلقاسم» الذين كانوا يقيمون بالجزائر و«محمد خيدر»، و«حسين أحمد»، و«أحمد بن بلة» الذين كانوا يعيشون في المنفى بالقاهرة.

قامت اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) بعد مرور فترة أربعة أشهر على نشأتها بتأسيس تنظيم عسكري على أرض الميدان قام بدوره بتقسيم التراب الجزائري إلى ست ولايات تاريخية:

وفي تاريخ 10 أكتوبر وبعد حصولها على دعم من طرف العقيد عبد الناصر بالقاهرة قررت الحركة إشعال الثورة بداية من أول نوفمبر 1954 كان هذا القرار قد اتخذ رغم المحاولة التي قام بها أحد المركزيين - وهو منشق عن حزب حركة انتصار الحريات والديمقراطية (MTLD) - لإقناع أعضاء اللجنة الثورية بإرجاء إعلان الثورة المسلحة لأنه كان غير متأكد من نجاحها.

وفي أوت 1956م أثناء انعقاد مؤتمر الصومام تم إنشاء ركيزتي الثورة وهما:

اللجنة الوطنية للثورة الجزائرية (CVRA) التي كانت تضم ثلاثة وأربعين عضواً هي المكلفة بتحديد السياسة العامة للجبهة ولجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) التي كانت تضم خمسة أعضاء، وهي مكلفة بتطبيق القرارات المتخذة من طرف اللجنة الأولى.

بعد مضي عام واحد على هذا التاريخ قرر قادة جبهة التحرير الوطني (FLN) خلال اجتماع أقيم بالقاهرة توسيع المشاركة داخل هاتين الهيئتين التنظيميتين؛ حيث انخرط بالهيئة الأولى (CNRA) عشرون عضواً جديداً، وأدمج داخل التنظيم الثاني (CCE) عشرة أعضاء جددا من بينهم فرحات عباس.

في شهر سبتمبر من عام 1956م تكونت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من رحم لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) بصفتها المسؤولة أمام اللجنة الوطنية للثورة الجزائرية (CNRA) حيث قامت هذه الأخيرة بتعديل قائمة أعضائها في مناسبتين.

أما الحدث الجوهري الذي أسفرت عنه هذه التغييرات فهو استبدال فرحات عباس بابن يوسف على رأس الحكومة المؤقتة كون هذا الأخير كان أحد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) الأولى، ووزير الشؤون الاجتماعية للحكومة المؤقتة منذ تأسيسها.

إن الرئيس الجديد قد تخلى عن كل المهام الوزارية منذ التغيير الأول؛ حيث كان مكلفاً بمهام أخرى قادته إلى كل من أمريكا اللاتينية وبلدان أوروبا الشرقية.

يجب أن نوضح أن المندوبين لهذه الحكومة المؤقتة المعدلة هم الذين شاركوا في ندوات الروس (ROUSSE) ثم إفيان (EVIAN) بفرنسا.

ما لا يمكن جحده أن تعيين منداس فرانس بعث نوعاً من الأمل في صفوف طائفة السكان العرب.

«هل كانت سياسة الحكومة التي صعدت إلى سدة الحكم آنذاك قد سهلت أم أبطأت من حركتهم؟!»

كان ذلك السؤال الذي طرح على محمد بوضياف أحد «القادة التاريخيين» للثورة.

وكان جوابه: «من دون شك عطّلتنا، لكن كثير من المناضلين أفادونا بأن الحل السلمي أصبح اليوم ممكناً جداً لكن من جانبنا: كان اعتقادنا أنها مجرد أوهام عميقة، لكن الشعور بذلك كان حقاً موجود».

بالنسبة للذين قرروا حمل السلاح، هذا الحاجز لم يكن في حقيقة الأمر هو الأهم؛ لأنهم كانوا يواجهون صعوبات أخرى قبل الشروع في

العمل وتحقيق تلك «التوسانت الحمراء» (la toossaint rouge)

في شهر مارس من عام 1954م قرر بعض المناضلين الأقوياء ـ الذين كانوا أعضاء بداخل المنظمة السرية التي تأسست في عام 1946م وتم القضاء عليها من طرف الشرطة خلال سنة 1950م ـ أن يتجمعوا تحت لواء موحد.

إن المنظمة السرية (os) قد أنشئت تحت مظلة حزب ساسي وهو حزب حركة انتصار الحريات والديمقراطية (MTLD) الذي أسسه الزعيم مصالي الحاج، زعيم الوطنية.

كانت هذه الحركة تجمع تحت لوائها وداخل صفوفها نحو أربعة آلاف وخمس مائة عضو، لكنها لم تشرع بعد في عملها الميداني لأن رئيسها أحمد بن بلة كان يعيش في المنفى بالقاهرة.

في بداية عام 1954م لم يبق إلا حزب حركة الانتصار للحريات والديمقراطية (MTLD)، لكنه عرف انشقاقاً داخل صفوفه حيث ظهر المصاليون من جهة، والمركزيون من جهة أخرى، وهم في تناحر وتطاحن مستمر.

إن المركزيين سموا بهذا الاسم لأنهم كانوا يشكلون الأغلبية داخل اللجنة المركزية للحزب، وكانوا مناهضين لزعامة الشخصية التي كان يتميز بها القائد الكبير مصالي الحاج.

ومن أجل إنهاء هذه الخلافات والخصومات وإعادة الروح للحزب والمقاومة.. أقدم بعض قدماء المنظمة السرية على إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) هؤلاء الأعضاء القدامى كان عددهم في

البداية لا يتجاوز الخمسة أفراد، وهم على وجه الخصوص: محمد بوضياف، ومصطفى بن بولعيد، والعربي بن مهيدي، ورابح بيطاط، وديدوش مراد، قبل أن تنضم إليهم بسرعة القيادة التمثيلية لحزب حركة انتصار الحريات والديمقراطية المتواجدة بالقاهرة، والمتكونة من أحمد بن بلة، وحسين أيت أحمد، ومحمد خيذر، قبل أن يلتحق بمشروعهم كريم بلقاسم الذي كان يناضل بجبال القبائل منذ سنة 1947.

هذه الشخصيات التسعة هي التي فجرت الثورة الجزائرية بعد أن أخفقوا في لم شمل الفرقاء المتصارعين داخل حزب حركة انتصار الحريات والديمقراطية (MTLD).

وفي شهر جويلية من نفس السنة عقد المصاليون مؤتمرهم بهورتو (HORTU) ببلجيكا بينما عقد مؤتمر المركزيين بالجزائر العاصمة، ومنذ ذلك التاريخ حصل الانشقاق الفعلي.

بتاريخ 10 أكتوبر قرر الأعضاء الستة المتواجدون بالجزائر خوض المقاومة المسلحة ــ وهم في خلاف مع لجنتهم التي لم يسعفها الحض في لم شمل الحركة الوطنية ــ بإقدامهم على إنشاء منظمتين منفصلتين عن بعضهما:

الأولى: سياسية، وسميت: بحزب جبهة التحرير الوطني (FLN).

والثانية: عسكرية وعرفت بما يسمى: جيش التحرير الوطني (ALN).

تقرر أن يكون تاريخ اندلاع الثورة يوم الإثنين الفاتح من نوفمبر 1954م فيما كلف كل من: محمد بوضياف وديدوش مراد بتحرير

الإعلان الذي سطر الأهداف والإمكانات لهذه الحركة الجديدة.

شهران فقط قبل هذا التاريخ كانت مجموعة «الستة» قد توزعت على «المناطق» و «الولايات» التي أسست لهذا الغرض، فيما عين محمد بوضياف بصفته مسؤول التنسيق والتعاون مع القاهرة رئيساً لها.

وفي تاريخ 25 أكتوبر سافر محمد بوضياف إلى القاهرة مصحوباً بقائمة الهجمات التي تقرر تنفيذها، وهي التحركات التي لم تتفطن لها السلطات الفرنسية؛ لأن اللجنة الثورة للوحدة والعمل (CRUA) تعودت منذ أشهر طويلة على العمل في جو من السرية التامة، وكرد فعل على ذلك قامت الشرطة والجيش في صباح أول نوفمبر بضرب وقتل كل من صادفته في طريقها بسبب جهلها التام بذلك التنظيم السري الذي فجر الثورة، حتى طال القمع والضرب في بداية الأمر مناضلي حزب حركة الانتصار من أجل الحريات والديمقراطية (MTLD) بجناحيها المصالي والمركزي، رغم رفضها الخوض في المقاومة المسلحة؛ كما هو معلوم عند الجميع.

* * *

القادة التاريخيون لجبهة التحرير الوطني (FLN)[1]

كان كل مؤسسي حزب جبهة التحرير الوطني - الذين فجروا المقاومة المسلحة لأول نوفمبر 1954م - أعضاء قداماء في صفوف حزب الشعب الجزائري الذي أسسه مصالي الحاج، وكلهم شاركوا في المنظمة الخاصة -التي تأسست عام 1947م - الذراع المسلح لـ (PPA -MTLD)، باستثناء كريم بلقاسم الذي كان يقاوم الاحتلال بجبال القبائل (البربر)، وكانوا مطاردين من طرف الشرطة الفرنسية، وقد استطاع ثلاثة منهم، وهم: حسين أيت أحمد - المولود سنة 1924م- وأحمد بن بلة - المولود في عام 1919م- ومحمد خيذر - الذي ولد في سنة 1912م- استطاعوا كلهم أن يفروا إلى القاهرة بين سنتي 1951 و1952م، أما الخمسة الباقون فما كان عليهم إلا أن يدخلوا في الحركة السرية، وهم على التوالي: مصطفى بن بوالعيد -المولود في عام 1917م- والعربي بن مهيدي -المولود في سنة 1923م- ورابح بيطاط -الذي جاء إلى الحياة في عام 1926م- ومحمد بوضياف -الذي ولد في عام 1919م- وأخيراً ديدوش مراد- المولود سنة 1922- ليؤسسوا سنة 1954م اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA).

---

(1) باتريك إيفنوا، في باريس من عام 1989م.

وانضمام القادة الثلاثة المنفيون في القاهرة وكريم بلقاسم إلى اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) هو الذي ساعد على تأسيس جبهة التحرير الوطني (FLN)، وبعد قيادة هؤلاء الأبطال للثورة مدة سنتين استشهد بعضهم وألقي القبض على البعض الآخر، وذلك حسب الترتيب الزمني الآتي:

ديدوش مراد: استشهد في اشتباك مسلح في شهر جانفي من عام 1955م.

مصطفى بن بوالعيد: استشهد في مارس من عام 1956م.

العربي بن مهيدي: استشهد في شهر مارس سنة 1957م خلال معركة الجزائر.

أما رابح بيطاط: فقد ألقي عليه القبض في شهر مارس من عام 1955م، أما رفاقه: حسين أيت أحمد، وأحمد بن بلة، ومحمد خيدر، فقد ألقي عليهم القبض بعد تحويل الطائرة التي كانت تقلهم إلى تونس من طرف الجيش الفرنسي بتاريخ 22 أكتوبر 1956م ولم تطلق سراحهم إلا في عام 1962م، ولم ينج من قبضة العدو إلا كريم بلقاسم الذي بقي حراً طليقاً وهو يقود الثورة بجبال منطقة القبائل الكبرى إلى غاية 1956م حيث أسندت له مهام سياسية كبرى كعضو في لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) ثم عضواً بالحكومة المؤقتة قبل أن يعين كمفاوض بإفيان.

بعد استقلال الجزائر تقلد رابح بيطاط عدة مناصب في الدولة، وهو الذي يشغل الآن منصب رئيس المجلس الشعبي الوطني، أما أحمد بن بلة: أطاح به بومدين بانقلاب عسكري بتاريخ 19 جوان 1965م، ثم

اعتقل ولم يطلق سراحه إلا في عام 1980م، وهو اليوم يعيش في المنفى.

أما فيما يخص أيت أحمد وبوضياف اللذين عارضا بن بلة ثم بومدين فقد بقيا في المنفى.

أما محمد خيضر وكريم بلقاسم اللذين ابتعدا عن السياسة، فقد قتلا على الأرجح على يد أعوان أفراد الأمن العسكري الجزائري، حدث ذلك في عام 1967م بمدريد: بالنسبة للأول، وفي مدينة دوسالورف عام 1970م بالنسبة للثاني.

تمرد القبائل[1]

في بداية عام 1955م ورغم القمع والتمرد الذي امتد إلى الشرق الجزائري قام أندري لفوف (Andre lefeuf) المبعوث الخاص لجريدة لومند (Le monde) بزيارة خاصة إلى منطقة القبائل الكبرى ووافانا بهذا التحقيق؛ حيث استخلص أن منطقة القبائل الكبرى الواقعة بإقليم الجزائر تعتبر عالماً مختلفاً عن غيره، فمن مجموع 373457 هكتار من التضاريس الصعبة تقيم مجموعة من السكان يصل عددهم إلى أكثر من 660.000 نسمة منهم حوالي 8000 غير مسلم.

وصلت الكثافة السكانية إلى معدل 150 ساكن في الكيلومتر المربع وأحياناً إلى 246 ساكن بنفس المساحة، فهي إذن نسبة مرتفعة جداً، وهم

(1) أندري لفوف في 21 و22 و23 جانفي 1955م، توفي أندري لفوف في يوم 20 أوت 1955م إثر تغطية إعلامية لاشتباك مسلح بالمغرب الأقصى.

من أصول بربرية، استطاع هؤلاء السكان (القبائل) أن يحافظوا على خصوصياتهم اللغوية والدينية وعاداتهم وتقاليدهم القديمة.

وقد رفض القرطاجيون والرومان والعرب العيش فوق هذه التضاريس الصعبة والفقيرة؛ حيث كانوا يواجهون مناخاً قاسياً جداً لا يسكنه إلا بدويون جبليون يتمسكون بكل شراسة بحريتهم.

إن الحياة في هذه المناطق صعبة جداً بسبب وعورة الأرض، وقلة المنتوج الأساسي من المواد الغذائية، مثل: الشعير، والتين، والزيتون... وغيرها من المواد التي كانت ولا تزال تشكل أهم الثروات الموجودة بالمنطقة.

لقد قبل القبائل الإسلام ديناً لهم، لكن ظهرا «البدعة» و«الانحراف» بسرعة فائقة مع ظهور السلالات الحاكمة الملكية المتطرفية التي حاربها العلماء بإنشاء مدارس قرآنية إصلاحية وهي لا تزال إلى يومنا هذا تقود هذه المعركة الدينية.

إنها لمن المفارقات والتناقضات أن تكون هذه المنطقة من القطر الجزائري هي الأولى ـ بعد الاحتلال ـ التي تنسجم داخل المنهج التطوري الذي فرضته الحكومة؛ حيث وجدت الجمهورية القديمة ـ القبائلية و«الجماعة» الخاصة المشهورة ـ مكانها الطبيعي داخل هياكل ومؤسسات البلدية، هذه النواة للهيئات التي كانت تتمتع بالشخصية القانونية مع أنها لم يعترف بها من طرف سلطة البلديات المختلطة أصبحت تنمو بسرعة، فعلى سبيل المثال: بلدية (فورناسيونال) (FOR NATIONAL) (عين الحمام حالياً)، تحتوي على ثلاثة وثمانين خلية.

أما جرجرة فكان يتواجد بها ثلاثة وعشرون مقابل ثمانية دواوير.

والسبارو العليا إحدى عشر مقابل سبعة دواوير.

شهدت هذه «المنطقة القبائلية الضيقة» تطور حياة سياسية مكثفة باعتمادها على عادات وتقاليد قديمة جداً.

إن عملية بناء المدارس ـ التي شرع فيها منذ الاحتلال وبوتيرة سريعة جداً إلى جانب وجود جزائريين من هذه المنطقة بورشات العمل والمصانع الموجودة بفرنسا التي كانت تستخدم ما لا يقل عن ستين ألف عامل جزائري ثم يعودون بشكل منتظم ودوري إلى بلدهم ـ ساعد كثيراً على دفع عجلة التنمية بهذه الجهة من التراب الجزائري.

لكن وجود «المقاومة بالجبال القبائلية» ـ التي لا تقل طموحاً عما يجري بسائر الجزائر كونها تريد أن تبرهن على قوتها وتنظيمها ــ يمكنها أن تظهر لنا في هذه الأحوال تلك المفارقة الثانية لما تحمله من تناقضات، فعشية الهجوم على قباضة البريد لبلدية تيزي نجمعة (TIZI NDJEMAA) كان قد تخوف منه أحد الموظفين بإحدى البلديات المختلطة لمنطقة القبائل الكبرى، وهو من أصول جزائرية قديمة، ومكث بـ «البلد» ما لا يقل عن ستة وعشرين عاماً من عمره، إنه مولع بمنصبه، ورغم أنه يقضي وقتاً طويلاً وراء مكتبه رغم إرادته، فإنه لا يزال في اتصال دائم مع مواطني البلدية.

كمدخل لمحادثتنا كان قد صرح لي: «لن أقلل من خطورة الوضع إني اليوم إذا أردت أن أحصي عدد مواطني هذه البلدية -الذين يمكن بأن يحوزوا على ثقتي - فإن هذا العدد لا يعدو أن يكون عشرة بالمائة من حجمهم الإجمالي إلى جانب هذه المجموعة القليلة من الأوفياء يجب أن نقدر هؤلاء الذين يتصرفون بحذر إلى مستوى 80% من مجموع السكان؛ حيث يترقب الجميعُ الأوضاعَ قبل أن يميلوا إلى جهة أو أخرى؛ خوفاً من المغامرة بأنفسهم أو المساندة العلنية، حتى يتبين

لهم اتجاه الرياح المواتية والمساعدة في تقرير وجهتهم أما الباقي...».

تهربا من السؤال واصل يقول: «عندما كان يحدث اعتداء ما على أحد المراكز التابعة للبلدية يتوجه في اليوم الموالي رئيس الجماعة وبعض أفرادها إلى مقر البلدية المختلطة لإعلان ولائهم الذي لا ينفعني في شيء؛ لأنني لم أكن في حاجة له ولكنني عند ما أشرع في استجوابهم عن ظروف الحادث ونشأته، أو عن الوجود المحتمل لأشخاص غرباء عن الدوار أياماً قليلة فقط قبل وقوع الكارثة، أو أطلب منهم الإفصاح عن شكوكهم حول أشخاص معينين عندها فقط أرى وجوههم تكفهر، وتتبدل ألوانهم، إنهم كعادتهم لم يروا شيئاً ولم يسمعوا أي صوت ولم يتحسروا على هذه الأحداث الأليمة، يجب أن يعلم الجميع أن في مثل هذه المناطق والقرى ــــ حيث يقع الاحتكاك الدائم بين السكان ــــ كل العيون والآذان على دراية كاملة بما يجري في عين المكان بسرعة البرق فكيف لا يلفت انتباه السكان حضور هؤلاء المقاومين؟.

من جهة ثانية ونظراً لظروف الحياة الشاقة التي يعيشها هؤلاء الخارجون عن القانون الذين تتم مطارتهم عبر الجبال الوعرة من طرف الشرطة، ويعانون البرد والجوع لا يمكن أن يقنعنا أحد بأنهم يقاومون دون وصول مساعدات وإعانات مواطني الدواوير الذين يرحبون بهم ويشاركونهم أعمالهم!».

كان ذلك اليوم يوم تسوق بقرية أربعاء الواسيف (Arbaâ de ouacifs) - وهي دوار يقع بأعماق واد صغير في سفح جبل جرجرة العظيم؛ حيث يوجد مكان واسع وبركة ملأتها الأمطار لتجعلها موحلة

- حيث يتزاحم الباعة والزبائن، فهذا يعرض لحم غنم أو بقر، وقد شرع في تقسيمه منذ قليل، وذاك يبيع أكواماً من اليوسوفيه والبرتقال، وآخر يصنع أهراماً من الخضر، أما تجار الأقمشة فقد قاموا بفتح حزمهم القطنية متعددة الألوان لينشروا محتواها على حمالات الملابس القروية، بين الفينة والأخرى يسمع صوت همهمة تتخلله نداءات من حناجر ذلك الجمع الغفير، وفجأة يدوي في السماء صوت حاد يغطي كل الأصوات، قوته غير منتظرة شدت انتباه الجميع ليتوقفوا عن العمل وينصتوا، حينئذ ارتفع صوت شبيه بأصوات الضاحية الباريسية التي من الصعب تقليدها: «اطلبوا جريدة آلجي ريبو بليكان (Alger republicain)» تقدمنا قليلاً من مصدر الصوت فإذ هما شابان قبائليان يضعان قبعتين وسط جمع غفير يرتدون برانيس من صوف بيضاء يعرضان على مواطنيهم الجريدة الشيوعية لمدينة الجزائر.

اكتفى القائد المتقدم في السن الذي كان يرافقنا بهز كتفيه، لكن بعد وقت قصير، وبينما كنا نسير في طريقنا بين أشجار تتوسط بينها وبين الواد المجاور لها، قال لنا أحدهم: «هذه حالنا التي وصلنا إليها اليوم، وما يؤسفني كثيراً هو أن بعض المسؤولين لا يزالون يظنون أن الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية ستقضي على المرض الحالي الذي ينخر البلاد.

أنا متيقن أن الإصلاحات السياسية العميقة هي التي تشكل الحل الوحيد لهذه الوضعية، وأنا أقوم بهذه المهام منذ أكثر من عشرين عاماً كنت دائماً أحاول أن أكون عادلاً في قراراتي وأخدم مصلحة الجميع بهذا الدوار[1]، أما اليوم فأعتقد أن هذا العهد قد ولى؛ لأن كثيراً من

(1) أي: القرية.

المظالم قد حدثت...».

نعم كثير من الظلم... هذه الكلمات تكررت كثيراً خلال عملية التحقيق كسبب فرض نفسه فكرياً على قناعاتهم.

إلى جانب هذه المراكز البلدية التي تحترم فيها قوانين الديمقراطية ــ على الأقل على الأوراق ــ الإدارة العليا وقادتها من الآغات والبش آغات كانوا لا يزالون يهيمنون على مناطق كثيرة من القبائل الكبرى إلى درجة أنه كان يخيل لنا أنه لم يوجد نظام قد حشد معارضوه ضده كل هذه الحشود البشرية التي تنتمي إلى الأوساط الاجتماعية حيث إن الكلمات مثل: الرشوة، وما يباع وما يشترى من أملاك وذمم هي الأولى التي كانت تسيطر على المحادثات عندما يطرح هذا الموضوع للنقاش.

في الأصل يجب أن نوضح أن سلك القياد والآغات والباش آغات تم اختيارهم من بين عائلات وأعيان كان قد ثبت ولاؤهم اللامشروط لخدمة قضيتنا لكنهم مثلهم في ذلك مثل كل المؤسسات أو معظمها.

ها هي تلك القايدات (caidat) لم تعمر كثيراً حتى انحازت عن خطها وانحطت، وأصبحوا يعتقدون أن كل تلك المزايا المتعلقة بالمناصب التي يشغلونها تعتبر حقاً لهم، وعليه فلا داعي لأن يبقوا أوفياء للغزاة، فهم اليوم في غالب الأحيان يعتقدون أن منصبهم يعتبر «قضية» عائلية مربحة جداً؛ حيث أصبح كل شيء يباع ويشترى، أليس ــ على سبيل المثال ــ «سعر» بطاقة التعريف الوطنية يساوي 500 فرنك فرنسي؟! وأن سعر رخصة حمل السلاح يصل إلى 10 آلاف فرنك فرنسي؟ كل هذه الأموال تذهب إلى جيوب الآغا وأعوانه على شكل

«بقشيش» يدفعها لهم الذين هم في حاجة إلى هذه الوثائق ومع مرور الزمن تكون نظام إقطاعي قوي جداً بين الحكومة المركزية الممثلة محلياً بمديري البلديات المختلطة، وجموع سكان القبائل يعتمد بالأساس على مستشارين عامين ومندوبين إلى الجمعية العامة وبرلمانيين.

إن إدارة القايدات (caidat) وجدت نفسها عاجزة عن تحمل عبء المهام الصعبة التي كلفت بها مما جعلها تفقد رضا كل من كانت مكلّفة بقيادته وحمايته، وها هي اليوم تظهر بمنطقة القبائل الكبرى بمظهر مخالف تماماً لمهامها الأصلية؛ وبذلك استغلت الأحزاب المتطرفة مثل: حركة الانتصار من أجل الحريات والديمقراطية (MTLD)، والشيوعية ضعفها وإساءتها للمواطنين لتجعل منها أقوى شعاراتها.

وإذا كنا نود تحليل الأسباب العميقة لهذا التوعك والانحراف القبائلي يجب علينا أيضاً أن لا ننسى نتائج الانتخابات المخيبة للآمال التي حصلت في الجزائر.

لازلنا نقوم بتضليل الرأي العام الفرنسي بشأن نتائج الانتخابات التي جرت بوطننا، هذه الجملة أفادتنا بها شخصية سياسية تنتمي إلى حزب معتدل، لكن هل يعلم الجميع أنه بات من المستحيل تضليل المنتخبين، والدليل على ذلك أن الانتخابات الجزئية التي حصلت في 12 نوفمبر الأخير من أجل استخلاف أحد الباشاغات الذي وافته المنية لم يحضرها سوى حوالي ألف مسجل من أصل عشرين ألف مواطن بينما تجاهلها أغلبهم عمداً.

علينا أن نطرح هذا السؤال، لماذا كل هذا؟

والجواب ـ بطبيعة الحال ـــ يكمن في: أن الخيارات لم تكن متعددة حيث اقتصر التصويت لصالح المرشح الشيوعي أو ذلك المنعوت بـ «الرسمي» وبما أن نتيجة الانتخاب معروفة مسبقاً أو مرتبة سالفاً فإنهم فضلوا البقاء بمنازلهم».

وإن أضفنا إلى هذه الصفحة السوداء الفقر المدقع والمتجذر في أعماق المجتمع، الذي يضرب أطنابه بكل قوة بتلك الجبال ذات الكثافة السكانية الهائلة، فإننا لا شك أن نتصور بدقة تلك الأسباب التي كونت الفروق الملائمة، والمجتمعة بمنطقة القبائل الكبرى والتي أدت لاشعال شمعة أول نوفمبر 1954م حيث أضيئت السماء الجزائرية فجأة بشعلة أولائك المقاومين الجزائريين.

بعد عودة جاك شوفاليي - كاتب الدولة للقوات العسكرية- السريعة من الجولة التي قادته إلى منطقة الأوراس في اليوم الموالي لأحداث التوسانت (la toussaint) صرح قائلاً: «القضاء على هذا التمرد يتطلب جيوشاً غفيرة وفترة زمنية كبيرة» مع الأسف الزمن أنصفه والمستقبل أعطاه الحق؛ لأنه كان على صواب.

هل نحن اليوم جاهزون وقادرون على القيام بكل هذه التضحيات من أجل تحقيق هذه المهمة؟ القضية بمرتا ملخصة في هذا السؤال.

على الصعيد التنظيمي؛ الإرسال المتواصل والفوري للدعم، وتكثيف عمليات «التمشيط» قد لا نجني ثماره ويصبح مخيبا للآمال، إننا ـــ من الجانب الاستراتيجي ـــ لا نستطيع مقارنة منطقة القبائل الكبرى

بمنطقة الأوراس التي تعتبر المعقل الحقيقي لأولائك الخارجين عن القانون، لكن يجب أن لا ننسى أن المقاومة بمنطقة القبائل الكبرى هي في أيامها الأولى، ويمكنها أن تطوّر بسرعة أساليب وإمكانات مقاومتها.

لا يوجد أمامنا اليوم إلا مجرد جبليون شاوية محرومون من كل شيء في الحياة إلى درجة أن يلتهب كشعلة من نار عندما يدق ناقوس بداء «السيبا» (La siba) لكن هؤلاء القبائل المتحضرين الذين يوجد بينهم كثير من الضباط وضباط صف لا يرغبون في أن يتقاسموا معنا تلك الدروس المستخلصة من صمودنا وصلابتنا، وها هي تحركات الجماعات المسلحة التي تتغلغل في جوانب محيط جرجرة والتقنيات العالية التي تملكها في استحواذها على المنطقة ـ تشد الانتباه وتحظى برضا وإعجاب كل المختصين في الميدان.

بعد الهجوم المسلح الذي كان مقر بريد تيزي نجماعة (Tizi n´djemaâ) مسرحاً له ـ ألم يصرح ضابط مشاة المستعمرين وقتها أنه: «لا أحد من قادة فرقتنا يستطيع أن يفعل أحسن من هذا؟!».

إن لم يتم اتخاذ إجراءات أخرى غير تلك الإجراءات المتعلقة بالتدخل القوي والمكثف لفرق الجيش بمنطقة القبائل الكبرى بسرعة وحزم فإنه من المحتمل جداً أن تتدعم صفوف المقاومة بكثرة في جبال المنطقة.

توجد ثلاثة أسباب لهذه الفرضية:

أولها: يكمن في المكانة والاحترام اللذين يتمتع بهما رجال تعلقوا دائماً بانتصارات رجال المقاومة وإن أتيحت لهم الفرصة فسيكونون أبطالاً في المعارك التي يشاركون فيها.

أما السبب الثاني: فيتعلق بالغضب الناتج عن المناوشات والاشتباكات المحتملة والتي قد تنشب بين المدنيين والعسكريين خلال العمليات الكبيرة.

إن الشباب الذي سيجند لحمل السلاح والمشاركة في المعارك لا يعرف أبسط شيء عن عادات وتقاليد سكان هذا الجبل.

«كلما أحرجت قبائلياً بكلمات تمسه في شرفه فإنك تشعره بالذل، وتكون قد جعلت منه عدواً لدوداً، ولا يمكن أن ينسى هذا الشعور: هذه الكلمات أدلى لنا بها ذات يوم رئيس مركز بلدي قريب من عين الحمام (michelet)».

وأما السبب الثالث فإنه له جذور عميقة؛ حيث إن غضب أهل منطقة القبائل الكبرى كان كبيراً جداً- كما كان يحكى لنا - دون أن ننسى مدى أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية في تحريكه وإثارته.

كنا نعتقد أنه مرتبط فقط بعوامل وأسباب سياسية، وحتى وإن شرعنا مرة أخرى في إصلاحات ضرورية على خلفية أن الوضع الأمني غير مستتب، فإن تلك المحاولة لن تكون إلا مناورة لربح الوقت، وإذا لم

نتخذ الحيطة والحذر فإن قضية المقـاومين السريـين تسـتطيع في المسـتقبل القريـب أن تمتزج بالمطالب السياسية لمعظم سكان منطقة القبائل الكبرى.

* * *



وثائق وشهادات

إعلان جبهة التحرير الوطني

أيها الشعب الجزائري؛ أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية؛ إليكم أنتم الذين ستحكمون على أعمالنا، أنت أيها الشعب الجزائري بصفة عامة، وأنتم أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية على وجه الخصوص، نعلمكم أن همنا الوحيد في نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى عرض برنامجنا؛ كي تدركوا معاني حركتنا وأحقية تصورنا الذي يهدف إلى تحقيق استقلالنا الوطني في إطاره الشمال إفريقي.

رغبتنا هذه تكمن كذلك في تفادي ذلك الخلط الذي تروج له الإمبريالية وعملاؤها ومعاونوها من إداريين وسياسيين يفتقدون للأخلاق والصواب.

بعد عقود من المقاومة نعتقد أن الحركة الوطنية وصلت إلى المرحلة الأخيرة من تحقيق أهدافها، وعليه فإن هدف الحركة الثورية هو تهيئة الظروف الملائمة لاندلاع العملية التحررية التي نتمنى أن يحتضنها الشعب في الداخل، ويلتف حول قضية الاستقلال والعمل على تحقيقه، وأن الجو الإيجابي والمواتي على الصعيد الخارجي

سيتغلب على المشاكل الثانوية؛ وذلك باعتمادنا على الدعم الدبلوماسي لإخواننا العرب والمسلمين.

إن الأحداث التي وقعت في كل من المغرب الأقصى وتونس دليل على حتمية المقاومة لتحقيق مشروع تحرير بلدان شمال إفريقيا، نسجل على هذا الصعيد أننا كنا منذ زمن بعيد من الأوائل الذين دعوا إلى الوحدة والعمل، لكن للأسف لم يتحقق ذلك بين الدول الثلاثة.

واليوم هؤلاء وأولئك ملزمون بسلوك هذا المنهج، أما نحن فمازلنا مبعدين نتحمل مصير الذين تجاوزهم الزمن والظروف، وعلى هذا الأساس فإن حركتنا الوطنية تأثرت كثيراً من الركود والروتين؛ حيث كانت تفتقد للتوجيه الصائب والدعم الضروري لتكوين الرأي الجماهري إلى درجة أنه أصبح لا يواكب الأحداث ويتفكك تدريجياً، وذلك ما يخدم مصلحة المستعمر الذي يعتقد أنه حقق فوزاً كبيراً في مقاومته للطليعة الجزائرية... الوقت خطير.

وأمام هذه الوضعية التي وصلت إلى مرحلة خطيرة قرر فريق من المسؤولين الشباب والمناضلين الواعين الذين يحضون بثقة الأغلبية من أصحاب العزيمة والأفكار الصحيحة ـ أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من هذا المأزق - الذي أوقعها فيه الصراع القائم بين الأشخاص ودوائر القرار - من أجل إقحامها إلى جانب إخوانهم المغاربة والتونسيين في المقاومة الثورية الحقيقية.

يجب أن نوضح في هذا الصدد بأننا مستقلون تماماً عن المجموعتين اللتين تتنافسان على الحكم، وأنّ المصلحة الوطنية عندنا

فوق كل تلك الاعتبارات الشخصية والخاطئة للأشخاص والمناصب التي يصبون إليها تطبيقاً للمبادئ الثورية؛ لأن عملنا موجه خصيصاً للمستعمر الأعمى الذي كان يرفض منح مجرد هامش للحرية بالطرق السلمية.

هذه هي ـ على ما نظن ـ الأسباب الكافية التي تدفع حركتنا التجديدية بالتقدم إليكم تحت اسم: جبهة التحرير الوطني، بعيدة كل البعد عن كل المؤامرات؛ لكي تتيح الفرصة للمقاومين الجزائريين ـ الذين ينتمون إلى كل شرائح المجتمع وكل الأحزاب والحركات السياسية ـ للدخول في معركة المقاومة من أجل التحرر دون اللجوء إلى أي اعتبارات أخرى.

من أجل التوضيح نطرح عليكم فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي:

الهدف: الاستقلال الوطني على أساس

1 ـ التأسيس لدولة جزائرية ذات سيادة تتميز بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية في ظل المبادئ الإسلامية.

2 ـ احترام كل الحريات الأساسية بعيداً عن كل الاعتبارات العرقية أو الدينية.

الأهداف الداخلية

1 ـ تطهير السياسة بإعادة الحركة الوطنية الثورية إلى مجراها الطبيعي، ووضعها في مكانها الصحيح من أجل القضاء على جميع

أشكال الرشوة التي تسببت في تدني مستواها الحالي.

2 ــ جمع وتنظيم كل طاقات الشعب الجزائري الممكنة من أجل القضاء على النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية:

1 ــ تدويل القضية الجزائرية.

2 ــ تحقيق وحدة شمال إفريقية في الإطار الطبيعي العربي الإسلامي.

3 ــ التعبير عن محبتنا القوية والفعالة تجاه كل الأمم التي تدعم حركتنا التحررية في إطار ميثاق الأمم المتحدة.

وسائل المقاومة

طبقاً للمبادئ الثورية واعتباراً للأوضاع الداخلية والخارجية ستبقى المقاومة مستمرة على أرض الميدان بكل الإمكانات المتاحة لها إلى غاية تحقيق هدفنا.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف المسطرة ستقوم جبهة التحرير الوطني بمهمتين أساسيتين:

حركة داخلية: على الصعيد السياسي والعملي البحت.

وحركة خارجية: من أجل جعل القضية الجزائرية حقيقة واقعية لدى العالم كاله، وجلب الدعم من المتعاطفين مع قضيتنا.

وهذا العمل في غاية الأهمية ويتطلب تظافر كل الطاقات وكل الوسائل الوطنية.

صحيح أن المقاومة ستكون طويلة المدى، لكنها ستكلل حتماً بالنجاح.

في الأخير ومن أجل الابتعاد حسب المستطاع عن التفسيرات الخاطئة، والمناورات غير مجدية؛ إيماناً منا في تحقيق السلم بأقل خسائر بشرية ممكنة؛ وحفاظاً على دماء الجزائريين نتقدم بهذه العريضة المحترمة من أجل مناقشتها مع السلطات الفرنسية إن كانت تؤمن وتعترف بصفة واضحة بالحقوق المطلقة للشعوب وأن هذه الشعوب هي الوحيدة التي تقرر مصيرها بنفسها:

1 ـ فتح المفاوضات مع الناطقين الرسميين للشعب الجزائري والاعتراف بأن السيادة الجزائرية واحدة وغير قابلة للتجزئة.

2 ـ إيجاد جو من الثقة بإخلاء سبيل كل المعتقلين السياسيين، ووقف كل الأجراءات الخاصة وكذا إيقاف كل المتابعات القضائية المباشرة ضد القوات المقاومة.

3 ـ الاعتراف بالجنسية الجزائرية بتصريح رسمي يلغي كل المنشورات والمراسيم والقوانين التي تعتبر الجزائر «أرضاً فرنسية» متنكرة للتاريخ والجغرافية واللغة والدين وعادات وتقاليد الشعب الجزائري.

وبالمقابل:

1 ـ يتم احترام كل المصالح الفرنسية في المجال الثقافي والاقتصادي التي تحصلت عليها بنزاهة واستقامة بالإضافة إلى المصالح المتعلقة بالأشخاص وعائلاتهم.

2 ـ كل الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر عليهم أن يختاروا بين جنسيتهم الأصلية ـ وفي هذه الحالة سيعتبرون كرعايا أجانب بالنسبة للقوانين الجزائرية ـ أو أن يتحصلوا على الجنسية الجزائرية وتطبق عليهم في هذا الشأن كل القوانين الخاصة بالمواطنين الجزائريين من حقوق وواجبات.

3 ـ العلاقات بين فرنسا والجزائر سيعاد تعريفها على أساس اتفاقية تأخذ بعين الاعتبار المساواة والاحترام المتبادل بين البلدين.

أيها الجزائري! نحن ندعوك إلى أن تثق في الميثاق السالف الذكر، وتنضم إليه من أجل إنقاذ البلد واسترجاع حريته.

إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، ونصرها هو نصرك أنت أيضاً، أما نحن فلا زلنا مصرين على الاستمرار في الكفاح، واثقين من شعورنا المعادي للإمبريالية، وأقوياء بمساندتك لنا، وسنعطي للوطن أعز ما نملك من قوة وعزيمة.

الأمانة

أول نوفمبر 1954م

رابح بيطاط

تأسيس حزب جبهة التحرير الوطني وتمرد 1954م[1].

تأسس حزب جبهة التحرير الوطني ليقضي على أسباب الإخفاق الذي عرفته كل الحركات التمردية التي شهدتها الساحة السياسية في الجزائر منذ عام 1930م، وكذالك نتيجة للوعي والتطلعات السياسية لمعظم الشعب الجزائري.

تبين لنا جلياً أن كل الثورات التي قمنا بها في الماضي قد فشلت لأن المعارك والخلافات الحزبية عملت على تحطيم روح المقاومة - عند الذين اختاروا هذا المنهج، وآمنوا بهذا الخيار- حتى إنها من جهة أضعفت قواهم وصمودهم، ومن جهة ثانية كانت المقاومة تنحصر دائماً في منطقة واحدة فقط من التراب الوطني.

لكن منذ أحداث ماي 1945م فرضت فكرة ضرورة التحضير للمقاومة المسلحة نفسها داخل الحزب، وعلى هذا الأساس اختير عدد معين من المناضلين - الذين كانوا نزهاء في تصرفاتهم وعقيدتهم ونيتهم مع قناعتهم التامة بالأفكار الأساسية للحزب - على أن يرسلوا ليتربصوا تربصاً عسكرياً كي يصبحوا - بعد ذلك هم - الإطارات المستقبلية لجيش التحرير الذي تكوّن فيما بعد، وأنا أحد هؤلاء.

(1) جرى هذا الحوار في 12 جويلية من عام 1988م بالجزائر.

في عام 1950م استطاعت المصالح الفرنسية أن تكتشف هذا النشاط وقامت بتحطيم كل ما يمت بصلة إلى ما يسمى بـ «المنظمة الخاصة» (L´os)، بعض مناضلي المجموعة الذين استطاعوا أن يفلتوا من قبضة الشرطة دخلوا - وقتها- في السرية، وواصلوا النضال، كل واحد بالمنطقة التي عينه بها الحزب وأشرفوا على عمليات التكوين والتأطير والتحسين من أجل تجنيد الشعب وإقناعه بأن فكرة المقاومة المسلحة هي الوحيدة الكفيلة بتحرير البلد من قبضة الاستعمار الفرنسي.

كنت أنا العبد الضعيف أحد هؤلاء الذين أفلتوا من قبضة مصالح الأمن ولجؤوا صحبة مناضلين آخرين إلى الاختفاء لمدة سنتين بمنطقة الأوراس ثم بعدها بالغرب الجزائري.

بقية أعضاء المنطمة الخاصة ممن نجوا من الموت والسجن أصبحوا فيما بعد يشكلون عائقاً كبيراً للحزب؛ حيث صُنّفوا كهاربين ومبحوث عنهم من طرف مصالح الشرطة، وهذا كان يشكل خطراً على الحزب الذي كان يعيش آنذاك حصارا خانقا من أجل منعه من النشاط الرسمي.

من جهة أخرى فإن التقارير التي كانت ترفعها هذه المصالح ــ وهي تحذّر أن مناضلي القاعدة مستعدون للذهاب إلى ميدان المعركة ــ كانت حقيقة تربكهم خاصة إذا علمنا أن معظم الأسر التي كانت تأويهم أو الأشخاص الذين يحمونهم من الشرطة كانوا جميعاً على علم بأمور السياسة إلى درجة أنهم كانوا مهيئين للقيام بالتضحية من أجل المقاومة المسلحة.

لكن الحزب كان يمر بحالة من الاضطراب أدت إلى انقسام داخل صفوفه، ووضع أعضاء لجنته المركزية - وعلى رأسهم الأمين بن يوسف بن خدة -وجهاً لوجه مع أعضاء المكتب السياسي الذي يقوده مصالي الحاج - الذي كان يعتبر زعيما لدى الكثير من المناضلين- أما الحكم الذي صدر فكان أساساً حول تداخل صلاحيات اللجنة المركزية بصلاحيات المكتب السياسي وبالأخص الصلاحيات الموجودة بيد رئيسه مصالي الحاج.

هذا التصادم الذي وقع داخل صفوف الحزب أدناه بشدة؛ لأنه همش الحزب، وجعل خيرة مناضليه يغادرونه وهم متذمرون ومنتفضون ضد كل ما كان يبدو لهم مجرد خلافات أشخاص يريدون أن يؤثروا بصفة أو بأخرى على مسار الحزب.

ورغم توزعهم على كل مناطق البلاد بقي المناضلون الذين نجو من مأساة المنظمة الخاصة (OS) في اتصال دائم ومباشر فيما بينهم، وبعد الانقسام الذي وقع في صفوف الحزب عام 1953م - وأدى إلى ظهور جناحين؛ جناح المصاليين وجناح المركزيين - أقيمت بمدينة الجزائر جلسة عمل حضرها جمع كبير من الأعضاء القدامى للمنظمة الخاصة، وكان القرار المتخذ حينها هو حثّ الجناحين على العمل من من أجل توحيد صفوف المناضلين الذين كانوا يدينون تصرفات هؤلاء المسؤولين.

حاولوا في وقت سابق لم شمل الجناحين المنشقين وتجاوز الخصام القائم بينهما حتى يتسنى للحزب استعادة عافيته ومصداقيته تجاه مناضليه وتجاه الشعب الجزائري، وعلى هذا الأساس تأسست

اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) وهي هيئة مكونة من مجموعة من الأعضاء يعرفون بـ «المحايدين» إلى جانب مجموعة أخرى من الأعضاء المؤيدين لأفكار اللجنة المركزية بهدف تقريب وجهات نظر الطرفين المتنازعين.

يجب أن نذكر أنه كانت تطرح أفكار مسبقة ونوايا سيئة بكلا الجناحين على خلفية الحوار، وكان المركزيون يريدون أن يقنعونا بمشاركتهم أطروحاتهم وتصوراتهم لكي نكون سنداً لهم، لكن ما كان يهمنا نحن هو أن نحضر في ظرف ثلاث سنوات لتأسيس حزب قوي بإمكانه أن يوحد مجهودات الجميع، ويدفع بقضية الجزائر نحو التحرير عن طريق المقاومة المسلحة، رغم أننا ـ كما يعلم الجميع ـ كنا لا نملك شيئاً، وكنا نفتقد إلى أمور كثيرة فيما يخص الجانب المادي حيث كان ينقصنا المال والسلاح، وكان الحزب غير قادر على توفيرها لنا.

انتهزنا هذه الفترة من أجل إعادة الاتصال بجميع المناضلين عبر كامل التراب الوطني حتى يتسنى لنا إكمال ما كنا قد بنيناه من قبل.

إن اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) لمّ يكن لها من الإمكانيات ما يساعدها لتُنجح مبادرتها في لم شمل أطراف الحزب الذي تفرقت صفوفه، وعليه فقد اتخذنا قرارنا بسرعة لأننا كنا مقتنعين أن كافة الشعب سيدعم عملنا، وكان يجب علينا أن ننجح في عملنا، لذلك بادرنا إلى تأسيس تنظيم جديد يتناسب مع المقاومة المسلحة التي كنا نعلم أنها ستطول وستكون شاقة جداً، وهذا التنظيم سوف لن يكون فعالاً إذا عمل على إقصاء أي واحد من الجزائريين الراغبين في مشاركته ومدّ يد العون والمساعدة للثورة من أجل تحرير الوطن، وذلك

ما دفعنا إلى تسميته بحزب جبهة التحرير الوطني.

كان محور العمل فيه محددا بدقة كبيرة ويتمثل في «لم شمل كل الذين يؤمنون بأن الخيار الوحيد هو المقاومة المسلحة من أجل تحرير الوطن، مهما كانت توجهاتهم وانتماءاتهم السياسية، وحساسياتهم وشرائحهم الاجتماعية».

حينها قرر العربي بن مهيدي، ومصطفى بن بوالعيد، ومحمد بوضياف، والعبد الضعيف الإشراف على اجتماع يضم جميع المسؤولين الذين جاؤوا من مختلف أنحاء الوطن وهو الاجتماع الشهير للأعضاء الإثنين والعشرين التاريخيين، وكان ذلك في شهر جوان من عام 1954م؛ حيث قمنا أثناءه بتقييم إمكانياتنا المادية والبشرية، وبعد مناقشة طويلة وعميقة للموضوع اتخذ ــ بالإجماع ــ قرار اعلان الثورة المسلحة بشكل فوري طالما أن الظروف الداخلية السياسية منها وحتى الاقتصادية والاجتماعية كانت مواتية، إلى جانب ــ طبعاً ــ الظروف السياسية الدولية التي كانت كلها في صالحنا.

الهدف المنشود كان ــ بطبيعة الحال ــ استقلال الجزائر بما في ذلك «إقليم الجنوب» الذي كان يعرف بمنطقة الصحراء.

وفور حصولنا على الإمكانيات شرعنا في تعيين وتثبيت الرجال عبر كل مناطق التراب الوطني؛ حيث قررنا تقسيم الوطن إلى خمس ولايات تاريخية وهي على وجه الخصوص:

الأوراس، وقائدها مصطفى بن بوالعيد.

والشمال القسنطيني وقائده ديدوش مراد.

ومنطقة القبائل الكبرى وقائدها كريم بلقاسم.

ومنطقة الجزائر الوسطى التي كنت مسؤولاً عنها.

وأخيراً منطقة الغرب: قائدها العربي بن مهيدي.

أما محمد بوضياف فإن الواجب الوطني هو الذي دعاه إلى السفر إلى الخارج وبالضبط إلى القاهرة حيث كان يشغل منصب ممثل للثورة الجزائرية. أما تاريخ اندلاع الثورة فلم يحدد إلا فيما بعد من طرف المسؤولين.

تقرر عقد اجتماع بتاريخ 11 جانفي 1955م بمدينة الجزائر من أجل دراسة حصيلة الثورة في شهريها الأولين، واتخاذ القرارات التي تمليها علينا الأوضاع السائدة آنذاك فقد كنا نعلم جيداً أن ردة فعل السلطات الفرنسية ستكون دون شفقة ولا رحمة.

هذا الاجتماع لم يعقد لأسباب أمنية بحتة بالنظر إلى صعوبات التنقل من منطقة إلى أخرى وإلى ضرورة بقاء كل واحد منا بالولاية التي عين بها، وبعد مدة استشهد ديدوش مراد، وألقي القبض على مصطفى بن بوالعيد إلى جانب كثير من المناضلين الذين استشهدوا أو اعتقلوا وسجنوا، أما العبد الفقير فقد ألقي عليه القبض في شهر مارس من سنة 1955م من طرف مديرية الأمن الإقليمي (DST).

* * *

الخندق (Le Fossè)

كانت حكومة منداس فرانس (Mendes France) متيقنة من عدم جدوى الإجـراءات البوليسية والأمنية لاستتباب الأمن بالجزائر وهـو مـا دفـع بهـا إلى الشروع في مخطـط إصلاحات حيث قام في يوم 25 جانفي من عام 1955م بتعيين حاكم عام جديـد للجزائـر هو جاك سوستال (jacgue soustelle) الذي درس المجتمعـات، واللغـات؛ وهـو يعتـبر أحد الليبراليين الذين يمكنهم التغلب على تلك الوعكة التـي تنخـر المجموعـة المسـلمة لتدارك الوضع.

رغم سقوط حكومة منداس فرانس (Mendes France) في الخامس فبرايـر مـن نفس العام إلا أن جـاك سوسـتال (jacgue soustelle) نـال ثقـة إدغـال فـور (edgar faure) وتـم تنصـيبه في يـوم 15 فبرايـر مـن عـام 1955م، في هـذا الوقـت تـم اقـتراح إصلاحات إدارية من طرف الحكومة، غير أن مبادرة الحوار مع الوطنيين لم تفلح حيـث تغيرت معطيات المعادلة، وبدأ العنف في تصاعد منذ ربيع عام 1955م.

وكردٍ على العنف الشديد الـذي قـام بـه المظليـون حيـث قـاموا بعمليـات قمـع جماعي ضد المسلمين بالشمال القسنطيني بعد رجوعهم من حرب الهند الصـينية، فـرد عليهم المسلمون بتاريخ 20 أوت بعمليات ضد الأوروبيين.

فتن الشمال القسنطيني[1]

كـان الإنـذار بـالخطر شـديداً في يـوم السـبت 20 أوت، فقـد عرفـت سـكيكدة (phlippeville) في حدود الساعة الحادية عشر لحظات عصيبة، ولـو لم تكـن وحـدات الدرك والوحدات الخاصة بالتدخل السريع للأمـن في حالـة تأهـب لتحولـت الفتنـة إلى مجزرة حقيقية، لكن الرد من طرف السلطات الأمنية كان سريعاً ففي أقـل مـن سـاعة تم حصار وتطويق مثيري الفتنة.

إن السيطرة التامة على المدينة سمحت بتمشـيط الأحيـاء المجـاورة لهـا وضربهـا دون شفقة ولا رحمة، كان عدد القتلى- في صـفوف المسـلمين في مركـز سـكيكدة الـذي قصف - الذي صرح به حوالي مائتي قتيل، وهو أكبر عدد مسجل للقتلى الذين سـقطوا في الشمال القسنطيني؛ كما صرحت به السـلطة الاسـتعمارية، لكـن نعتقـد أن السـلطة حاولت التقليل من العدد؛ لكي تخفف من أثـر المجـزرة، والحقيقـة هـي أنـه يمكـن أن يصل هذا العدد إلى ضعف أو ضعفي العدد المصرح به.

إن البيان المقتضب الذي صرح بهذه المجزرة أرجع أسـبابها إلى تمـرد بعـض المـداشر التـي اسـتعملت كموقـد للفتنـة والانتفاضـة، والتـي تـم تدميرها من طرف الكومندوس كان القصف إذن مسلطاً على ثـلاث قـرى صـغيرة وهـي: زيغـود يوسـف (condè - smendou) وواد الزنـاتي،

(1) جورج بانشينيار يومي 23 و24 أوت 1955م.

وحمام المسخوطين، وكانت العملية في منتهى البساطة؛ حيث يتم إخراج النساء والأطفال الصغار من الكوخ ليتم بعد ذلك حرق الدشرة عن آخرها، ثم يعطي القائد حصيلة ذلك القصف التي يصعب الشك في صحتها؛ حيث أعلن أن الحصيلة الرسمية إلى غاية يوم الأحد مساء هي مائة قتيل وعشرة من الجانب الفرنسي، وهو الرقم المؤكد، وعن خمس مائة قتيل وخمسة من الخارجين عن القانون، وحسب التصريحات التي جاءت على لسان أفراد الجيش أنه يجب إضافة صفر إلى هذا الرقم المعلن عنه.

إن يوم الإثنين كان يوماً هادئاً من الجانب الفرنسي، إذا ما استثنينا تلك المناوشاة والاشتباكات التي خلفت بعض القتلى خاصة بمنطقة القبائل الكبرى، وكذلك الهجوم الذي أصاب قافلة عسكرية بضواحي الميلية وأصيب خلاله القائم على إدارة البلدية بجروح بليغة على مستوى الرأس، وكذلك بمدينة قالمة التي عرفت هي الأخرى هجوماً خلال الليلة الماضية من قبل أشخاص متمردين قتل منهم ما يقارب مائة فرد قبل أن يستتب فيها الأمن.

على بعد كيلومترات فقط تظهر لنا تلك القرى التي عرفت هجمات الفلاقة (les fellaglas) والقرى التي بقيت آمنة، أما القرى الأولى فقد هجرها سكانها العرب خوفاً من أن يلقى عليهم القبض لاتهامهم بالمسؤولية عما حصل بها (وعلى هذا الأساس فقليل منهم من لم ينضم إلى المسيرة حينما ظهر الخارجون عن القانون) حيث توجهوا جميعاً إلى الجبال تاركين الأرض وراءهم لمجموعات المعمرين.

المعمرون لا يزالون مضطربين بسبب العمليات التي كانت

تستهدفهم، واستطاعوا أن يفروا منها وهم مدهوشون ومهولـون بتلـك الروايـات التـي تصلهم من القرى المجاورة إلى درجة أنهم يتسرعون في ردة الفعل في الوقت الحالي.

إن الدهشة التي أخـذتهم أمـام ضـخامة تلـك الهجـمات وخاصـة أولئـك الخـدم المقربين منهم الذين شاركوا في قتل النساء والأطفال الصغار مسـتعملين الفـؤوس لأخـذ الثأر.

قال أحدهم وهو يردد كلاماً كان متداولاً في تلـك المنـاطق: «أنـا أطلـق الرصـاص أولاً، ثم أنظر إن كان الضحية شخصاً حقيق بذلك أم لا».

إن الهوة اتسعت بين مجمـوعتي الجزائـر، في الوقـت الـذي اقـترب فيـه فرحـات عباس ومسلمون آخرون معتدلون أكثر من جبهة التحرير الـوطني، وصـار الأوروبيـون يطالبون بأكثر عدد ممكن من قوات الأمن من أجل الدفاع عـن أنفسـهم؛ فقـد قامـت الحكومـة الفرنسـية في شـهر سـبتمبر مـن عـام 1955م باسـتدعاء مجموعـة مـن أفـراد الجيش- استغني عن خدماتها منذ ستة أشهر - وكانت في حالة تربص من أجل تكثيـف أعدادها، إلا أن كثيراً من هؤلاء الجنود الذين استدعوا من جديد عبروا بصـوت مرتفـع جداً عن رفضهم العودة ثانية إلى الجزائر، كما أصبحت الثورة موضوعا محوريا ومركزيا للحملة الانتخابية داخل الجمعية العامة التي انتخبت في 2 جانفي 1956م.

قامت الأغلبية في حزب الجبهة الجمهورية بإسناد مهـام الحكومـة للاشـتراكي غـي مولي (Guy Mollet) في 28 جانفي من أجل تحقيق السلم بالجزائر.

طماطم الجزائر

عند حلول غي مولي (Guy Mollet)رئيس المجلس الاشتراكي لحكومة الجبهة الجمهورية بمطار الجزائر، الدار البيضاء يوم 6 فبراير من عام 1956م غاص في عمق المأزق المرعب.

إن الوضع العسكري بالجزائر كان في أسوإ أحواله؛ كما أن معظم فرنسيي الجزائر كانوا يعيشون جحيم الخوف والرعب الذي يوقده السياسيون التقليديون مثل أميدي فروجي (Amèdèe frojer) وكذلك المتطرفون الذين حلت محلهم لجنة الوفاق لقدماء المحاربين.

صرح غي مولي (Guy Mollet) أمام الجمعية العامة أنه سيعمل من أجل المحافظة ودعم الوحدة غير القابلة للتجزئة بين الجزائر وفرنسا (... وأنه سيعترف بالشخصية الجزائرية، وكذا تحقيق المساواة السياسية المطلقة بين كل سكان الجزائر).

إن كلمة «الشخصية الجزائرية» أرّقت كثيراً المتطرفين وأقلقتهم بصفة كبيرة، وحتى تعيين الجنرال جورج كاترو (Georjs catroux) كوزير مقيم بالجزائر لم يستحسنوه ويتقبلوه.

هذا الجندي الهرم والمتقدم في السن ـ صاحب التسعة والسبعين عاماً ـ الذي نال وسام فرقة الشرف ـ كان قد شغل منصب الحاكم العام للجزائر، وكذلك محافظاً للدولة ومسؤولاً على شؤون المسلمين ولجنة التحرير الوطني التي كان يرأسها الجنرال ديغول في الفترة الزمنية بين

1943م و1944م.

لقد سبق لهذا المسؤول أن حكم بالمشرق كما أنتهت فترة حكمه تلـك إلى تحريـر تلك المستعمرات والتمتع بحرياتها، فهـو إذن بالنسـبة للمتطـرفين جـاء ليبيـع الجزائـر للجزائريين بأبخس الأثمان؛ لأنه ديغـولي وفرنسـيو الجزائـر لم يحبـوا في يـوم مـن الأيـام ديغول.

جورج كاترو (Georjs catroux) الذي عوض جاك سوستال (jacgue soustelle) والذي عين في منصب حاكم عام للجزائر منـذ أحـد عشر شـهراً فقـط مـن طـرف بيـار منداس فرانس؛ كان قد استقبل الأخير ببرودة شديدة بسبب توجهـه الليـبرالي ولـو أنـه كان قد «تراجع نوعاً ما عن خياره السياسي» عندما غادر الجزائـر متوجهـاً نحـو فرنسـا وسط جو محفوف بالورود والدموع.

كانت الجزائر تعيش حالة غليان وضبابية.

كان ولاة المحافظات الثلاث قد طلبوا بإلحاح من غي مولي أن يعدل ويتراجع عن مشروعه في الوقت الذي حذروا فيه جورج كاترو مـن أن دخولـه إلى الجزائـر سـيحدث انفجاراً، وأنه من الممكن اغتياله إن أصر على موقفه.

لم يكـن في مطـار الـدار البيضـاء سـوى الرئيسـين اللـذين لم يمكـنهما التغيـب أو التنصل من هذه المهمة إلى درجة أن بعض الضباط تغيبوا حتـى لا يضـطروا لاسـتقبال رئيس المجلس، وكان الموكب في طريقه نحو المدينة عندما صادف بعـض المـارة القلائـل من وراء جدار الأمن البشري يشتمون بقوة.

وفي الأحياء الأوروبية سيطر الإضراب العام على الأجواء وكانت «كريبات سوداء» معلقة على شرفات منازلهم، أما المحلات التجارية فكانت أبوابها مغلقة، وقد كتب عليها علامة «مغلق بسبب الحداد».

أما بهضبة القليسيار (plateaux de glicies) حيث كان يرفع النصب التذكاري للأموات، وكان بمكان منخفض بالنسبة للساحة الموجودة أمام مقر الحاكم العام للجزائر، كانت حشود كبيرة قد غزت الموقع وهي تصرخ ، وكانت غاضبة جداً، وكان يوجد بنفس المكان أعضاء لجنة الوفاق الخاصة بقدماء المحاربين للطيار آرنولد (arnould) ورجال آميدي فروجير (Amedèe frojer) رئيس جمعية الأميار (رؤساء البلديات) ومجموعة البوجاديست (جمعية تجار) لصاحب مقهى الفوروم (forum) جوزيف أورتيز (jozeph ortiz) وكذلك الخاصة بالاتحاد الفرنسي الشمال الإفريقي «للشوان» روبيرت مارتيل (Robert mortel) الذي حضر وهو يحمل السلاح صحبة صغار معمري متيجة، والجماعات «المعادية للإرهاب» التابعة لروني كوفاكس (rene kovacs) وفيليب كاستيي (philippe castille) الذين قاموا قبل أشهر فقط بمحاولة اغتيال الجنرال صالان (Gènèral salan) إلى جانب كل هؤلاء كان يتواجد المحامي الباريسي الشهير جون بايدتيست بياجي (jean baphtiste biaggi) الذي أحضر إلى المكان من أجل إيقاد الشعلة الوطنية والثورية كما كان من بين الحضور طلبة الثانويات والجامعة الذين ركوا الدراسة للتمتع بالمشهد وحضور الحدث.

تقدم غي مولي (Guy Mollet) بوجه شاحب نحو النصب التذكاري في الوقت الذي كانت فيه الحشود تصرخ «مولي إلى المقصلة!» «مولي،

الاستقالة!» رغم غياب الجنرال «كاترو في البحر!» وفجأة تهاطلت صوب مجموعة الرسميين قذائف من الطوب المقتلعة من الأرض وحبات الطماطم التي وفرها أورتيز خصيصاً لهذا الغرض؛ وكما تعذر على الفريق الحكومي التصدي لهذا الوابل من الطلقات، قام رئيس المجلس بوضع باقة من الزهور أمام النصب التذكاري، ولما نزل على الدرج حصل اضطراب وتهلهل في صفوف الطاقم الأمني الذي كان يقوم بتطويق الموكب الرسمي جراء تواطؤ بعض أفراد الشرطة مع المتظاهرين مما دفع بأفراد التدخل والقمع إلى استعمال الهراوات والقنابل المسيلة للدموع من أجل تأمين غي مولي ومن معه إلى أن التحق بالقصر الصيفي بصعوبة.

بعد ذلك الحدث مباشرة قامت مجموعة من الشباب بتفتيت الباقة من الزهور الرسمية، ثم انطلقت في مسيرة نحو القصر الصيفي فوجدت نفسها وجهاً لوجه مع أفراد الجيش الذين عوضوا قوات الأمن وساهموا في استتباب الأمن ورجوع الحياة إلى طبيعتها.

بالنسبة لغي مولي كان شعوره يتأرجح بين الانهيار والاكتشاف حيث لم تكن الحشود متكونة من «معمرين كبار» ولكن من عمال وتجار صغار وموظفين بسطاء، أي: من الوعاء الانتخابي التقليدي اليساري... وحتى أنغام النشيد الوطني (La mardeillaise) التي كانت تصل بقوة إلى أذنيه كانت تذكره كما صرح بذلك الصحفيين ـ بأيام صباه حينما كان في صفوف أشبال الأمة ثم أصبح أحد المقاومين والمكافحين القدامى.

اتصل غي مولي من القصر الصيفي المحاط بالمتاريس هاتفياً

برئيس الجمهورية روني كوتي (renè coty) من أجل أن يطلعه على الأحداث حيث كان الجنرال كاترو بالصدفة موجوداً بقصر الإليزي.

قبل كاترو باقتراح غي مولي، أو بالأحرى هو من اقترح استقالته التي استحسنها الجميع واستقبلت بنوع من الراحة بمدينة الجزائر. في الوقت ذاته تفرق قدماء المحاربين الذين تجمعوا مع المتطرفين بكل هدوء. في لجنة الإنقاذ العمومية التي كان يؤطرها كل من الأستاذ بياجي (M^{e} =Biaggi) وآميدي فورجير (amèdèe forjer).

وفي يوم 7 فيبراير اندلعت مظاهرات جديدة لكنها لم تبلغ أهدافها مما دفع بغي مولي ليدلي بتصريح طويل تميز بالحث عن الهدوء والسكينة، وعد خلاله بأن الجزائر ستستفيد من إعانات اقتصادية قوية، وأنه سيعطيها في المستقبل القريب «الفرصة التي تمكنها من الاعتماد على الطاقة الأطومية» من أجل تطوير صناعتها.

لكن الرصاصة كانت قد أطلقت كما كتب ذلك فيليب ميناي (philippe minay) في جريدة لوموند (le monde) بتاريخ 14 فبراير حيث قال: «من المؤسف جداً أن نسجل أن كل الأمور حصلت وكأنه لا وجود لمسلمين فوق أرض الجزائر».

أما ماسو فكان له هذا التعليق: «إن الأنديجان (les indigènes)» يتميزون بحدس الطاعة والخوف من المسؤولين، وعليه فهم لا يفهمون تصرفات الفرنسيين في شتم رئيس حكومتهم ورميه بحبات الطماطم.

هذا من جهة، بينما كانت السلطة الحقيقية قد تراجعت أمام ضغط المتظاهرين من جهة أخرى.

أما مسؤول طلبة جامعة الجزائر بيار لاقيار (Pierre la gaillarde) فقد فهم الدرس وعبر من جانبه بـ: «الآن أنا أعلم جيداً أننا نستطيع أن نقوم بانقلاب على السلطة».

ويعتقد مثيرو الشغب من جهتهم أنهم قادرون على تغيير مجرى السياسية بباريس.

روبير لاكوست (robert lacoste) الذي عين من طرف صديقه غي مولي (guy mollet) في التاسع من فيفري كوزير مقيم بالجزائر كان مقاتلاً منذ صغره، وبما أنه كان يؤمن بالجزائر الفرنسية فإنه كان بطبيعة الحال كان من معارضي استقلال الجزائر، وكان متيقنا جداً أن من مهام فرنسا أن ترتقي بالمسلمين إلى درجة المساواة في الثقافة والحقوق مع الفرنسيين، وهو ما جعله في صدام مع «متطرفي» الأقدام السوداء.

ذلك الغضب الشديد الذي كان يتميز به روبير لاكوست لم يكن إلا نتيجة الغموض الشديد في اعتقاداته ووجهة نظره، ولو أنه كان حقاً يريد الدفع بترقية المؤسسات لكن العدد المتزايد للجزائريين الذين بدأوا ينخرطون في صفوف جبهة التحرير الوطني من جهة، والأوروبيون الذين تراجع أغلبهم ليحافظوا على تأمين مكتسباتهم حتى وإن كانت متواضعة هي من العوامل الأساسية التي وقفت في وجه مشروعه.

أصبح على روبير لاكوست أن يواجه لوبيات المصالح الكبرى الجزائرية، التي كانت تساوم الحكومات - داخل البرلمان - بالحرب الجزائرية لما كانت تتمتع به من وضعية مريحة، وما كان عليه إلا أن يضاعف جهوده حسب الأوامر التي كانت تصله لتصفية الإدارة من

عادات الوصاية على «الموالين» المحليين وهل كان لمسؤولي الجزائر أن يحكموا دون اللجوء إلى هذه الخصوصيات؟!

أما إصلاحاته فكانت أساساً في المجال الإقليمي حتى ولو كان قد حاول ـــ مثلما فعل قبله جاك سوستال ـ كل ما كان في وسعه من أجل إخراج الجزائر من تخلفها الإداري والاقتصادي باعتماده على قانون السلطات الخاصة الذي صودق عليه في مارس 1956م، الذي حاول أن يضرب بيد من حديد - في وقت واحد - كل الليبراليين الذين كان يعاملهم بشيء من الكراهية، وكذا المتطرفين الذين كانوا يقلقونه، وكان لا يستطيع التخلي عنهم؛ لأنهم كانوا يمثلون الرأي العام الأوروبي بالجزائر.

كان يبذل قصارى جهده في تضليل وتكميم الصحافة بمنع الجرائد من الصدور وخاصة الجرائد التي تنتقد السياسة الحكومية، ومن أجل إقناع الخصم كان يقوم بتنفيذ أحكام الإعدام الصادرة في حق المتهمين.

لكن التسيير المعتمد على قوة الجيش والشرطة الفرنسيين بالجزائر كان له ردود الأفعال الإندجان (les indigènes) الشيء الذي دفع بحكومة بيار منداس فرانس (pierre mendes france) إلى الاستقالة.

* * *

قانون السلطات الخاصة

في شهر مارس من عام 1956م قامت حكومة "غي مولي" (Guy mollet) بطرح سؤال حول ثقة الأحزاب فيما يخص سياستها المنتهجة بالجزائر، كل الأحزاب صادقت على القانون الخاص المتعلق بالسلطات الخاصة، باستثناء حزب البوجاديست (pujadists) الذي كان يعتقد أن هذه السياسة معتدلة جداً.

تنص المادة الأولى على أنه تعتمدة مراسيم مجلس الوزراء، بناء على تقرير الوزير المقيم بالجزائر والوزراء المعنيين، بعد مشاورة مجلس الدولة بالجزائر كل الإجراءات المتعلقة بـ .... » فيما تتبع صياغة النص بسلسة من المسائل المتعلقة بالجانب الاقتصادي، والمالي، والاجتماعي، والإداري، بدءاً بالتجهيزات المدرسية، والصحية، وكذا الحصول على الملكية الخاصة الريفية، وإعادة تنظيم الجماعات المحلية، وإصلاحات الحكومة العامة، مروراً بتخفيض سعر الطاقة، ودخول المسلمين سلك الوظيف العمومي، ومنحهم الفرصة لإنشاء مصانع جديدة.

المادة الثانية: تتضمن المصادقة من طرف البرلمان في ظرف سنة واحدة على مراسيم تعدل أوتلغي الإجراءات القانونية الحالية.

أما المادة الثالثة فهي تمنح الحكومة صلاحيات اتخاذ إجراءات في مجال فتح القروض المترتبة على تطبيق المواد الواردة أعلاه اعتمادا

على تقارير وزير الشؤون الاقتصادية والمالية، بعد الحصول على موافقة لجان المالية للجمعية العامة ومجلس الوزراء.

هذه المراسيم يجب أن تحظى بموافقة البرلمان في مدة زمنية حددت بعام واحد ابتداء من اليوم الذي حررت فيه.

المادة الرابعة: تنص على أن للحكومة الحق في أن تصدر مراسيم في أي حال، بناء على تقرير الوزير المقيم بالجزائر والوزراء المعنيين، وذلك في إطار مجلس الوزراء، وبعد مشاورة مجلس الدولة، لتمديد هذه الإجراءات إلى الجزائر مع وجوب تطابقها مع القوانين والمراسيم المعمول بها فوق التراب الفرنسي.

وأما المادة الخامسة: فهي تعطي الحق للحكومة في أن تكون لها الصلاحيات الممكنة من أجل اتخاذ إجراءات خاصة تتطلبها الظروف، من أجل استتباب الأمن والحفاظ على حياة الأشخاص وسلامتهم، وكذا تأمين ممتلكاتهم والإقليم بصفة عامة.

وعندما تؤخذ هذه الإجراءات المذكورة - ضمن الفقرة السابقة الذكر - وتتخذ صلة لتغيير القانون، فإنها ستؤخذ عن طريق مرسوم صادر عن مجلس الوزراء.

أخيراً تنص المادة السادسة على أن السلطات المخولة قانوناً في المواد السالفة الذكر سيتم إلغاؤها مع انتهاء مهام الحكومة الحالية.

وفي حال استقالة الحكومة أو شغور منصب رئاسة المجلس يجب

على الحكومة الجديدة أن تطلب التأكيد من طرف البرلمان على القانون، الذي يمنح تلك الإجراءات الخاصة المتخذة في إطار السلطات التي تخولها المادة الخامسة في ظرف زمني لا يتعدى عشرة أيام ابتداء من تاريخ حصوله على ثقة الجمعية العامة، كما سيلغى هذا القانون إن لم يقدم الطلب في هذا الشأن في خلال الظرف الزمني المحدد له قانونياً.



شهادات ووثائق

"هنري مارّو": «فرنسا، موطني....»

في صفحة «رأي حر» من جريدة لوموند الصادرة بتاريخ 5 أفريل 1956م، حذر أستاذ السربون هنري مارو (henri marrou) الرأي العام والحكومة الفرنسية من الاستمرار في الحرب ضد الجزائريين باستعمال تلك الإمكانات التي يتيحها لها القانون (السلطات الخاصة)، ومقاله هذا هو أول بيان معارض يأتي كمساهمة من طرف رجل فرنسي مثقف، وهو ما عرضه لعملية تفتيش من طرف الشرطة.

إن الحكومة أظهرت استعدادها الحازم لقمع كل المناورات الخبيثة التي تسيء للجيش وسمعته، وإن كانت كذلك، فهل مهمة الجيش المساس بأخلاق الأمة؟!

إنني لست بصحفي، ولا رجل سياسة، أنا أدلي فقط بشهادتي كمواطن عادي وبسيط، يؤنبه ضميره لما يراه ويلاحظه، كونه ليس هو وحده من يتألم لهذا الوضع الذي يحرجه ويقلقه كثيراً.

* * *

أخلاق الوطن أصيبت

منذ أسبوعين أو ثلاثة بدأ ينتاب الرأي العام حذر غريب ويهيمن عليه ومع مرور الوقت يزداد اتضاحاً، ولمواجهة تلك التهديدات المفروضة من طرف الحاكم ـــ قبل دخولها حيز التنفيذ للسلطات الخاصة من أجل «وضع أياديهم» على الصحافة والإذاعة ـ قامت هاتان المؤسستان بوضع نظام يخضعها ـ كما يعتقد ـ لرقابة ذاتية تحول دون الوقوع في الفخ الذي كان يستهدفها، فكانت النتيجة بطبيعة الحال أنه كلما استمعنا إلى الإذاعة السويسرية بحثاً عن معلومات في الصحافة الأجنبية ـــ حتى وإن كانت هذه القنوات هي من أثارت تلك الأخبار الخطيرة مثل «وقعة كيس تبسة» ـ إلا أن الموقف الرسمي يبقى صامتاً تجاه هذه الأحداث ملتزماً الصمت المحرج.

وبمجرد ذكرنا لهذه التصرفات فإننا كمواطنين بسطاء نعتقد ان هذه الأمور تمس بأخلاق الوطن وبسمعته، وقد بدأنا نستمع هنا وهناك إلى أصوات غريبة تتمتم فيما بينها في مثل هذه الأمور.

يوجد من بين هؤلاء من يعتقد أنهم واقعيون حيث كانوا يعتقدون أنه بعد فقدان الهند الصينية (Indo chine) يجب التمسك بالشمال الإفريقي، وبعد التخلي بسهولة عن تونس والمغرب يجب أن لا نهدر آخر أمل في الاستحواذ على الجزائر، والتي تمثل امتداداً للقوة الفرنسية... حتى الأوساط الدينية لم تسلم من هذا المرض الأخلاقي؛

حيث مستها العدوى هي أيضاً؛ فكنت كثيراً ما أسمع في كل الأماكن «الواجب المسيحي في التفاني من أجل الوطن»؛ كما كان يعتقد آخرون أن الإسلام يفرض على قومه فكرة الحرب الطاهرة بذهابهم للبحث عن مواضع لقتال الصالبيين...

بالطبع؛ أنا أقول إن هذا يعتبر أمراً خطراً، وإن الصحة والشرف وحتى الواقع الذي يعكس تاريخ نشأة فرنسا مهدد بأن يصاب في يوم ما بهذا المرض الخبيث الذي سيؤدي لا محالة إلى تعفنها وزوالها.

يجب أن نصرخ بصوت مرتفع في وجه هذه الأوضاع قبل أن يفوت الأوان.



التضامن المزدوج

أعترف أنني كنت - حقيقـة - متضـامناً بشـكل كبـير مـع مـا سـمي بــ «فرنسـيي الجزائر» ممن هم من الشعب الجزائري المعروفـون بعـاداتهم وتقاليـدهم الأوروبيـة، دون أن ألجأ إلى تلك التفرقة بين من جاء أباءُهم من فرنسا وبين الذين قدموا إليها من إسبانيا ومالطا ودول أخرى، هم إخوتي من الفرنسيين، وأن حالهم يشـعرنا بـبعض الـود والتعاطف تجاههم، وهذا الأمر يحدث دوماً، فلما يكون لك إخوة أو ابناء ثم لا يبقـى لك أخ ولا ابن!!.

إنني سعيد جداً بنشاطهم ونجاحاتهم الرائعة، وخاصة بتلك الأراضي المستصـلحة وتلك الغابات التي عادت مـن جديـد إلى الحـياة، وتقـدم الصـحة مـن خـلال القضـاء التدريجي على أمراض العيون والجدري والطاعون، لكن لدي إحساس يملأه القلق فـيما يخص الإخفاقات والنقائص والأخطاء، ولذلك وجب علينا أن نتحمل كلنـا ثقـل المـاضي على الصعيد التاريخي البشري؛ بتحمل مسؤولية تصرفاتنا، على أن نأخذ جميعـاً جزاءنـا بدفع المقابل نحو المجتمع وطلب المغفرة من الـلـه وحده عز وجل.

إذا كان الأمر كذلك، فكيـف لي أن لا أشـعر بالتضـامن مـع أولئـك الـذين يطلـق عليهم مرسوم 7 مارس 1944م تسمية «الفرنسيين المسلمين»؟

نحن الذين قمنا بغزوهم فيما مضى ـ وكان علينا أن نجد الحلول لانشغالاتهم فيما بعد، وأن لا نتوانى أو نتردد في دمجهم في أمتنا مادام الأمر متعلقا بتوظيفهم لصالحنا وداخل مصانعنا وورشاتنا ـ وقد كانوا مخيرون بين المقاومة أو الموت.

بالأمس فقط وأنا أمر بحوض البوص (la bauce) توقفت قليلاً بالمقبرة العسكرية، لأمر بعد ذلك بقبور المسلمين التي كانت شواهدها تحمل الهلال بصفتهم كانوا جنوداً قتلوا في ميدان الشرف دفاعاً عن فرنسا، وكانت تضحياتهم قد أخرت انطواء صيف الأربعين على حرب طاحنة من باب أن جمعيتنا كانت تضع الغزو من بين أهدافها...

فإن ذلك لا يمثل في نظري مبرراً كافياً كما يزعم الواقعيون، ولا عبثاً دائماً كما يرى ذلك المثاليون، الذين يعتبرون مجرد أغبياء في نظر المؤرخ.

والحصيلة أن كثيراً من الأقاليم الفرنسية ما هي في الأصل إلا أرياف تم دمجها إلى فرنسا بقوة الحديد والنار، وإذا رجعنا قليلاً إلى التاريخ نرى أن الحروب الصليبية لمنطقتي الألبي (albi) والفرنشكونتي (la franche contei) لن ينسي سكانها المقابل الذي دفعوه من الرعب خلال عملية الغزو من 1668 إلى 1674 وما يهمنا اليوم أن أهل تولوز (tolouse) ودول (dôle) سعداء بأنهم فرنسيون، وأن الشاوية والقبائل والعرب هم في حرب معلنة ضدنا.

هناك أحداث لا تحتاج إلى بحث أو تدليل فبالعين المجردة يمكن معرفتها، لذلك كيف لنا أن نعتقد أو نوهم الناس أن الفلاقة ما هم إلا

جمع غير متجانس من ذوي السوابق الإجرامية وكذلك أولئك المتدينون هم مغتصبون وأعوان الإمبريالية المصرية؟

ليس بإمكاننا نحن المقاومين القدامى أن نؤمن بهذه الأمور لأننا نعلم جيداً أن المقاومة ترتكز أساساً على العمل العميق والمشترك بين شرائح كبيرة من المواطنين، حتى إن اقتنعت أن مسؤولية فرنسا كانت كبيرة جداً في تفاقم الأحداث المؤسفة، يبقى أن الإدارة المغاربية لم تظهر لي ـ وأنا بصفتي فرنسي ـ أي حزن أو تأثير نسبي على الأقل مجهوداتنا كمستعمرين، ونحن نأخذ بعين الاعتبار عملنا كأصحاب الوصاية على هذه الشعوب واجبي الأول كفرنسي ومواطن هو أن نعي بتلك المسؤولية الثقيلة التي تقع على أكتافنا وعاتقنا.

أنا مطالب بأن أساهم في الحفاظ على «الوجود الفرنسي» بشمال إفريقيا، لكن لدى الحق ومن واجبي أن أتساءل إن كان هذا الوجود بالأمس وحتى باليوم وجود وحضور فرنسي حقيقي؟ أقولها لنا ـ نحن الفرنسيين ـ أم أن فرنسا تلك فرنسا الشامخة أصبحت تسوق تلك الصورة السيئة التي تشوه صورتها المثالية التي كثيراً ما عملت على الترويج لها أو محاولة الوصول إليها.

* * *

لا وجود لإمكانات نتنة

وأنـا أخضـع لامتحـان قـاس لضـميري إننـي لا أقـع في تلـك الهفـوة ذات المـذاق المازوشي «أبسط الجروح وكأنني أبحث عن مصدر العار» وهي الفكـرة التـي يحصرهـا الرأي في تلك السياسة التي ينتهجها المثقف اليساري "ميشلي" ـ الذي أذكر اسمه بعـد قليل ـ جعل منها صفة مميزة لمزاج الطبع الوطني.

بصـفتي مؤرخـا أرفـض كـل الترتيبـات المانيشـية (manicheènne) كـما لـو لم يكـن أبداًحزب أو شعب لـ «البورس» (la peuple purs) يقاوم قوات الظلام.

كوني معلما لاهوتيا (thêolojien) تعلمت عـن معلمـي "سـانت أوغسـتان" (saint aujustian) اللغة البربرية، يفترض منا نحن جميع الأمم التي تضرب جـذورها في أعـماق التاريخ ضرورة الاختلاط فيما بينها، حيث تعلمت أن كلهـا تحمـل أو تعتـبر جـزءاً مـن الخير وجزءاً من الشر، لكن ما علمني علم أصول الدين والتاريخ والمعقول هـو التوجـه الصحيح وأن الحضارات التي تترك الهوة مفتوحـة كثـيراً بـين المجتمعـات المثاليـة التـي تتطلع إليه تلك الإنجازات التي تقترحها تجعلها تموت بسبب نفاقها.

لا يمكننـا أن نـذهب بعيـداً لنبحـث عـن أسـباب تـذمرنا وحسرتنـا،

فبعيداً عن الماضي وفرصه الضائعة، إن الحاضر وحده يكفي للدلالة عن قلقنا هنا أتفوه بثلاثة كلمات فقط وهي تحمل معاني الأسى لأنها مشحونة بالعذاب، وهذه الكلمات هي: «معسكرات التجمع والتعذيب والقمع الجماعي»، لا لألقي باللوم على أحد ولا لآخذ الأمور بنوع من الاستخفاف إذا ما قمت بنطق أسماء مقدسة "الداشو" (dachou) و"بوشنوالد" (buchenwald)، للأسف الشديد يكفيني أن أنطق باسم آخر يدفعني لاستحضار الجملة التالية: نحن الفرنسيين يؤنبنا ضميرنا فيما يخص معسكرات الغور (cauites le curs)لأننا نعلم جيداً ما قمنا به من منكر وظلم لا يغتفر، من خلال تعذيبنا للناس بتلك الطرق البشعة والتي لا تجني فائدة سياسية تجاه المشتبه فيهم قبل أن نلقي بهم في الأخير في المعسكرات الجماعية كمختلين عقلياً، وإذا تكلمنا عن التعذيب فلا يمكنني أن أنسى هنا «القسطابو» (Guestabo) حيث يعلم الجميع إنشاء مخابر التعذيب بكل مناطق الجزائر، وهي كلها تحتوي على الحوض المكهرب بكل لوازمه، وهو ما يعتبر وصمة عار لدولة ثورية مثل فرنسا، وكذلك قضية ألفير درايفوس (alfair dreyfus) وهنا لا يسعني الأمر إلا أن أخجل من نفسي وأنا أتذكر ذلك اليوم الذي كنت فيه مكلفاً بتمثيل الحكومة والجمهورية الفرنسية في عرض أقيم من طرف "اليونيسكو" (uxiesco) بمتحف غاليبرا (Galluera) على شرف بيان التصريح بحقوق الإنسان، وكانت تلك اللوحة الإشهارية الخاصة بإلغاء التعذيب موجودة، ونحن نعتمد على النفاق ونمضي في التعذيب القضائي مجدداً.

ماذا يمكننا أن نقول بشأن ذلك القمع الجماعي، فمهما ألبسناه

معاني كلمات رنانة كالتمشيط والبرهان القضائي، وهـي كلها كلـمات تخيـف أكـثر مـما تضر؛ فلا يمكننا عد الضحايا بالعشرات لأن الأمر يختلف تماماً عما حصل بـ هروشيما!

فعمليات التعذيب كانت عامة دون تفـرق بـين الأبريـاء، والمجـرمين والمقـاومين، ومن لا يحمل السلاح، لا يحـق لنـا أن نأخـذ الثـأر بارتكابنـا لهـذه الجـرائم مقابـل أي اغتيال؛ لأن هذه الجرائم خطيرة جداً ولا تغتفر.

أتذكر جيداً ما كان يقوله لنا معلمنا المسـن "غلـوتز" (Glotz) حيـث كـان دائمـاً يؤكد على تشريف وإكبار البشرية لقوانين"صولون" (solon) - منذ ظهورهـا للوجـود- والتي ألغت بصفة نهائية المبادئ المجحفة والمقننة للمسؤولية الجماعيـة للإجـرام، وإن كانت أمم القرن العشرين ستعود يوماً إلى هذه البربرية فإنـه مـن حقنـا أن نتوقـع أن فرنسا ستبقى صامدة في الأخير أمام هذا التحول.

إنني لا أعارض فكرة مدى الصعوبات في مقاومة خصم صعب المـراس، ولا يمكـن القبض عليه. وهناك كلام كثير يقال في مجال الفعالية حيث يحـق لنـا أن نتسـاءل مـن هم هؤلاء المرشحون الصالحون الـذين يـحضر لانتخـابهم اليـوم في جـو مـن الاحتفـال الرسمي كما وعدت به؟

هل تعتقد الدولة الفرنسية أنها ستصـل إلى ذلـك باعتمادهـا عـلى وعـاء انتخـابي ممثل ممن فروا بجلودهم من معسكرات الجرف ومن تلك القرى التي أكلتهـا النـيران والعائلات التي دمرت عن آخرها؟

لكن اللغز الحقيقي للسـؤال «الفـرنسي» يكمـن في فكـرة أننـا هـل

نستطيع الدفاع عن قضية مقدسة باعتمادنا على إمكانات نتنة؟!.

نعم إن الشموخ الفرنسي في خطر، إنني أتوجه بهذا النداء إلى كل الذين يشغلون ـ مثلي ـ مهام تربوية وكل أولئك الذين لهم أطفال كما لـدي أطفـال وكـذلك أحفـاد، يجب أن نتكلم مع هؤلاء من دون أن نخجل من المذلـة الأورادوريـة (نسـبة لأورادور (ouradour)) ومحاكمات نورنمبـارق (nuremberg)، ويجـب أن نقـرأ لهـم كـذلك كـل الصفحات الجميلة التـي كتبهـا أدباؤنـا الكلاسـيكيون عـن حـب الـوطن، وعـلى فرنسـا «الحاكمة والشاهدة على الحريات في العالم (كثيراً ما كانت هي نفسها الضحية) »، نعم قبل أن نخوض في دوامة الإرهاب والقمـع علينـا جميعـاً أن نقـدر مـن أعـماق أنفسـنا وبصفاء قلوبنا، صرخة أبنائنا التي كانت تعلو بقولها: «الوطن في خطر».



بيار منداس فرانس: ضد سياسة الإهمال

بتاريخ 23 مايو 1956م قدم "بيارمنـداس فـرانس" اسـتقالته مـن الحكومـة وهـذا نصها - الذي نشر في جريدة «لوموند» في 25 مايو 1956 - والـذي كـان موجهـاً إلى "غـي مولي" رئيس المجلس.

«سيدي الرئيس، إن الحكومة تنوي بالإجماع اتخاذ إجراءات الإغاثة والحفاظ على الأمة التي تفرضها هذه الظروف الطارئة الخالصة، لكن في الوقت الذي كنا نطلب مـن شبابنا بذل تضحيات جديدة من أجل القيام بواجبهم الوطني على أحسن وجه، لم نقم مع الأسف بمدهم المساعدات واتخـاذ الإجـراءات التـي مـن شـأنها أن تقنـع المـواطنين المسلمين بالجزائر بإرادتنا في التجديد والمصالحة، ودعوتهم للتطور حتى يكون توجههم مساند لفرنسا وليس ضدها.

مع الأسف كان لجوؤنا إلى السلاح أمراً ضرورياً، وكم كنـت أود - كـما تعلمـون - أن يرسل إلي بسرعة أكبر عدد من الجنود، لكنني كنت أيضاً أؤمن أن استعمال السـلاح وحده لن يكون كافياً، وعندما نتكلم عن هذه الأحداث يجب أن نفهـم أننـا كنـا عـلى وشك الطلاق النهائي مع الكتلة المسلمة، وهو الطلاق الذي كـان يبحـث عنـه أصـحاب هذه الأفكار والوسائل في محاولتهم للنيل من عزيمتنا حتى نثور ضدها.

لذلك فكل سياسة تتجاهل مشاعر ومآسي الشعوب المحلية، فإنها لا تؤدي إلى فقدان الشعب الجزائري فحسب، بل فقدان الجزائر كلها، ثم إلى فقدان «إفريقيتنا» بكاملها، تلك هي نتيجة سياسة الإهمال.

ناشدت الحكومة في نهج مسلك آخر والمضي بعزم وحزم ضد رغبة هؤلاء المعارضين الذين لا يرون عمق الهوة التي كانوا يسعون لرمينا داخلها؛ بسبب التمسك بسياساتهم، وهي تلك السياسة التي تقوم على إعادة بناء الأمة باعتمادها على التفاف الشعوب حول تلك الأمة الإمبراطورية التي كانت تعتبر مفخرتنا.

إذا أردنا إنقاذ الكيان الفرنسي في الجزائر يجب علينا أن نضم إلينا في وقت قياسي أفراد الشعب، الذين ظلوا لسنوات طويلة يضعون ثقتهم في فرنسا من أجل ضمان تحررهم التدريجي، هؤلاء المواطنون تم إبعادهم عنا بسبب دعايات دنيئة داخلياً وخارجياً، وحتى نحن ساهمنا في ذلك بأخطائنا وعدم فهمنا لمشاكلهم.

كان اعتقادي صائباً في الخوض في مغامرة البحث عن توطيد الثقة وإيقاد شعلة الأمل في ظل اعتمادنا على أفعال كان عليها أن تحسب اليوم في موقع الشهادات لصالحنا حتى لا يُدفع من يخالفنا لإقصائنا من أرض الجزائر عاجلاً أو آجلاً، وهي العملية التي من واجبنا أن نتصدى لها بكل قوانا ومهما كلفنا الأمر.

مع الأسف الشديد لم تتحسن معاملة الأفراد المعتدلين من مسلمي الجزائر الذين كان من واجبنا أن ندعمهم عوض أن يتم قمعهم كل يوم من طرف الإدارة المركزية والمحلية وكذلك من طرف الصحافة، التي كانت تغذيها إديولوجيات القمع والتسلط، وهذه السياسة ألحقت بنا أضراراً بليغة وجسيمة، لقد كان هؤلاء الناس يعاملون معاملات سيئة

حيث وضعوا داخل معسكرات الإحتجاز وهم ممنوعون من كل وسائل التعبير؛ ما يعني الرمي بهم في أحضان أعدائنا الألداء.

في رسالة كنت وجهتها لكم قبل أكثر من شهر أشرت فيها بالتحديد إلى الإجراءات التي كان يجب اتخاذها حيال هذا الأمر، والتي من شأنها- حسب نظري - أن تنقذ البلد من هذا المشكل، ولكن ولا واحدة منها نالت رضاكم، وهو ما زاد من قلقنا وأهدر فرص توجيه الحكومة نحو المسلك الوحيد للنجاة.

أعتقد سيدي الرئيس أنكم تتفهمون جيداً مشاعري، وعليه فإنني اليوم بكثير من الأسى أغادركم وأغادر هذه الحكومة التي كان كثير من الفرنسيين مثلكم ومثلي يعلقون عليها آمالهم الكبيرة ، أود على أقل تقدير أن يكون لاستقالتي هذه معنى ذلك النداء القلق، كي تأخذ الحكومة على محمل الجد الإجراءات المناسبة في هذا المجال مهما كانت صعوبتها.

أعترف أنه لا يزال الوقت مناسباً لاختيار السياسة التي ستحقق السلم والحضور الفرنسي الدائم بأرض الجزائر.

وتقبلوا سيدي الرئيس احتراماتي الخالصة والأخوية التي أكنها لكم».

إمضاء:

بيار منداس فرانس

جاك سوستال

الإخفاق في المعايشة[1]

كنت قد عينت في منصبي حاكماً عاماً للجزائر بـدلاً لبيـار منـدس فـرانس خـلال جلسة مجلس الوزراء ليوم 25 جانفي 1955م.

لا إننـي عينـت في نـوفمبر 1954م وذلـك مـا أدى إلى أزمـة أطاحـت بحكومة منـداس فـرانس[2] وقتهـا كانـت الجمعيـة تفكـر بجديـة بإزاحـة

(1) جرى هذا الحوار بتاريخ 15 جوان 1988 ولد جاك سوستال عام 1912 وهو خـريج مدرسـة المعلمـين ومتحصل على شهادات الدراسات ما بعد التدرج في علوم الفلسفة وتاريخ اللغـات؛ حيـث التحـق بفرنسا الحرة، شغل منصب مديراً للمصالح الخاصة بالجزائر مـن سـنة 1943 إلى 1944م، ثـم وزيـراً بالحكومات المؤقتة إلى غاية تحرير فرنسا، ثم انتخب نائباً لغولي وتولى بعد ذلك مهام الأمين العام للتجمع الشعب الفرنسي (1947 – 1951م) شغل بعد ذلك منصب حاكم عـام للجزائـر مـن جـانفي 1955 إلى جانفي 1956م، ثم وزيراً للإعلام تحت الجنرال ديغول في عام 1958م وبعدها انتخب نائبـاً بالبرلمان في قائمة (UNR) يعتبر من الذين وافقوا على بقاء الجزائر فرنسية قبل أن يصـبح معارضـاً لديغول، عاش بالمنفى من ديسمبر 1961 إلى 1968م.

(2) إن المصادر الرسمية تتحدث عن تعيين جاك سوستال كحاكم عام للجزائر بتاريخ 25 جانفي 1955 من طرف الحكومة التي أطيح بها بتاريخ 2 فبرايـر، لم يـدخل جـاك سوسـتال الجزائـر إلا في تـاريخ 15 فبراير 1955 بعد الموافقة على تعيينه من طرف إيدقار فور (edgar faure).

"منـداس فـرانس"، إلا أن أحـد الأسـباب المهمـة التـي أدت إلى تعجيـل رحيلـه هو غـضب بعـض منتخبي الجزائـر وخاصـة "رونـــي مـــاير " (renè mayer) نتيجة تعييني بهذا المنصب، كان ذلك بمثابة القطرة التي أفاضـت الكـأس، وذلـك مـا أدى ــ بطبيعة الحال ــ إلى شن هذا الهجوم على منداس فرانس.

هل كان ذلك بسبب توجهك الليبرالي المعروف؟

لقد كتبت منذ أشهر بعض المقالات تطرقت فيها إلى تصـوري لفيدراليـة فرنسـية أين يخصص للجزائر مكانها، لكنها لم ترض "منداس" لأن الإطارات غير المسلمة بالجزائر كانت كلها تميل إلى التيار الوسطي اليساري أو حتى الاشتراكي والشيوعي خاصة بالغرب الجزائري.

لم تكن في الواقع قضية سياسية مثلما يفهم الـبعض، ولكـن القضـية كانـت كثـيراً تزعج "بيار منداس فرانس" إلى درجة أن هؤلاء كانوا يعتقدون أنني عميـل لـه، وهـذا غير صحيح تماماً.

كنتم إذ رجلاً جديداً على الجزائر؟

نعم لكن يجب أن أوضح شيئاً: "جاك شوفاليي" الذي كان يشغل منصب رئـيس بلدية الجزائر وكانت له كاريزمة وسلطة لا نزاع فيهما كان له أيضاً أعداء كثر؛ فقد كان داخل صفوف المجلس البلدي الذي يترأسه أناس اتضح فيما بعد أنهم أفراد مـن جبهـة التحرير، كما كان يعاب عليه داخل بعـض الأوسـاط أنـه كـان متسـاهلاً جـداً مـع مـن يـدعون إلى الاسـتقلال، والأكيـد أنـه في هـذه الفـترة الزمنيـة كـان عضـواً بالحكومـة؛

حيث نسب إليه ــ ربما مع وجود دليل ــ الموافقة على تعييني بذلك المنصب.

إذن كنت مولعاً بسياسة الإصلاحات؟!

عندما رضيت بتعييني في منصب الحاكم العام، قابلت "منداس فرانس" و"ميتران" كلٌ على حدا، ويجب أن أقول إن "منداس" كان متواضعاً جداً، وما كان يتطلع إليه فعلاً هو التطبيق الصادق للنظام الأساسي الجزائري (stetut de l´algerie) وهو يأخذ - بطبيعة الحال- بعين الاعتبار تلك الأبواب التي لم نتطرق إليها من قبل كموضوع الفصل بين الدولة والدين؛ لأن ذلك يعتبر من المفارقات الغريبة بالجزائر؛ حيث كانت الجمهورية اللآئكية الفرنسية قائمة في جو مختلط بالدين من خلال تدخلها في شؤون الدين الإسلامي.

إن فرنسا الجمهورية هي التي عملت كثيراً من أجل تطوير الإسلام بتلك المناطق التي كانت نوعاً ما تفتقر إلى تعليم الدين الإسلامي واللغة العربية، مثل منطقة القبائل الكبرى، وحتى المدارس القرآنية أنشئت بأموال الدولة الفرنسية.

كانت لدي فكرة وهي ــ التي لم أكن أتقاسمها مع منداس فرانس ـــ إعطاء الفرصة لترقية المسار الإداري للمسلمين وذلك لما قمت بإنشاء أول مركز لتكوين الإداريين، لكن في تلك الفترة كنا في حاجة ماسة إلى الأفكار الثورية.

وهل أعطاك أوامر خاصة؟

كانت هناك توجيهات عامة بينما كانت كلمة«البرنامج» هي «الإدماجية»، هذه الكلمة لم أقم باختراعها؛ حيث تفوهت بها أمام الجمعية الجزائرية عندما ألقيت عليهم أول خطاب لي في فبراير 1955م، لكنني لم آخذها من كلام "منداس فرانس"، مع مرور الزمن عملت على شرح معنى هذه الكلمة في عهد إيدقار فور (edgar faure) حيث كنت ألح كثيراً على عدم الخلط ما بين كلمتي «إندماج» و«إدماج» فبينما تتوجه كلمة إندماج إلى الأشخاص؛ حيث يعتبر ذلك من الوهم لأنه من غير المعقول أن نأتي بمسلم ونجعل منه فرنسياً متوسطاً، وإن كان هناك مسلمون ـ تعرفت عليهم ـ كانوا قد اندمجوا بسرعة في المجتمع والثقافية الفرنسية، وتعني ـ حسب رأيي ـ كلمة «إدماج» ضم مقاطعة الجزائر إلى فرنسا حسب القواعد القانونية التي تقوم عليها فرنسا مع مراعات بعض الخصوصيات التي تقوم عليها الشخصية الجزائرية.

كنا كذلك نقصد بهذه الكلمة الجانب الاقتصادي؛ حيث كانت الفرص كبيرة في أن نجمع ما بين اقتصاد البلدين الذين كانا يعرفان في شكل اقتصاد عصري إلى حد ما بالنسبة لذلك الفرنسي، وتقليدي خالص فيما يخص الجانب الجزائري، والذي كان سبباً في معاناة وأمراض كثيرة يحملها الشعب الجزائري.

ألم تكن هناك مصالح للمستوطنين؟

المصلحة العامة كانت تكمن في إنشاء سوق داخلي، أسست قطاعات التطوير الزراعي وكذلك الفرق الإدارية المختصة (SAS) من

أجل الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين.

لكن لم يحدث ذلك على أرض الواقع؟

من غير الممكن القيام بإصلاحات خلال بضعة أشهر فقط، كنت قد التحقت بالجزائر في شهر فبراير من عام 1955 أياما عديدة بعد الإطاحة بـ"منداس فرانس" كان "إدقار فورهو" الذي قال لي: «اذهب إلى هناك» وبعين المكان ساهمت بمعية مسؤول العمران (urbani) والأمين العام الاقتصادي، وكذلك بوعكوير نائبه في تجسيد ما يسمى بـ مخطط سوستال، كان يجب علينا أن نمرر هذا المخطط بالجمعية الجزائرية لمناقشته والتصويت عليه، ولكن وقع هجوم إرهابي كبير في شهر أوت 1955م، والذي حطم هذا المشروع حيث أصبح لا يطاق.

لكن في الوقت نفسه لم تقوموا بالبحث عمن يستمع لكم حينما بقيت المقاومة مستمرة؟

كانت لدي اتصالات دائمة مع فرحات عباس وتوفيق المدني الذي كان يمثل جمعية علماء المسلمين لكنهما لم يصرحا أنهما يمثلان أو يتعاطفان مع جبهة التحرير الوطني بعد تلك المجازر التي حصلت في شهر أوت.

وإلى غاية شهر أوت...؟

كانت لي اتصالات مع بن خدة وكيوان.

فقط اتصالات؟ ولم تفعلوا شيئاً بينما كانت الحرب مشتعلة وكل تلك الأعمال الغريبة قد وقعت؟

لقد قمت بإعطاء توصيات ضد كل الأشكال غير القانونية فيما أسسنا لسلك الحركى والمراكز الاجتماعية والمصالح الإدارية المختصة (sas) وغيرها، حيث كنا نعمل في ظروف صعبة جداً وقاسية.

هل كانت تأتيكم أوامر بعد شهر أوت؟

كانت تربطني بالحكومة اتصالات دائمة حيث كنت أزور باريس مرتين في الشهر الواحد أين كان يستقبلني كل من إيدقار فور (edgar faure) وبورجس مونوري (bourges maunoury) لم تكن هناك أوامر في مجال الصرامة أو عدم الصرامة، وإنما تجاوب مع متطلبات الوضع يوماً بعد يوم، مثلما كنت أعرض ذلك عبر رسائل وبلاغات.

بالرغم من رغبتك في الإصلاح إلا أنه لما ذهبت حدثت فتنة كان وراءها الأقدام السوداء؟

لم يكن للأقدام السوداء موقف معادي من الإصلاح المعقول؛ لأنهم فهموا بأنني فهمتهم، كنت قد استطعت أن أقنع الأقدام السوداء وبالخصوص رؤساء البلديات أن الإصلاحات التي كنت أقترحها لم يكن هدفها طرد الفرنسيين، وإنما ضمان معايشتهم الصحيحة للجزائريين.

ولماذا لم يفهم ذلك الجزائريون؟

كثير منهم فهموا ذلك لكنهم أرغموا على أخذ اتجاه آخر بالقوة حتى إنهم هددوا في حياتهم، ليس بالموت فحسب بل ببتر أعضاء أجسامهم واغتيال نسائهم وأبنائهم.





فانست منصور مونتاي:

حوار مع جبهة التحرير الوطني[1]

كيف ذهبتم مع جاك سوستال؟

إن "بيار منداس فرانس" الذي تعرفت عليه في عام 1941م بالسجن العسكري بكلارما فران (Clermont ferrant) هو من قال لي: «اذهب مع سوستال الذي عينته منذ أيام في منصب حاكم عام للجزائر، كان هذا اختيارا حسنا، فهو كان الذراع الأيمن لـ"بول ريفي" (paul rivet)» والميكسكيون يحبونه كثيراً؛ لأنه دافع عن الهنود أكثر من هذا، حدث أن شغل "سوستال" منصب محافظ وطني للإعلام في لندن كما التقيته بالجزائر في عام 1943م، كنت وقتها بقيادة الأركان الخاصة بالجنرال "ديغول" وكان "سوستال" المدير العام للمصالح الخاصة بالجزائر، بعدها؛ أي: في عام 1955م بالجزائر قال لي: «نحن اليوم في الوضعية نفسها الميكسيك والمسلمون هم المضطهدون للإسبان، علينا أن ندافع عن الأقدام السوداء كما دافعنا من قبل الأزتيك».

كان "جاك جويلية" (jacg juiller) يشغل منصب مدير الديوان المدني والعسكري أما أنا فكنت رسميا رئيس الديوان العسكري بديوان "سوستال"، كنت صحبة "جرمان تيليون" (Germaine tillion)

---

(1) جرى هذا الحوار في 15 مايو 1988م.

الوحيدين الذين يتكلمان اللغة العربية والبربرية.

عندما وصلنا إلى الجزائر في فبراير 1955 لم يكن يوجد أي مترجم عـربي بالحكومـة العامة.

كيف كانت اتصالاتكم بجبهة التحرير الوطني؟

بتاريخ 14 فبرايـر 1955م بيـنما كنـت بباريس وكنـت أتأهـب للـذهاب في اليـوم الموالي إلى الجزائر أخبرني "سوستال" بأن مديرية حماية الإقليـم (DST) ألقـت القـبض على جزائريين اثنين بالحدود التونسية الليبية، على متن حافلة متـوجهين نحـو طـرابلس، أحدهما كان يدعى مصطفى بن بوالعيد، وكان بحوزته كنـاش يحتـوي عـلى معلومـات المقاومة بالأوراس، فذهبت مباشرة لرؤيته بتونس، على أساس أنني مرسول مـن طـرف "جارمان تيليون" الذي تعرفه.

حدثني مصطفى بن بوالعيد خلال لقاء مطول جرى بينـي وبينـه بكثـير مـن الألم والحرقة عن الانتخابات المزورة، والاختفاء المبيت للقانون الأساسي لعام 1947م، وكذلك عن تمرده بسبب ذلك الظلم القائم في الجزائـر في حـق الجزائـريين، كـان هنـاك حـوالي ألفي موقوف سياسي تم اعتقالهم عن طريق بيانات الشرطة في نوفمبر 1954م.

تحت مسؤولية "فرانسو ميتران" استطعت أن أقوم بإطلاق سراح اثنـين وعشريـن مـن بيـنهم "بـن يوسـف بـن خـدة" الـذي تـولى فـيما بعـد رئاسـة الحكومـة المؤقتـة للجمهورية الجزائرية.

لو كان سوستال حقيقة ينوي ذلك وكانـت لـه الشـجاعة الكافيـة في المبادرة لاستطاع أن يتجنب أسـوأ الأحـوال؛ لكنـه كـان ببسـاطة لا يريـد

استقلال الجزائر، بل بالعكس ذهب ليعلن حالة الطوارئ، وبما أن "بورجس ما نوري" كان يعتقد أنه لا يوجد مستمعون صالحون بالجزائر، أقنعت سوستال على استقبال بعض أصدقائي والإستماع إليهم، ففي ليلة 28 مارس 1955م أحضرت له خمسة مسلمين - في سرية تامة- إلى القصر الصيفي وهم: الشيخ "خير الدين"، و"التوفيق المدني" والدكتور "أحمد فرانسيسي"، و"حاج شرشالي"، والأستاذ "واقواق"، ووعدهم بعزم أن «لا أحد سيتم إخراجه أو إيقافه بسبب أرائه السياسية» لكن هذا التصريح بقي مجرد كلام لأن سوستال كان لا يرغب في «التفاوض» مع أي أحد.

ولماذا ابتعدتم عن سوستال؟

كان يوجد بيننا خلاف في المنهج، وحتى فيما يخص الأهداف، أما القطرة التي أفاضت الكأس فكانت تتعلق بحالة تعذيب حصلت في آخر أفريل بمنطقة القبائل الكبرى تتعلق برجال الدرك الذين انهالوا ضرباً على معلمي وتلاميذ مدرسة قرآنية «إصلاحية».

أما السبب المفتعل فكان يتعلق بتخريب أعمدة الهاتف، ولما علمت بالأمر أخبرت "سوستال" وأحضرت إلى الجزائر خمسة من هؤلاء المعلمين، حيث تم فحصهم في 2 مايو من طرف طبيب شرعي، كما سلمت لهم رخصة بوضعهم تحت حماية الحاكم العام، وبطبيعة الحال تم اعتقالهم فور عودتهم إلى منازلهم ولم يخل سبيلهم إلا عند استقلال الجزائر، وبعد مضي شهرين كاملين في محاولة إخراج هؤلاء المظلومين من المأزق الذي وقعوا فيه- من دون جدوى - وعدم توصلي إلى معاقبة رجال الدرك قدمت استقالتي إلى "سوستال" بتاريخ 24 جوان 1955م.

عبد الرحمن كيوان

الامتناع[1]

بالنسبة للأسئلة التي تتعلق بتلك الزيارات التي قمت بها إلى سجن بربروس أجيبكم؛ فيما يخص فانسان مونتاي (vincent monteil) أنه جاء ليقابلني في مطلع عام 1955م بصفته مدير الديوان العسكري لسوستال، الذي عين من طرف "منداس فرانس" كحاكم عام للجزائر؛ حيث كان "سوستال" يعرفه على أنه «رجل المقاومة الفرنسية» حينها قال لي مونتاي: «ماذا يجب أن نفعل أمام الوضع الحالي؟» وكانت إجابتي تتوقف على شرطين اثنين وهما:

1 ـ إطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين.

2 ـ الدخول في مفاوضات حول مستقبل الجزائر بمشاركة كل الأحزاب السياسية الوطنية بما في ذلك الأحزاب التي كانت تقاوم من أجل استقلال الجزائر.

أوضح ذلك: من جهة أن مونتاي لم يقدم أي اقتراح في هذا الشأن، ومن جهة أخرى لم يكن لي اتصال مع سوستال منذ أن أخلي سبيلي بالإفراج المؤقت.

---

(1) جرى هذا الحوار بتاريخ 18 جويلية من عام 1988م بالجزائر.

أنا أعتقد أنه تم إطلاق سراحي صحبة مسؤولين من مناضلي الحزب الـذين كـانوا معتقلين في إطار عملية سياسية كان يحضر لها بجدية، ولكن لم يتم تجسـيدها بـالنظر إلى التطور الذي عرفته المقاومة المسلحة، وكذلك المساندة الكبيرة التي وجـدتها الثـورة من طرف الشعب الجزائري.

قبـل هـذا كـان قـد زارني روبـير بـرات[1] (robert berrat) الـذي كـان قـد رافـق "فرانسوا ميتران" لما كان يشغل منصب وزيـر الداخليـة في إحـدى زياراتـه إلى الجزائـر، وكان لهذا المناضل الكاثوليكي اليساري حـظ في تلـك الأجوبـة التـي كنـت قـد أعطيتهـا لمونتاي.

* * *

---

(1) روبير برات صحفي كاثوليكي كان أحـد أصـدقاء فرانسـوا موريـاك (françois mauriac) وناضـل مـن أجل استقلال المغرب والجزائر، له كتاب صدر بعد وفاته تحت عنوان: روبير برات: المقاومات مـن أجل الحرية، منشورات وشـهادات مسـيحي، المؤسسـة الوطنيـة للـنشر (ENAP) بـاريس الجزائـر 1988م.

بن يوسف بن خدة

الإجماع الوطني[1]

بعد خروجكم من السجن هل حاولتم الالتحاق بجبهة التحرير الوطني؟

لما أخلي سبيلنا في شهر مايو من عام 1955م كانت هناك وضعية جديدة، وهي تختلف تماماً عن الوضعية التي كانت سائدة في عام 1954م حيث كان الجو حربياً مصحوباً بشتى أنواع القصف والقمع والتعذيب بالأوراس، ولقد حاولنا أن نتصل بمسؤولي جبهة التحرير الوطني، فكان لنا لقاء مع "عبان رمضان" و"بودة" و"كيوان" بالجزائر.

كيوان كان يشغل منصب مستشار بلدي في تلك الفترة؟

نعم؛ حيث كان نائب رئيس بلدية الجزائر قبل أن يستقيل وتستقيل معه كوكبة من المنتخبين الذين كانوا يناضلون في صفوف الحركة من أجل انتصار الحريات والديمقراطية (MTLD)، بعد ذلك اجتمعت اللجنة المركزية للحزب أو بالأحرى اجتمع أعضاؤه المتواجدون بالجزائر، أما باقي الأعضاء فكانوا منتشرين بفرنسا وباقي دول العالم،

(1) جرى هذا الحوار في 12 جويلية 1988م بالجزائر.

فقمنا بمبادرة حل حزبنا بأنفسنا واقترحنا على كل من كان يثق بنا أن يلتحق بجبهة التحرير الوطني، وأما فيما يخصني أنا فإنني بقيت بالجزائر مع "عبان رمضان" الذي قمت بمساعدته في توزيع الرسائل السرية والبحث عن المخابئ المضمونة، وتوفير اللباس والأدوية لجيش التحرير الوطني (ALN).

أنشئت مؤسسة الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA)في عام 1956م بمساهمة من الإطارات المركزية كما تأسست جريدة المجاهد، واعتمد نشيد: «قسماً» كنشيد وطني، بالإضافة إلى ميلاد المنظمة الخاصة بمدينة الجزائر التي أصبحت فيما بعد الحلقة الأساسية لجبهة التحرير الوطني بتكثيف اتصالاتها مع شخصيات سياسية ودينية وأوروبية.

هل كانت الاتصالات الأوروبية صعبة؟

نعم، كانت صعبة وكانت قليلة جداً، والذين التزموا بمساعدتنا كانوا أصحاب شجاعة كبيرة، ومن واجبنا أن نحييهم على شجاعتهم، فمبادرتهم كانت معاكسة تماماً لمجرى الأمور؛ لأن معظم الأقدام السوداء كانوا مع فكرة «الجزائر الفرنسية».

أذكر هنا "شولي"، "آندري ماندوز"، أستاذ بجامعة الآداب، ورئيس القبو "جون سكوطو"، وعائلة "جاليس" (les Gellice) والدكتور "بيار روش"...

يجب أن نتكلم قليلاً عن عبان رمضان، هل هو من حقق الوحدة؟

لما ألقي عليه القبض في 1950م كان عضواً باللجنة المركزية لحـزب (PPA - MTLD) وبعد خروجه من السجن سنة 1955م اصطدم بتلك الحقائق الصعبة التي كانت تعرفها المقاومة، مما دفعه إلى أن يقف على بعض النقائص والضعف في صفوف جبهة التحرير الوطني؛ في مجـالات الإيديولوجيـة والسياسـة والتـأطير، كـان مـن الـدعاة إلى الوحـدة الوطنية حيث كان دائماً يردد جملة: الوحدة الوطنية وحدها كفيلة بإشراك كل الشعب في الثورة، في تلك الفترة كان يوجد خلاف بين جنـود الـداخل، وأعضـاء مندوبيـة جبهـة التحرير الوطني بالخارج، وهـي نفـس الهيئـة التـي كانـت متهمـة بالتقصـير في إمـداد المقاومين في الداخل بما يكفيهم من السلاح والذخيرة، سبب كل ذلك عدم وجود سلطة موحدة، وذلك جعل "عبان رمضان" يكثـف مـن جهـوده مـن أجـل عقـد اجـتماع بـين المسؤولين لمعالجة كل هذه المشاكل، فقام بانتداب زيـرود يوسـف إلى "سـعد دحلـب" واتضح أن قائد الشمال القسنطيني كان على نفس الخط والتفكـير في المسـألة مثـل مـا هو الحال بالنسبة لعبان رمضان، وهنا خرجت فكرة انعقاد مؤتمر الصومام للعلن وتـم التحضير له.

أنا شخصياً لم أحضر فعاليات مؤتمر الصومام؛ حيث كنت أنسّق بين السـلطات في الداخل والخارج.

كانت مرجعية الوحدة الوطنية العروبة والإسلام.

أو لم يتسبب ذلك في طرح مشاكل مع القبائل؟

يفهم من كلمة أو مصطلح «العروبة والإسلام» المعنى الثقافي للتسمية؛ حيث إن اللغة العربية هي لغة كل الجزائريين وأن دينهم هو الإسلام، وهذا ما دافعنا عنه دائماً في صفوف حزب الشعب الجزائري، وكذلك داخل حزب جبهة التحرير الوطني، ألم يرمز في بلدنا إلى دول مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا بأنها دول لاتينية تعتمد في أخلاقها على قيم اجتماعية لاتينية تعود بالأساس إلى الديانة المسيحية.

إن العروبة لا تقوم على مبدأ العرق أو الدم؛ لأنه في اعتقادنا نحن أهل المغرب العربي لا وجود للعروبة من دون إسلام، عكس ما هو موجود بالمشرق؛ حيث يوجد هناك عرب غير مسلمين.

الجنرال أندري مارتان: جيش ضعيف[1]

في يوم 1 نوفمبر من عام 1954م كنت متواجداً بقيادة أركان الجيش، ومن هذا المنطلق يمكنني أن أقول: إن وضعيتي كانت أحسن بكثير من الذين كانوا يتابعون العمليات، وهم يرون هذا المرض يتصاعد مثل الجدري، إننا لم نقم بحصر المشكل بصفة جدية وفي زمن مبكر؛ لأن

(1) جرى هذا الحوار بتاريخ 15 أفريل 1988م، ولد الجنرال أندري مارتان في عام 1911م وهو أحد تلاميذ مدرسة سان سير المشهورة؛ حيث أصبح بعد ذلك ضابط القوات الجوية، ثم رئيس الأركان الخاص بوزير الحرب (1958م) ثم قائداً للمنطقة الجوية الجزائرية (1959م)، ثم ارتقى إلى رتبة فريق في الجيش في مارس 1960م، وأخيراً قائداً لأركان الجيوش (من أفريل 1961م إلى جويلية 1962م).

العلاقات بين المدنيين والعسكريين لم تكن طبيعية؛ حيث إن الجنود لم يتم إدماجهم في التصورات العامة، وقتها كان للجيش اهتمامات بما يجري داخل قوات الحلف الأطلسي (OTAN) ولم يتفطن للتأثيرات الممكنة من الخارج على سياسة الحكومة، إذن لم يحفظ جيداً درس إخفاقنا في الهند الصينية، وخاصة فيما يتعلق بالقوات الأرضية التي تميزت بثقل تحركاتها؛ حيث كان لزاماً علينا مناقشة نظام تحركاتنا من الجانب التكتيكي والاستراتيجي، وأيضاً على مستوى العلاقات الدولية.

إن هيمنة محافظي الولايات (PRêTETS) على سلطة الجيش بالجزائر أدت إلى ثقل عمليات التدخل وذلك ما نأسف له، ومن جانب آخر يجب أن نذكّر بوصول فريق "موريس بورجاس"، مانوري أبدل توماس (mourice bourjes - mounoury abdel thomas) في سنة 1956م حيث أخذنا آنذاك ما يجب أخذه من مجموعات، من قوات الحلف الأطلسي، واشترينا عتاداً عصرياً من الأمريكيين، لكننا توقفنا في قناة السويس حيث توقفت هناك الجمهورية الفرنسية الرابعة.

كانت مغامرة دراماتيكية ومعقدة جداً بالرغم من التحضير الجيد لجيشنا بالتجمع السري لقواته بقبرص، ولكن يجب أن نذكّر بوجود اللوبي «بورجاس، ما نوري أبدل توماس» الذي كان يدفع بالإسرائيليين نحو نفق قناة السويس، وبقي تخطيط لندن ـ الذي كان يتوقع العمليات في سبعة أيام فقط ـ بعيداً عن المستجدات السياسية، كان علينا أن نختم العمليات في ظرف ثلاثة أو أربعة أيام من أجل وضع الروس والأمريكان أمام الأمر الواقع.

مرة أخرى يجب أن نعترف بأننا لم نقدر أحسن تقدير تأثير العلاقات الدولية على عملنا، وإخفاقنا في قناة السويس هو الذي تسبب في تفجير قوة الوطنيين بالجزائر.

معركة الجزائر

في ربيع سنة 1956م صرح غي مولي أنه لن يتفاوض مع أحد، وبعد استتباب الأمن بالجزائر قام جيش التحرير الوطني (ALN) بتدعيم صفوفه وتحصين عمله الميداني، وعلى إثر ذلك قامت الحكومة الفرنسية بإعادة تجنيد مائة وعشرين ألف جندي جديد من صف 1952م، وتوسيع مدة الخدمة العسكرية إلى سبعة وعشرين شهراً؛ حيث ارتفع عدد القوات العسكرية بالجزائر من 200.000 إلى 400.000 جندي في فترة ما بين شهري جانفي وجويلية 1956م، وعليه فإن التطويق والتنظيم للإقليم الجزائري من طرف الجيش الفرنسي يجب أن يمنع كل تحركات جيش التحرير الوطني من أجل الضغط عليه ودفعه إلى الاستسلام.

* * *

مؤتمر الصومام

بالموازاة مع حرب العصابات التي كانت تستهدف المدن الكبرى، قامت جبهة التحرير الوطني بتطوير نشاطها السياسي في عمق الشعب الجزائري؛ حيث أصبحت ــ تحت إشراف عبان رمضان ــ تسعى إلى توحيد الجبهة الوطنية من خلال ضمها شخصيات معتدلة إلى صفوفها ـ منذ شهر أفريل 1956م ــ كفرحات عباس وأحمد فرانسيس من اتحاد الديمقراطية والبيان الجزائري (UDMA)، وتوفيق المدني من جمعية العلماء المسلمين.

أما التأطير الشعبي فقامت به ثلاثة منظمات، وهي:

الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (UGEMA) الذي أنشئ في جويلية سنة 1955م وتسبب في إضراب طويل عن الدراسة وتوقيف امتحانات شهر مايو 1956م.

ــ والاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) الذي تأسس في شهر فبراير من عام 1956 من أجل تخليص العمال من سيطرة النقابات الفرنسية.

ــ والاتحاد العام للتجار الجزائريين (UGCA) الذي شرع منذ شهر سبتمبر 1956 في جمع الأموال لصالح حزب جبهة التحرير الوطني.

عقدت جبهة التحرير الوطني بوادي الصومام بمنطقة القبائل أكبر

مؤتمر لثورتها من 20 أوت إلى 19 سبتمبر من عام 1956 ، وقد قام بالتحضير لهذا المؤتمر عبان رمضان، وكان يضم ستة عشر عضواً كلهم قادة عسكريون من عدة مناطق: الشمال القسنطيني، والقبائل، والجزائر الوسطى، ورغم معارضة "بن بلة" وبعض القادة التاريخيين الموجودين بالقاهرة ــ الذين تعذر عليهم الالتحاق بالجزائر لحضور هذا الاجتماع الهام ــ فقد خلص المؤتمر إلى «أرضية سياسية لجبهة التحرير الوطني أودعها بيانه الختامي»[1].

وأكد المؤتمرون على إيمانهم الراسخ بنجاح الثورة، واستقلال الجزائر، حيث اعتمدت جبهة التحرير قيادة سياسية جماعية، سميت: بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية (cxra)، وهي مكونة من أربعة وثلاثين عضواً، وسلطة تنفيذية تدعى لجنة التنسيق والتنفيذ (cce) وهي تتكون من خمسة أعضاء يخضعون لوصاية المجلس الوطني للثورة الجزائرية (cnra) كما تقرر خلال نفس المؤتمر أولوية السياسي على العسكري والداخلي على الخارجي، كما أوصى بتنظيم جيش التحرير الوطني وتقسيمه إلى وحدات ورتب، وكذلك تقسيم الجزائر إلى ولايات ومناطق وأقاليم، كما قرر المؤتمرون جعل مدينة الجزائر ــ التي أصبحت تحمل اسم: المنطقة الحرة (zaa) ــ مركزاً للجنة التنسيق والتنفيذ، وبناء عليه قرر عبان رمضان شن الهجمات ضد المعمرين الأوروبيين داخل المدن الكبرى.

* * *

(1) انظر: مختارات من أرضية الصومام، جريدة: المجاهد، العدد الخاص ــ رقم : 4.

معركة الجزائر

كان عبان رمضان قد توعد الفرنسيين بأن «ديان بيان فـو الجزائـر سـيقع بشـارع ميشلي» ومنذ صائفة 1955م كان ياسف سعدي يقوم بتكوين شبكة كومندوس في حي القصبة بالجزائر بمساعدة «علي لابوانت» (ali la pointe) والـذي كـان يـرأس شـبكة دعارة، ثم انتقل إلى النضال مع الوطنيين، وبعد تطهير القصبة من الأفراد الـذين كـانوا يزرعون الرعب داخلها ـ وخاصة مناضلي الحركة الوطنية الجزائريـة (MNA) ـــ كانـت الشبكة على وشك التدخل خاصة بعد الدعم الذي تحصلوا عليه إثر الاعتداء الذي وقع بتاريخ 10 أوت 1956م ونفذ من طـرف ناشـطين أوروبيـين، وخلـف كثـيراً مـن الضـحايا بشارع تيباس (thèbes).

وضع مؤتمر الصومام القيادة السياسية للمنطقة المسـتقلة لمدينـة الجزائـر تحـت إشراف العربي بن مهيدي، ويساعده ياسف سعدي فيما يخص الجانب العسكري لها.

وفي يوم 30 سبتمبر من عام 1956م قامت المدعوتان: سامية لخدي وزهرة ظريف ـــ وهـما شـابتان ـــ بتفجـير في الجزائـر؛ بوضـع قنبلتـين بالميلـك بـار (milk - bar) والكافيتيريـا (cafètèria) وتسـببتا في مقتـل أربعـة أشـخاص، وإصـابة حـوالي خمسـين آخرين من الأوروبيين، من بينهم أطفال تم بتر أعضائهم.

لماذا نناضل[1]؟

من الأهداف التاريخية للثورة الجزائرية القضاء بصفة نهائية على النظام الاستعماري الممقوت والمعيق للرقي والسلم.

1 ـ أهداف الثورة

إن أهداف الثورة هي الغاية التي تنتهي الحرب عند تحققها، وتسمح بتحقيق السلم، إن هدف الثورة هو محاولة دحر العدو لإرغامه على قبول كل مطالبنا السلمية، يمكن أن يكون النصر العسكري، أو الاتفاق على وقف إطلاق النار، أو الهدنة وسيلة تؤدي إلى المفاوضات.

يستنتج من هذه الوضعية أن أهداف ثورتنا سياسية عسكرية؛ وهي على وجه الخصوص:

1 ـ إضعاف الجيش الفرنسي ثم هزيمته عن طريق العمل المسلح.

2 ـ تحطيم الاقتصاد الاستعماري على مستوى كبير عن طريق تخريب ممتلكاته لإعاقته من إدارة شؤون البلاد.

3 ـ إحداث اضطرابات في العمق الفرنسي في المجال الاقتصادي والاجتماعي من أجل وقف استمرارها في الحرب.

4 ـ العزل السياسي لفرنسا بالجزائر وعبر العالم.

---

(1) مختارات من أرضية الصومام، جريدة المجاهد، العدد الخاص رقم 4.

5 ــ تكييف الانتفاضة والثورة من أجل جعلها تتلاءم مع القانون الدولي، وتمثيل جيش التحرير وهيئته السياسية بشخصيات معروفة، واحترام قوانين الحرب والإدارة العادية للمناطق المحررة من طرف جيش التحرير الوطني.

6 ــ الوقوف مع الشعب ضد عمليات الإبادة التي يقوم بها الفرنسيون.

2 ــ وقف إطلاق النار

الشروط:

أ ــ السياسة:

1 ــ الاعتراف بالأمة الجزائرية أمة موحدة وغير قابلة للتجزئة، هذا البند وضع من أجل مواجهة الفكرة الخيالية الكولونيالية «للجزائر الفرنسية».

2 ــ الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها في كل الميادين وحتى على مستوى الدفاع الوطني والدبلوماسية (السياسة الخارجية).

3 ــ إطلاق سراح كل الجزائريين والجزائريات المسجونين أو المعتقلين أو المنفيين بسبب نضالهم من أجل الاستقلال سواء قبل أو بعد اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954م.

4 ــ الاعتراف بحزب جبهة التحرير الوطني كمنظمة سياسية وحيدة تمثل الشعب الجزائري، وهي المخولة بالتفاوض باسمه، وبالمقابل فإنها هي الضامنة والمسؤولة عن وقف إطلاق النار باسم الشعب

الجزائري.

ب ــ **العسكرية:** سيأتي ذكر الشروط العسكرية لاحقاً

إن اختطاف الطائرة التي أقلعت من المغرب في يوم 22 أكتوبر 1956م من طرف الطيران الفرنسي ـ وهي تقل على متنها أربعة من زعماء جبهة التحرير الوطني، وهم على التوالي: حسين أيت أحمد، أحمد بن بلة، محمد خيذر، ومحمد بوضياف، بالإضافة إلى مصطفى لشرف؛ حيث تم إنزالها بالجزائر قبل تحويلها إلى فرنسا ـ هو ما زاد حزب جبهة التحرير عزيمة في أن يلجأ إلى السلاح واستعمال القوة.

إن الإضراب العام في أول نوفمبر كان انتصاراً حقيقياً وكذا تعدد الاعتداءات في شهري نوفمبر وديسمبر في مقابل إخفاق البعثة الفرانكو انجليزية إلى نفق قناة السويس وهو ما عزل فرنسا سياسياً ودبلوماسياً وعزز بالمقابل الجبهة الوطنية الجزائرية.

سادت حالة من الرعب والهلع في صفوف الأوروبيين عقب الاعتداء الذي ذهب ضحيته أرميدي فروجار (armèdèe frojer) على يد علي لابوانت (ali la pointe) وذلك عند حضورهم جنازة الفقيد في يوم 29 ديسمبر 1956م.

وفي بداية جانفي أعلنت جبهة التحرير الوطني إضراباً عاماً لثمانية أيام بدءً من يوم 28 جانفي 1957م، في 7 جانفي قام الوزير المقيم بالجزائر روبير لاكوست (Robert lacoste) بمنح سلطات الشرطة العمومية للجنرال ماسو (massu) قائد قسم المضلات العاشر بعد عودته من قناة السوس، فقام هذا الأخير بتقسيم الجزائر العاصمة إلى

أربع قطاعات، وأعطى لكل مسؤول على هذه القطاعات الأربعة مسؤولية التفتيش والتحفظ والاستنطاق في حق كل المشتبه فيهم اعتماداً على بيانات الشرطة.

كان المشتبه فيهم يوضعون تحت «الإقامة الجبرية» بمراكز الفرز والعبور (CCT) واعتماد على عمليات جمع المعلومات المتعلقة بالمجرمين المحتملين وكذا على المعلومات والاعترافات التي غالباً ما كانت تنتزع تحت التعذيب الجماعي، استطاع المظليون القضاء على بعض أفراد الشبكة التي كان يقودها ياسف سعدي.

لم يفلح الإضراب العام في بلوغ أهدافه؛ لأن التجار والموظفين رجعوا إلى مناصب عملهم بعد استعمال القوة من طرف السلطة، وبتاريخ 17 فبراير تم إلقاء القبض على العربي بن مهيدي من طرف فرقة بيجار (bijard) ونظراً لاعتقاله المفاجئ لجأت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى مغادرة الجزائر العاصمة، وهو ما أدى إلى انخفاض عدد الاعتداءات في شهري فبراير ومايو من نفس السنة، لكن ذلك لم يمنع ياسف سعدي من إعادة تنظيم شبكته وصفوفه والقيام بالاعتداءات من جديد خاصة ما وقع في يوم 9 جوان بملهى بالكورنيش وخلف ضحايا في صفوف الأوروبيين.

عمليات القمع كان يقودها العقيد جودار (godard) بمساعدة النقيب ليجي (lèger) الذي كان يشرف على شبكة «بلودشوف» (bleus de chauffe) وهي مكونة من إرهابيين قدامى تم إعادة دمجهم وزرعهم داخل حي القصبة من أجل التبليغ عن الذين يقومون بوضع القنابل.

وفي يوم 24 سبتمبر 1957م ألقي القبض على ياسف سعدي بمعية ظريف، وأما علي لابوانت (ali la pointe) فقد انتحر قبل أن يعثر عليه في بداية أكتوبر.

وهكذا انتهت معركة الجزائر بهزيمة جبهة التحرير الوطني؛ كما فرضت الحراسة الشديدة على المسلمين، ومراقبة دقيقة لتحركاتهم بواسطة الحماية (الخاصة بالمدينة) (DPU) التي كانت يشرف عليها العقيد ترنكيي (tringuier)، ولكن طموح الجيش الفرنسي في الحصول على النصر بكل الطرق وبدعم الوزير المقيم بالجزائر والحكومة الفرنسية دفع إلى استعمال طرق وأساليب انتقدت بشدة من طرف الرأي العام.



شهادات

بيار ميزوناف= مهام الشرطة تولاها العسكريون[1]

كيف وقع اختيار روبير لاكوست على شخصكم لتتولوا منصب المنسق المدني والعسكري؟

هذا يعود إلى زمن بعيد، عندما دعيت ـ بعد تحرير فرنسا ـ إلى منصب رئيس ديوان وزير الداخلية أدريان تكسيي (adrien tixier) لتولي مهام القطاع العام للإدارة، أشرفت على قطاع العلاقات مع نيابة المديرية في الجزائر.

وعام 1945م عرفت منطقة الشمال القسنطيني اضطرابات خطيرة ووُجِهَتْ بعنف كبير وقوة مفرطة وبالخصوص الاضطرابات التي وقعت بمدينة سطيف، وكان يمكن في هذه الفترة الزمنية بالذات ـ التعامل مع الأوضاع وفق مبادئ خطاب الجنرال ديغول ببرازافيل من أجل إحداث

---

(1) جرى هذا الحوار في يوم 18 مايو من عام 1988م، ولد بيار ميزوناف في عام 1912م، شغل عدة مناصب، منها: منصب محافظ (والي)، ثم مدير شركة الكهرباء والغاز للجزائر(EGA) قبل أن يختاره روبير لاكوست وزيراً مقيماً بالجزائر ومسؤولاً عن التنسيق لديوانه المدني والعسكري في الفترة ما بين فبراير 1956م ومايو 1958م.

نقلة جديدة ونوعية، لكن ينبغي أن لا نحكم على تلك الأحداث والتصرفات بذهنية الوقت الحالي خصوصاً على ضوء تلك الأحداث التي تلتها فيما بعد.

ففي تلك الفترة لا أحد ـ أقول وأؤكد: لا أحد ـ كان يتصور حلاً حتى في تقسيم الجزائر، ناهيك عن الاستقلال التام لها، وإذا عدنا قليلاً إلى خطابات تلك الفترة فلن نجد شيئاً يشير إلى ذلك.

كان فرحات عباس يتمنى هذا النوع من النقلة النوعية التي تبقي وتحفظ لفرنسا سلطتها على الدبلوماسية والجيش، ولا سيما إذا تعلق الأمر برجل فذ وذكي مثل روني ماير (RENè MAYER) الذي مثل الجزائر في البرلمان وهو الذي لم يكن يتوقع تطور الأمور في هذا الجانب من الأوضاع العامة.

على كل حال ففي عام 1947م قامت الحكومة ـ التي كان يترأسها بول رمادي، ويشغل بها إيف شاتينيو منصب الحاكم العام للجزائر، وإدوارد ديبرو منصب وزير الداخلية- بالتحضير والمصادقة على قانون 20 سبتمبر الذي أسس لأرضية أكثر مرونة؛ حيث كان يسمح بالاندماج الإداري مثل ما حصل بفرنسا، ثم المرور نحو صيغة الحكم الذاتي على الإقليمي، ثم الاستقلال التام للجزائر.

كانت العملية ستكلل بنجاح لو توفرت الشروط الآتية:

1 ـ بذل مجهود أكبر في التأطير الإداري وتجسيده على أرض الواقع بصفة جدية وسريعة.

2 ــ بذل مجهود أكثر في مجال ترقية التعليم العام والمهني لصالح الشباب المسلم من أجل إدماجه التدريجي في إدارة الإقليم من جهة ودمجه من جهة أخرى في النظام التربوي.

3 ـ انتخاب جمعية جزائرية (برلمان) في ظروف عادية، وعلى أسس صحيحة ومتينة للقيام بمهامها وواجباتها في إطار نظام الإدارة الجهوية.

إنه ليس باستطاعتنا أن نصدق أن الأمور كانت تسير وفق هذا المنوال؛ لأن الحاكم العام للجزائر مارسال إيدموند نايجيلان (marcel elmond naegelen) الذي عوض آنذاك شاتانيو (chataigneaau) في هذا المنصب قد اعترضته مشاكل محلية أدت إلى عكس ما كان يتمناه رغم إرادته القوية ونيته الصادقة في تحقيق هذه الأهداف.

كل هذا كان من الصعب جداً تحقيقه طالما أن الرأي العام في فرنسا كان لا يبالي كثيراً بالمشكل الجزائري بالنظر إلى اهتمامه القوي بتلك المشاكل التي كانت تبدو له أكثر تأثيراً على حياته اليومية لأنها مستعجلة جداً، ويتعلق الأمر هنا بمجموعة الفحم والحديد، وفي المدى القريب جداً المجموعة الأوروبية للدفاع (CED) وأيضاً الهند الصينية.

عندما كنت رئيساً للمؤسسة العمومية للكهرباء والغاز بالجزائر (EGA) جمعت بعض المعلومات فيما يخص الملفات التي عالجتها آنذاك، كان من الضروري على روبير لاكوست (REBERT LACOSTE) ـ الذي كان صديقي حيث كنت قد دعوته لزيارة الجزائر لما كان يشغل منصب رئيس المجلس الأعلى للغاز والكهرباء ــ أن يتذكرني عند توليه

منصب الوزير المقيم بالجزائر.

يجب أن نعرف زيادة على هذا أن الملاحظة التي كتبتها عن تطور القضية الجزائرية والتي يعتبر تأثيرها اليوم ضعيفاً جداً كان قد قرأها الجنرال كاترو (CATROUX) ونالت إعجابه ووافق على محتواها؛ ذلك هو الأمر الذي دفع به لتعييني في منصب مندوب بالجزائر لما قامت الحكومة ـ التي كان يرأسها غي مولي في عام 1956 ـ بتقليده مهام الوزير المقيم بالجزائر.

وفي هذا العرض يجب أن أؤكد ما يلي:

1 ـ لا أحد من رجال السياسة -الذين اتخذوا فيما بعد مواقفاً أكثر عمقاً في هذا الموضوع -استطاعوا أن يفكروا في طرحها وعرضها في تلك الفترة؛ حيث كان الكل يتكلم عن الجزائر الفرنسية من أقصى اليمين إلى أقصى الشمال.

2 ـ لقد كنا مرغمين في تلك الفترة على الاستعانة بخدمات الجنرال كاترو وهو يبلغ من العمر تسعة وسبعين سنة؛ لأنه لا أحد من الذين عرضت عليهم حقائب وزارية وافق على أن يعين في هذا المنصب.

إن كثيراً من الأشخاص يمكنني القول: كانت لهم فرصة كبيرة للظفر بهذا المنصب، وكانوا يحظون بثقة غي مولي.

فرغم نصيحتي لـ: لاكوست الذي كان يشغل منصب وزير المالية والاقتصاد الوطني أن يرفض هذا المنصب إلا أنه قبل بالمهام التي عرضت عليه وطلب مني أن أرافقه إلى الجزائر، وهنا يجب أن نوضح: إنه - على ما أعتقد - لا أحد يستطيع أن يرفض مساعدة صديق له قبل

بأداء مهمة صعبة جداً.

ثم اقترحت عليه أن يتخلى عن المنصب بعد مغادرة غي مولي للحكومة فرفض ذلك متحججاً بأن العملية ستفسّر على أنها تهرب من المسؤولية، وأن آثارها على المستوى الأخلاقي ستعود عليه بالسلب لأنها تشبه خيانة الأمانة.

وماذا كانت مهامك؟

منذ وجودنا بالجزائر كان عملنا مزدوجاً:

فعلى الصعيد الداخلي كان يجب علينا التضييق على التمرد المسلح وذلك بتكثيف التمشيط العسكري والحصار، وقد تم تدعيم الجيش بأعداد أخرى تمت الموافقة عليها من عدة مستويات سياسية للبلاد كما أوضحت ذلك.

وأما على الصعيد السياسي والمدني فكان يجب اتخاذ الإجراءات التالية:

أ ــ اتخاذ إجراءات ضد بعض المهجرين الأوروبيين الذين يقومون بنشر الاضطرابات في صفوف الأوروبيين؛ حيث تم وضع بعضهم في الإقامة الجبرية، وطرد البعض الآخر إلى فرنسا، هذا الإجراء كان قد اتخذ بالتشاور بين لاكوست ومارسال شامبايكس (marcel champeix) الذي كان يشغل منصب كاتب الدولة بالجزائر.

يجب أن نوضح هنا أن هذه الإجراءات هي أول إجراءات تتخذ في حق أوروبيي الجزائر في حالة السلم.

ب ـ تقريب الإدارة من المواطنين على أساس تقسيم إداري وجغرافي جديد، تنبثق عنه محافظات ودوائر وبلديات جديدة بالإضافة إلى مؤسسات وفروع إدارية مختصة بالقرى والمداشر.

جـ ـ ترقية التوظيف الإداري داخل الأوساط المسلمة، وهي في الواقع إجراءات كنا قد نسيناها أو سكتنا عنها ـ لا نعرف لماذا؟ ـ كانت قد دخلت حيز التفيذ مع بداية توظيف المسلمين في المناصب الإدارية بشروط أقل شدة فيما يتعلق بالشهادة والكفاءة المحلية بالنظر إلى ما يشترط على الأوروبيين؛ لأن الفرصة لم تتح للمحليين ـ الساكنين بالجزائر ـ في متابعة دراستهم بالشكل الكافي.

كل هذه الإجراءات كانت ستؤدي إلى نجاح العملية لو بدأ الشروع في العمل منذ عام 1945م، لكن الوقت لم يكن كافياً، وكذلك فإن جبهة التحرير الوطني فضلت تحويل كل جهودها إلى المقاومة المسلحة، وهنا يجب أن نعترف أن الديمقراطيات في طبيعتها غير مؤهلة لمقاومة الإرهاب، والعصابات المسلحة في المدن، وأن روبير لاكوست ـ بعد طلبه الإذن من الحكومة ـ حاول أن يقضي على أفراد الشرطة، كما يجب الاعتراف أن هذه المبادرة كانت خطيرة جداً على المواطنين؛ لأنها سمحت ببعض التجاوزات والأخطاء التي تمس بالأمن العام والتي من غير الممكن إطلاقاً تصحيحها فيما بعد (...).

ومعركة الجزائر؟

أظن أنني أجبت عن هذا السؤال في بعض جوانبه وبشكل غير مباشر.

الذكاء التكتيكي لحزب جبهة التحرير الوطني يكمن في أن الجبهة استطاعت أن تنقل الحركة المسلحة إلى المدن؛ فكان من الصعب جداً مقاومة هذا الإرهاب؛ لأن عدد أفراد الشرطة كان قليلاً جداً بالنظر إلى اتساع الإقليم الجزائري، ووصعوبة المشكل، ومن جهة أخرى كان لاكوست يظن أنه وجد الحل لهذا المشكل بعد مشاورة الحكومة في تفويض سلطة الشرطة العامة إلى أفراد الجيش وعلى وجه الخصوص إلى قسم المظليين الذي كان يقوده الجنرال ماسو.

وفي هذه الحالة لا يمكننا بطبيعة الحال إلا أن نختار بين الأشياء غير اللائقة؛ فقد كان من المنتظر أن تقع أشياء وتجاوزات عديدة من الصعب جداً تقدير خطرها وآثارها، ولكن يجب علينا كذلك أن نرجع إلى ذلك الجو الممزوج بدوي القنابل اليومية في شوارع المدن وبداخل الحافلات وأسطح المقاهي والأماكن العامة.

من منكم شاهد عشرات الضحايا من الشباب عندما انفجر الملهى الليلي للكورنيش (CORNICHE) وهم يموتون أو تبتر أعضاؤهم نهائياً ويستطيع نسيان ذلك؟!

ضحايا هذه الكارثة لم يكونوا من الرأسماليين الذميمين كما كان يسمى المعمرون آنذاك، وإنما هم شباب مساكين من ضاربي الآلات الراقنة، والباعة، وصغار الموظفين الذين كانوا في عطلة يوم الأحد في جو من المرح والراحة بعد أسبوع كامل من المشقة والتعب.

كان يجب تأمين السكان وإلا كان يمكن أن تقع ثورة من المتعصبين بباب الواد ضد حي القصبة ربما كانت ستخلف مجزرة

رهيبة. وإلا... كيف؟

ذلك ما أدى إذن إلى الاختيار بين حلين غير مناسبين تماماً، وربما كان هذا الحل أقل ضرراً، هذا هو حال رجال السياسة خلال الأوقات العصيبة، وفي أوج الأزمات، أما النقد بعد الحدث فإنه يعتبر شيئاً سهلاً.

* * *

بن خدة

مدينة الجزائر هي واجهة الجزائر المحاربة

هل كنتم تتواجدون بالجزائر أثناء المعركة؟

نعم، وحتى أواخر شهر فبراير من سنة 1957م؛ وكنا خمسة أعضاء نمثل لجنة التنسيق والتنفيذ: كريم بلقاسم، العربي بن مهيدي، عبان رمضان، سعد دحلب، والعبد الضعيف.

وكان ذلك صعباً جداً؟

حقيقة هذه الفترة كانت صعبة جداً، ولكنها كانت غنية بالأحداث؛ حيث سادها «إضراب الثمانية أيام»، ولفهم الظروف التي دفعتنا إلى اتخاذ هذا القرار يجب علينا أن نتذكر الوضع الذي كان سائداً آنذاك؛ حيث إن غي مولي لم يف بوعده في إرجاع السلم إلى الجزائر، وتزامن ذلك مع حدوث كارثة شارع تيباس (thèbes) في شهر جوان من عام 1956 أو ما يسمى بـ «اليد الحمراء» التي دمرت منزلاً بأكمله بالقصبة وخلف ضحايا وجرحى، ثم إن اللجوء إلى المقصلة شرع في استخدامه تحت حكم لاكوست.

أما على الصعيد الخارجي فهناك حدثان هامان جداً:

الأول في شهر أكتوبر، ويتعلق الأمر باختطاف الطائرة التي كانت تقل على متنها القادة الخمسة لجبهة التحرير الوطني، وذلك يوم 22 أكتوبر، وتبعه ببضعة أيام اعتداء على قناة السويس من طرف التحالف الإنكليزي الفرنسي الإسرائيلي.

في ذلك الوقت كانت القضية الجزائرية قد سجلت في جدول أعمال الأمم المتحدة خلال جلستها في ديسمبر عام 1956م بفضل جهود دول المجموعة العربية الأسيوية، وكان لزاماً علينا أن نوظف لهذا الغرض حركات استعراضية على أرض الميدان تدعيماً لهذه المواقف الدولية.

قبل ذلك لم يدم الاعتداء على قناة السويس سوى ثمانية أيام، حيث استطاعت القوتان الدوليتان الكبيرتان أن تجبرا المعتدين على مغادرة المكان؛ فقام ماسو وأفراد جيشه ـ بكل حسرة ـ بمغادرة الأراضي المصرية والتوجه نحو مدينة الجزائر، التي وصلوا إليها في شهر ديسمبر من عام 1956م، وأما الإضراب فقد بدأ في أواخر شهر جانفي من عام 1957م، وعكس ما صرح به مسؤولو الحكومة الفرنسية في باريس فإن العملية أثبتت أنها ليست مجرد مشكلة داخلية أو حتى قضية تتعلق بـ «استتباب الأمن» لكي يعود اختصاصها إلى السلطة الفرنسية، حيث بدأ العالم يكتشف الوجه الحقيقي للجزائر المحاربة وكل ما تحمل الفكرة من قنابل وأوروبيين متخوفين من الوضع وحالة

اللا أمن، وكـان دور الجـيش الفـرنسي يقـتصر عـلى القيـام بـأعمال الشرطـة السياسـية بلجوئه إلى الاعتقالات، والتعذيب، والتصفية الجسدية للأشـخاص، وأمـام هـذا الوضـع السائد واجهت نظرية «الجزائر الفرنسية» ضربة موجعة؛ حيـث كـان ــ بالمقابـل ــ الشعب الجزائري يطالب باستقلاله وانفصاله عن فرنسا، ومـن أجـل تحقيـق اسـتقلاله كان لا يثق إلا في تنظيم حزب جبهة التحرير الوطني، ناطقـه الرسـمي الوحيـد، وعـلى هذا الصعيد يجـب أن نشـير إلى ذلـك الخـلاف الـذي كـان قائماً بـين الحركـة الوطنيـة الجزائرية (MNA) وجبهة التحرير الوطني وخاصة فرعه المتواجـد بفرنسـا حيـث كـان يعتقد كثير من الجزائريين -الذين تمـت مغـالطتهم بالدعايـة التـي قامـت بهـا الحركـة الوطنية - أن الحرب هي أصلاً قائمة ضدها بالدرجة الأولى.

إن هذا الحدث ــ الإضراب ــ كـان ذا معنـى قـوي؛ حيـث صـحح الأمـور ومكـن المغتربين المتواجدين بفرنسا من الالتحاق بصفوف جبهة التحريـر الـوطني، وهـذا شيء هام جداً يجب ذكره؛ لأن الجالية الجزائرية المتواجدة بفرنسا ــ زيـادة عـلى الحركـات السياسية والعسكرية التـي كانـت تقـوم بهـا ــ كانـت هـي التـي تمـول الثـورة بالمـال والسلاح على غرار ما قامـت بـه الـدول العربيـة ــ هنـاك شيء آخـر يتعلـق بالجانـب الفرنسي، وهو أن العسكريين الفرنسيس بدؤوا يتلذذون بمزايا وحلاوة السـلطة فقـاموا بهجمات للضغط على بـاريس وجعلـوا الدولـة عـلى وشـك الإنهيـار حتـى أوشـكت أن تعصف بها الحرب الأهلية وأصابت بسببها الجمهورية الرابعة سكرة الموت؛ مـما مكـن للجنرال ديغول الرجوع إلى الحكم مجدداً في 13 مايو من عام 1958م.

وأعتقد أن هذه الحركة التي وقعت بفرنسا هي نفسها من الانعكاسات القوية التي خلفها هذا الإضراب الذي قمنا به.

ولكن هل استطعتم أن تفروا؟

العربي بن مهيدي ألقي عليه القبض، أما نحن؛ عبان رمضان، وكريم بلقاسم، وسعد دحلب، والعبد الضعيف، فلقد استطعنا أن نلوذ بالفرار والدخول إلى مدينة البليدة، أنا أتذكر جيداً أنني كنت أركب سيارة صغيرة (UCV) كان يقودها محمد أوعمارة والذي كان يسكن بمركز القيادة بمقر اللجنة القائمة بالتنسيق والتنفيذ (CCE) بالجزائر العاصمة، وفي منتصف طريقنا اعترضنا حاجز أمني، وبما أننا كنا كلنا نرتدي ثياباً تشبه لباس الأوروبيين ميسوري الحال، فقد سمح لنا بأن نواصل طريقنا، فكنا بذلك محظوظين، وهكذا التحقنا بالمقاومة في الجبال.

هل لحقت بكم خسائر كبيرة جراء هذه المعركة؟

نعم، لقد دفعنا ثمناً غالياً، من تلك الاعتقالات، وعمليات التفتيش والتصفيات الجسدية الجماعية وتفكيك جهازنا السياسي والعسكري المتواجد بالعاصمة، ولكن كل هذا كان له انعكاسات إيجابية؛ حيث سمح للقضية الجزائرية أن تتقدم كثيراً داخلياً وعلى المستوى الدولي والفرنسي.

* * *

التعذيب

إن معركة الجزائر هي التي كشفت للرأي العام الفرنسي والدولي طرق التعـذيب التي كان يستعملها الجيش الفرنسي بالجزائر؛ كالتعذيب بالأسلاك الكهربائية، والحوض المائي، وأشكال أخرى من التعذيب والتصـفية الجسـدية، واختفـاء المتهمـين أو المشـتبه فيهم.

في الواقع لم تقـتصر عمليـات التعـذيب والتصـفية الجسـدية عـلى أطـراف البلـد فحسب، بل وصلت هذه التصرفات الشنعاء إلى قلـب العاصـمة؛ حيـث تعـدت أولئـك القـرويين لتشـمل أيضـاً المثقفـين مـن الجزائـريين (الأسـتاذ عـلي بومنجـل عـلى وجـه الخصوص) وكذلك الأوروبيين، منهم: (قضيتي موريس أودان، وهنري علاق عـلى سـبيل المثال).

لكن منذ سنة 1955م كثير من التقارير ـــ تقريـر المفـتش العـام لـلإدارة روجـي ويليوم (rojer wuillaume) في عام 1955م، وتقرير مدير الأمـن جـون مـايراي (jeau mairey) في سنة 1956 بالإضافة إلى شهادات عديدة لجنود وضحايا ـ كانت كلها تظهـر مدى بشاعة الغنغرينة التي بدأت تنتشر بسرعة.

* * *

التعذيب عن طريق الأسلاك الكهربائية والتصفية الجسدية[1]

كنا نستعمل التعذيب، ونقوم بالتصفية الجسدية للأشخاص، ومنذ مجزرة الأوروبيين بمدينة سكيكدة يوم 20 أوت 1955م أصبح القمع في تصاعد مستمر، ولما زاد العنف تفاقماً لجأت الحكومة إلى إعادة تجنيد أفراد الخدمة العسكرية منذ بداية عام 1956م، ومن حينها بدأت العصابات والتدمير من طرف وحدات كانت غير مهيئة وتفتقر للتأطير، فكان من العادي جداً أن نلجأ إلى التعذيب عن طريق الأسلاك الكهربائية «الجيجان» (la jègène) والضرب المبرح الخطير جداً، وكذلك عمليات التصفية الجسدية المعروفة بـ «لاكورني دوبوا» (la cornèe de bois) والتي كانت تنفذ في حق المساجين خارج الثكنات والسجون العسكرية.

إن العمليات الهجومية داخل المدن التي كانت تقوم بها جبهة التحرير الوطني من نهاية عام 1956م إلى بداية عام 1957م بمدينة الجزائر التي كانت مسرحاً لتفجير كثير من قنابل خلفت كثيراً من الضحايا المدنيين هي نفس العوامل التي أدت بغي مولي رئيس المجلس، وروبير لاكوست الوزير المقيم بالجزائر إلى تفويض مهام الشرطة العامة للمدينة إلى الجنرال ماسو قائد الفرقة العاشرة للمظليين حيث أمروه باستعمال كل الإمكانات المسخرة له.

---

(1) جون بلانشايس في أكتوبر 1985م.

كان المظليون ـ في بحثهم عن «واضعي القنابل» ـ يحاصرون ويمشطون مدينة الجزائر، كما قاموا بإعداد مراكز للاستنطاق داخل كثير من الفيلات كان التعذيب فيها مستمراً ليلا نهاراً، حتى إن الأوروبيين «المشكوك في أمرهم» لم يسلموا منه، وفي ليلة 11 إلى 12 جوان 1957م اعتقل أحد المتعاونين بجامعة العلوم بالجزائر يدعى موريس أودان (mourice audin) وعذب عذاباً أليماً.

ومنذ ذلك التاريخ اختفى هذا الأستاذ ولم يظهر له أثر، لكنَّ اختفاءه أثر كثيراً في الأوساط الجامعية الذين عبروا عن استنكارهم لاختطافه، ونفس الإحساس انتاب الرأي العام أمام إلقاء جثة الأستاذ علي بومنجل من النافذة بعد عملية استنطاق طويلة.

انتشر بفرنسا تذمر المواطنين من هذا الوضع؛ كما كان لكتاب هنري علاق (henri alleg) مدير الجريدة الشيوعية «الجزائر ديبوبليكان» المعنون بـ «القضية» والذي يروي العذاب الذي تعرض له صاحبه في شهر جوان 1957م صدى كبير رغم عمليات الحجز المتكررة التي طالته، وقتها قام كل من أندري مالرو (andrè malroux) وروجي مارتان دوقارد (rojer martindu gard) وجون بول سارتر (jean poul sartre) بتوجيه نداء مهيب ورسمي إلى رئيس الجمهورية، أما فرانسوا مورياك فكتب في ركن «بلوك توت» لجريدة ليكسبراس (l´express) نصاً يدين ويندد بشدة باسم الإيمان والعقيدة استعمال التعذيب في حق الجزائريين، وحتى بيار هنري سيمون (Pierre henri simoun) وافقه الرأي وحذا حذوه في حين أن كلود بوردي (claude bourdet) ومثقفين آخرين أعلنوا تأثرهم وتمردهم.

وفي شهر مايو من عام 1957م طلب الجنرال باريس دوبولارديار

(paris de bollardière) مـن مسـؤوليه أن يعفـوه مـن منصـب القيـادة في رسـالة مفتوحة كتبهـا ونشرتهـا جريـدة ليكسـبريس (l´express) يفضـح فيهـا «ذلـك الخطـر المرعب الذي يضر بالقيم الأخلاقية والذي يتناساه المسؤولون في بحـثهم عـن الفعاليـة الآنية...».

بتاريخ 7 ماي 1957 قام غي مولي (gy mollet) ـ رغم تحفظه المبـدئي عـلى هـذا الأمر ـ بإنشاء لجنة حمايـة الحقـوق والحريـات الفرديـة وتقريـره الـذي أرسـل في 14 سبتمبر 1957م نشر للرأي العام في جريـدة لومونـد (le monde) بتـاريخ 14 ديسـمبر 1957م.

ظلت عمليات التعذيب متواصلة داخـل «مخـابر» حقيقيـة لهـذا الغـرض وسـط المفرزات العسكرية المتخصصة التي تعرف بتسمية «دوب» (les dop) على الرغم مـن تذمر مجموعة من الصحف والتنديدات الدقيقـة والمتكـررة للمـؤرخ بيـار فيـدال نـاكي (Pierre vidal naguet)، ورغم كـون هـذه العمليـات مسـيئة للبشريـة فقـد اعتبرتهـا السلطة كجزء لا يتجزأ من الحرب الثورية.

وحتى وصول الجنرال ديغول إلى سدة الحكم في عـام 1958م لم يقـض عـلى هـذه التجاوزات؛ حيث بقي مئات الآلاف من الجزائريين محتجزين داخل هـذه المعسـكرات التي كانت تنعدم فيها تماماً شروط العيش البسيطة والضرورية، بالإضـافة إلى المعاملـة السيئة لهؤلاء المحتجزين حسب ما يفيد به تقرير الهلال الأحمـر الـدولي الـذي نشر في جانفي من عام 1960م.

إن التعـذيب اسـتعمل مـرات عديـدة تحـت ذريعـة القضـاء عـلى أفـراد المنظمـة العسـكرية السريـة (OAS) وبفرنسـا امتـدت «الغنغرينـة» إلى سـلك

الشرطة المدنية، وبمناسبة تظاهرة ممنوعة لجبهة التحرير الوطني بباريس قامت السلطات الأمنية المحلية باعتقال مائة عامل جزائري قبل رميهم في نهر السين (la seine) في يوم 17 أكتوبر 1961 والأيام التي تلته[1].

رغم كل هذا لم تقم السلطات بمحاسبة المسؤولين الذين تسببوا في هذه الجرائم إلى أن اتخذ قرار العفو العام مع نهاية الحرب ووقف متابعتهم القضائية.

* * *

(1) انظر (infra) الفصل 14.

التقنية والرجال[1]

إن التقنية الأكثر استعمالاً هي تلك التي تتعلق بعملية التعذيب بالأسلاك الكهربائية، أو ما يسمى بـ «الجيجان» (le gègène) وهي نتائج التطور التقني للجيش، هذه التقنية تم اختراعها في الهند الصينية وتتم بوضع سلكين كهربائيين على الأعضاء الحساسة لجسم الأسير وغالباً ما تكون الصدر أوالقلب أو اللسان أو الجهاز التناسلي ثم تطلق فيهما الطاقة تدريجياً.

التعذيب بالأسلاك الكهربائية ليس الغرض منه قتل المسجون وإنما الضغط عليه حتى يتكلم، لذلك كانوا يستعملون تياراً كهربائياً ضعيفاً وغير خطير على حياة الإنسان، لكنه جد مؤلم وحاد، وعلى هذا الأساس كانوا يستعملون توتراً عالياً و«أمبير» منخفضاً جداً أما في القرى والمداشر فقد كانت مصادر الكهرباء منعدمة وهو ما دفع القائمين على عمليات التعذيب إلى استعمال آلة الراديو كمصدر للكهرباء حيث تحتوي هذه الآلة (الراديو) التي يعود اكتشافها إلى الحرب العالمية الثانية من طرف الأمريكيين على المولد الكهربائي «جينيراتريس» (gènèratrice) وما الكلمة التي أطلقت على عملية التعذيب هذه إلا تصغير لأصل التسمية، حتى وإن كانت عمليات التعذيب هذه لا يقصد بها وفاة السجين بل تعذيبه فقط، فإن بعض عمليات التعذيب كانت

(1) باتريك إيفنو في مارس 1989م.

تؤدي حتماً إلى قتل المعذّبين، خاصة عندما تطول فترة التعذيب، أو عندما يستعمل التيار الكهربائي الخاص بالمدن والذي هو أقوى بكثير من ذلك الذي تحويه مولدة الكهرباء للراديو الميداني؛ ولم تكن عملية التعذيب بالأسلاك الكهربائية الوسيلة الوحيدة في افتكاك الاعترافات والأسرار من المساجين، فكثيراً ما كان يلجأ القائمون على عمليات التعذيب إلى الضرب المبرح بالأيادي والأرجل، واستعمال الأحواض المائية وتعليق المساجين من أيديهم وأرجلهم، حتى أصبحت عملية التعذيب وسيلة عادية لذلك الاستنطاق «العميق» الذي كان يفرض على المساجين بكل الأراضي الجزائرية.

تلك العمليات لم تكن مستعملة بصورة عامة في صفوف الجيش الفرنسي؛ لأن بعض الضباط رفضوا هذه الوسيلة، بينما استمر آخرون في استعمالها، ولكن مع الأسف الشديد كثير من الوحدات وليس تلك الخاصة بـ «المضليين» (para) التي لجأت إلى عمليات التعذيب بصورة تلقائية ويومية، كان القائمون عليها من الضباط والمتخصصين في المباحث والمعلومات بهيئة الدوب (dop) أي: الجهاز العملي للحماية ــ وهي منشآت متنقلة أو من أولئك الذن كانوا يشرفون على مركز المعلومات، والتأثير (CRA) وهي هيئات كلها موضوعة تحت سلطة قائد الناحية، بعض الضباط جعلوا من هذه العمليات ـ التي كانت تستعمل من أجل القضاء على من يقومون بحرب التدمير ــ موضوعاً للدراسة كانوا يلقونها بمدرسة إطارات جان دارك (Jeanne d´arc) لمدينة سكيكدة.

وقد بلغت عمليات التعذيب شدتها داخل بعض المراكز الخاصة

مثل فيلـة سـيزيني، أو مركـز الفـرز بالأبيـار بـالجزائر، أو مزرعـة بـالقرب مـن مدينـة قسنطينة، لكن يجب أن نذكر بأن هذه الأساليب كانت مستعملة في كل الأماكن حتـى داخل الشقق المؤجرة من طـرف بعـض الوحـدات، فبعـد «القضـية» كانـت تـأتي دائمـاً التصفية الجسدية في شكل كورفي دوبوا (corrèe de bois) حيث إذا لاذ المتهم بـالفرار يستعمل السلاح للقضاء عليه، أو يتم «إخفاؤه» أو «ينتحر».

* * *



الجدال حول التعذيب

بعد خمسة عشر سنة من وقوع معركة الجزائر ها هو كتاب الجنرال ماسو الـذي نشر عن دار النشر بلون (plon) بفرنسا تحت عنوان «معركـة الجزائـر الحقيقيـة» (la vraie bataille d´alger) يفتح من جديد الجـدل حـول هـذا الموضـوع عـبر صـفحات جريدة لوموند الفرنسية؛ حيث كانت جرمان تيليـون الدارسـة لعلـوم فلسـفة اللغـات الخاصة بالمغرب العربي، والمقاومة التي تـم تحويلهـا إلى رافانسـبروك (ravensbruck) وهي التي أنشات المراكز الاجتماعية بالجزائر عندما كانت عضواً بديوان الحـاكم العـام سوستال في عام 1955م هي أول مناهضة ومعارضة لمحتوى كتاب الجنرال.

للتـذكير فـإن جرمـان تيليـون (germaine tillion) كانـت قـد التقـت بياسـف سعدي في أوج معركة الجزائر من أجل التفاوض على وقف الاعتـداءات بوضـع القنابـل في مقابل وقف أحكام الإعدام.

أما بيار فيدال ناكي وجول روا (Pierre vidal – naquet et jule roy) وهما على التوالي: مؤرخ ومنشط لجمعية موريس أودان، وأحد الأقدام السـوداء وضـابط وكاتـب قد قاما بنشر كتب في هذا الموضوع فعنون الأول كتبه بـ: «من أجل أمـن الدولـة» (la maison d´état) في 1962م، و:«التعذيب في الجمهورية» في سنة 1972م، وعنون الثاني كتابه الوحيد بـ: «أنا أتهم الجنرال ماسو» الصادر في عام 1962م.

حجج ماسو[1]

كان يوجد أحد الضباط الشباب ممن كانوا يسمون آنذاك بالمستعمرة (la coloniale)، حيث شارك في إحلال السلام بالمغرب سنة 1931. وكذلك إحلال السلام بالطوغو لمدة ثلاث سنوات. دون استعمال أدوات العنف، ثم قام في سن الثلاثين بإدارة إقليم التيبستي (le tibesti) وهو إقليم صحراوي شاسع، ومن أجل القيام بهذه المهام يجب على صاحبها أن يكون ذا عضلات قوية وأن يكون صادقاً مع الناس ومع نفسه، وأن يكون حسب المستطاع محبوباً من طرف الناس، ففي هذه البلاد لا يوجد مدنيون بل «مواطنون» يجب معاملتهم بالتي هي أحسن والإحسان إليهم.

إن الجندي هو الذي يحرص على سلامة الإمبراطورية في العمق وإليه يرجع مبدأ العدالة والصرامة في المعاملة مع الناس، وفيما بينهم؛ فروما التي تمثل السلطة المدنية ما هي إلا مبدأ عوض أن تكون ذلك الحضور الكبير ولذلك نحترمها.

ففي عام 1940م لم تبق روما كما كانت تعرف من قبل، والتشاد أصبح تحت سيطرة شارل ديغول وماسو بواسطة لوكلارك (leclerc) الذي بقي يحبه إلى الأبد.

كانت هذه الحرب الصليبية ضد البقاع المقدسة وضربات السيوف

(1) جون بلانشايس في 4 نوفمبر 1971.

القوية، والانتصارات بالفزان (le fezzan) وباريس واستراسبورغ، ولم يبق إلا تحرير الهند الصينية التي عانت كثيراً من مستعمرات حكومة فيشي (vicgy) واليابانيين، ولكن لوكليرك قد ذهب وقبله كان دور ماسو، ها نحن حسب المستطاع نقوم بتحرير فرنسيي تلك الجهة، ولكن الحروب الصليبية أصبحت اليوم قوية فلا يمكننا أن «نحرر» أحداً، وحتى لوكلارك يعرف ذلك جيداً وهو يصرح به أيضاً.

ولكن ماسو كانت له فترة فراغ مر بها وتأثر منها.

«العسكريون» بالمؤسسة العسكرية الذين تمت ترقيتهم إلى المناصب العليا هم الذين عوضوا الجنود وهؤلاء العسكريون لا يحبون أصحاب الخناجر المزخرفة كثيراً، بدأ ماسو يتعلم اللغة الآووسية - نسبة إلى الآووس (le laos) - فأرسل إلى نيامي.

كان بلوغ «كووينغ روسانت دومينيك» سن السابعة والأربعين في عام 1955م مؤهلاً له للحصول على رتبة الجنرال، حتى وإن كانت رتبة «جنرال المظليين» غير موجودة رسمياً؛ فقد أصبح بعد سنتين من ذلك يقود الفرقة العاشرة «دي بي» (DP) للمظليين التي كان أنشأها هو نفسه وعمل على تطويرها.

قال ماسو في خلاصة كتابه: «كانت حياة مليئة بالأحداث الهامة التي علمتني كثيراً؛ حيث كنت أظن أن المهمة الجزائرية ـ رغم أنها كانت تبدو صعبة للغاية ـــ إلا أنها لا تفوق إمكاناتي وقدراتي القيادية حتى وإن كنت أفتقد إلى بعض المعلومات القانونية التي كان يجب علي تداركها للقيام بمهامي على أحسن وجه ممكن»[1].

(1) جاك ماسو معركة الجزائر الحقيقية، منشورات بلون 1971م.

إنه كان على حق في أقواله؛ لأنه كان يمثل الأداة المثلى للحكم آنـذاك، الكثـيرون ممن حوله يخافونه وكانت هذه الصفة تستغل ضده والتي تحمل معنـى «المـواطنين» حيث تعتبر فرقـة لا يتواجـد بهـا «عسـكريون» بـل فقـط محـاربون لا يفكـرون إلا في الانتصار يقودها قائد منضبط يؤمن بضرورة مهمته حتى وإن اقتضى الأمر أن يحتج في بعض الأحيان.

أعطـوه مدينـة في حالـة غليـان تنفجـر بهـا القنابـل كـل يـوم وحملـوه كتابيـاً مسؤوليات ثقيلة جداً، وطلبوا منه شفوياً أن يتخـذ إجـراءات أكـثر صرامـة وثقـلاً عـلى المواطنين بطبعه الخشن والخبيث فهم منه أنه يكون وقحاً وغير منضبط، وهي الأمـور التي قام بمهاجمتها فعلاً، وأخيراً فهم أنـه أبلـه، فلـيس رجـل ثقافـة، ولا رجـل سياسـة، فكان ـ على أقل تقدير ـ حيواناً في المقاومة والمعارك.

والأخطر من ذلك كله أن رجلاً نزيهـاً ومسـتقيماً هـو مـن أدخلـه بنوايـا صـادقة داخل هذه الآلية المرعبة؛ حيث كان يثق في مهامه إلى درجة ربما أنـه نشر كتابـه هـذا وهو يأخذه مأخذ المرافعة، ليس له ما يرافع عنه في هذا الشان، لكنه شرح فيه تصفية حسابات خاصة كانت تربطه بخصم قديم، قام بتحريف وتزييف بعض الحقائق عندما قام ـ حسـبه ـــ بسرد الفـترة الزمنيـة لعـام 1957 ويتعلـق الأمـر هنـا بياسـف سـعدي والكتاب والقلم اللذين يحملان نفس العنوان.

ومن أجل رد وتوضيح كل هذه الأمور وأسبابها لجأ الجـنرال إلى كتابـة «معركة الجزائر الحقيقية» حيث يطرح على نفسـه اثنـين وعشريـن سـؤالاً، ويحـاول الإجابـة عنهـا في هـذا العنـوان الـذي يعتـبر ذا أهميـة كبـيرة،

حيث يعتقد صاحبه أنه يمثل الصورة المثالية لذهنية معظم الإطارات العسكرية التي كانت متواجدة بالجزائر ومنهج تفكيرها.

إن معركة الجزائر مثلها في ذلك مثل كل الحرب الجزائرية هي مهمة صعبة للغاية و شاقة جداً بالنسبة لأي جندي يؤديها على أحسن وجه، ولكن كان يجب في عام 1957م أن تؤدى بالكيفية الصحيحة والمثالية، حتى وإن كانت السياسة الظاهرة المنتهجة فيما يخص المسلمين بلا رحمة وغير إنسانية وخطيرة، فإن الجزائر هي فرنسا نفسها، الحكومة تصرح بذلك والفرنسيون معظمهم واثقون فيما تقوله.

أما فيما يخص هؤلاء «أصحاب النظرة المقابلة» وهم أصلاً من متنوعي شمال إفريقية للفيات (les viets) والذين تعتبرهم الحكومة مجموعة عرفية صغيرة من المناضلين الفرنسيين الشيوعيين، ما هم إلا أناس، أقل ما يقال عنهم أنهم غير جديرين بالاحترام خاصة عندما يتعلق الأمر بحماية المواطنين ضد تلك الاعتداءات العمياء والاغتيالات الشنيعة.

أما الشرطة فإنها غير قادرة على القيام بمهامها بسبب وجود بعض رجال الأمن الذين لهم ضمير يؤنبهم، فقد كان علينا أن نبعدهم عن هذه المهام، وقد صرح ماسو بأنه لا مكان لهؤلاء ضمن صفوف الجيش الذي يقوده.

إن ضميره مرتاح كونه ينفذ أوامر سلطة قائمة من أجل تأمين حياة البشر، وحتى البابا كان يعطي انطباعاً بعدم تفهمه طلب ماسو في الحد من تصرفات رئيس أساقفة الجزائر مونسينير دوفال (mr. duval) الذي كان أكثر «ليبيرالية».

كان الجنرال دوبولارديار (de bollardiere) قد تخلى ـ من جهته ـ عن القيادة بعدما أدان بشدة -وكتابياً - بعض الأساليب التي كانت تستعمل من أجل الحصول على المعلومات، كان «حندياً وقحاً، لكنه ساذج نوعاً ما؛ حيث كان لا يدرك حقيقة الحرب الثورية إلى درجة أن نيته الحسنة كانت تعتبر مفاجئة لبعض محترفي السياسة الذين استغربوا عميق إيمانه بالمسيح».

إن قائد القسمة العاشرة للمظليين كان يعتمد على عالم لاهوتي -على المقاس - وهو الأب دولارو (delarue) الذي كان يوفر له ولجيوشه كل ما من شأنه أن يطمئنهم.

أما بخصوص الجنرال بيلوت (billotte) الذي قالت عنه جريدة لوموند: إنه مصنف كعضو مطلع جيداً على نقاط قوة وضعف العدو، كان يريد العمل بمواثيق وقوانين الصحافة والشرف، وهو كان ـ كما ذهبت إلى ذلك جريدة بروف (poeurs)- في حقيقته «رجلاً عسكرياً».

أما الجواب الطويل الذي خصه به ماسو يمكن تلخيصه في هذه الكلمات: «تفضل إلى هنا وستعرف ... إنك لا تفقه شيئاً في مجال الحروب الثورية».

إن عمليات التعذيب هي التي ستنقذ الأرواح البشرية من هذه الضفة أو من الضفة الأخرى، فهي «فعالة» كما يردد ذلك الأب دولارو في «وثيقة تشرح مزايا العملية لصالح المترددين» حيث ذهب يقول: «إنها تمثل وسائل فعالة حتى وإن لم يتعودوا عليها [...] فهي استنطاق باستعمال الضرب المبرح والغريزي، ولكنه فعال جداً [...].

إن المتهم لا يلوم إلا نفسه إذا لم يتكلم ويبلغ بالأخبار التي يعرفها بعد أن يكون قد اقتنع بما يجب فعله [...] ففي هذه الظروف الخاصة، وما دام أن الأمور باقية على حالها، يجب أن نذهب نحو تلك المهام الخاصة».

إن ماسو الذي رفض مقارنة تلك القنابل التي توضع في الأماكن العامة بـ «قصف الفقراء» انتهى به الأمر إلى أن يعدل عن أمره ويقبل أخيراً بهذا التشبيه؛ حيث يعتقد أن تلك العمليات التي يقوم بها رجاله تعد في الواقع كنوع من أنواع آلة «الديسيا» (DCA).

ولما انقلبت الأمور ضبطت ميكانيزمات آلة القمع وبعد تركيبها والموافقة عليها بدأت بسحق كل من كان أمامها بدءاً بماسو نفسه حيث استعملت في حقه تجارب التعذيب بالأسلاك الكهربائية (la gégéne) كي يطلع على مدى تأثيرها وخطورة مفعولها على جسم الإنسان، متناسياً بذلك أن المسجون لا يعلم إلى أي حد سينتهي به الألم؛ لأنه في غالب الأحيان شخص مضطرب ومقصى، وهذه حسب تصريحاته الخاصة ـ أكثر تطوراً من التي يعرفها ويقدرها، أو تلك التي لا يحس بها، والتي «تتكلم» عن عدم اللجوء إلى استعمال «القوة الكبيرة» لتخويف المتهم؛ لأنه سيكون في حالة نفسية مضطربة جداً أكثر خطورة من أثر الضرر على جسده.

جارمان تيليون التي حاولت أن تتحصل على نهاية عمليات الإرهاب، والإرهاب المضاد أُلصقت بها تهمة الخيانة والغدر، أصبحت الأمور الآن واضحة جداً؛ حيث اعتبرت عمليات التعذيب وسيلة فعالة

ولكنها ظرفية لدرجة أن تلك الإطارت التي ترفضها أو تتقاعس في استعمالها كان يتم إبعادها، حتى إن المصابين بمرض السل ينفذ في حقهم التعذيب بالأسلاك الكهربائية لكن بطاقة كهربائية خفيفة، حتى نتجنب «موتهم».

وبعد كل هذا ماذا تريدون أيضاً؟ كان ماسو ينظر ويراقب كل الحالات التي يشك فيها شخصياً، أما العربي بن مهيدي فهو من أدى بنفسه إلى الموت شنقاً، وهذا التصريح يستحق التقدير، وفيما يخص الحالات الأخرى فالأمور واضحة جداً، هي في منتهى البساطة مثل تلك الحالة الخاصة بموريس أودان، وهنا لا نستطيع أن نخفي عن أنفسنا أن ماسو «غش» على الأقل فيما يخص هذه النقطة بالذات حيث تقول الرواية: إن موريس أودان ذلك الأستاذ المساعد بجامعة الجزائر للعلوم، وهو الشيوعي «الذي لا يعتبر خطيراً» قد «قفز» من سيارة المظليين بالليل في منعرج الطريق، وإن العريف الذي كان يقله على متن السيارة نحو «مكان استنطاقه» قد اتخذ في حقه عقوبة لعدم يقظته وانتباهه كلفته أربعة أيام سجناً.

هذه هي الأمور بكل بساطة، وإنها لأمور مؤسفة حقاً؛ لأن هذه القضية دفعت بالبعض أن يشك في أن الجنود التابعين لمصلحتي يقودون بسرعة فائقة وأنه من المفروض البحث عنهم ومعاقبتهم، وهنا أود أن أقرر شيئاً وهو: أننا كلفناهم بمهام أشد خطورة، تلك هي الكلمات التأبينة القصيرة جداً مثلما كان الشرح قصيراً جداً كيف لهؤلاء المظليين الذين يعرفون كل شيء أصبحوا فجأة لا يعرفون أي شيء حتى مكان موريس أودان؟

لكن الجنرال ظل يظن أنه لا أحد بإمكانه أن ينال منه بالقوة حتى وإن كان قد خسر معركة الجزائر في عام 1957م، ولما كان له فيها النصر تنفست كل فرنسا الصعداء إلى درجة أن كل «السلطات العليا للبلاد ـ لتلك الفترة الزمنية» التي نصبته في هذه المهام ـ قامت بتهنئته معتبرة إياه ذلك الكليمنسو صاحب القدم الصغير، وحثته على بذل المزيد من الجهد، وكيف لها اليوم أن تلومه على استعماله لكل هذه الإمكانات؟!

مرة أخرى ها هو جاك ماسو يبرهن رغم الأسطورة التي ولدت بتاريخ 13 مايو 1958م أنه في مجال «السياسة» أقل من نظرائه العسكريين المتواجدين بالجزائر، فهو لم يتقلد لا منصب رئيس المجلس، ولا وزيراً للحرب، ولا وزيراً مقيماً بالجزائر.

وإن وضع اليوم رجليه داخل تلك الصحون القديمة، لكن علينا أن نفهم أنه ليس هو الذي قام بطبخ الأكل المتواجد بها.

* * *

جارمان تيليون: التعذيب[1]

في كتاب عنون بـ «معركة الجزائر الحقيقية» كنتم قد قمتم بوضع عنوان صغير واقتصر على هذا التساؤل: كيف لنا أن نقوم بمغالطة العدالة؟ ضمن رسالة كنتم وجهتموها لي كان موضوعها طلب وقف عقوبة الإعدام في حق بنتين صغيرتين.

ولكن لا أظن أنني كتبت هذه الرسالة في يوم من الأيام! وعلى كل حال فإنني أتحمل مسؤولية محتواها؛ لأنه بالنظر إلى تلك الظروف السيئة والضخمة التي تسببتم بها لمحيط عملكم ومصلحتكم يمكن أن أكون أنا كاتبها.

أما اليوم فلا نلومكم بسبب أمركم بحماية عمليات التعذيب؛ لأنكم تفتخرون بذلك وتجهرون به كتابياً، وما لم تتطرقوا إليه في كتاباتكم هذه هو درجة انتشار هذه الجريمة بالقطاع الذي كان يقع تحت تصرفكم، إذا ما علمنا أن الأمين العام لولاية الجزائر بول تياتجن (paul tietgen) كان قد أحصى ما لا يقل عن ثلاثة آلاف وأربعة وثمانين مفقوداً في مدينة واحدة في أقل من عام واحد، وكان هؤلاء الثلاثة آلاف وأربعة وثمانون رجلاً وامرأة قد تم توقيفهم رسمياً من طرف مصالحكم، وفي أغلب الحالات لا نعثر على الجثث، وقد يوجد منها جثث بعض المساجين الذين سلموا وهم أحياء إلى العدالة بعدما

(1) رسالة موجهة إلى جاك ماسو، نشرت في جريدة لوموند بتاريخ 24 نوفمبر 1971.

انتزعت منهم معلومات واعترافات جنائية عن طريق التعذيب.

أقول: هذا لأنني كنت متواجدة بالجزائر بتاريخ 25 جويلية 1957م عندما تم تنفيذ حكم الإعدام بواسطة المقصلة في حق المغتال المتهم أميدي فروجر (amedei froger) المدعو: بداش بن حمادي (badéche ben hamadi) دون وجود أية أدلة تدينه سوى تلك الاعترافات التي أخذت تحت التعذيب والتي فندها فيما بعد.

صرح هذا العامل بالميناء خلال محاكمته العلنية: «أن المعدن يمكن طيه وكذا الحديد يمكن تذويبه، ولكن ماذا سنفعل بالرجال وقت الشدائد» فحسب معلوماتي الخاصة يوجد على الأقل أربعة جزائريين اعترفوا تحت التعذيب بأنهم هم الذين قاموا بهذا الاغتيال، وسياسة الجنرال ماسو كانت ترتكز أساساً على «مغالطة العدالة» ليس إلا...

إن تلك النهاية الكارثية كانت هي الإجابة على الأساليب غير الإنسانية التي قمتم باستعمالها؛ لأن الأمم بدأت اليوم ـ تعرف بفضلكم شخصياً ـ أنه من أجل أن ننتصر بهذه المقاطعة بـ «معركة الجزائر يجب علينا أن نترك مقاطعة كاملة للضياع».

* * *

جاك ماسو: أنا من سمحت بها[1]

إن رسالتي التي استلمتها هذا الصباح وكانت لي فرصة الاطلاع عليها عبر الصحف للأربعة وعشرين ساعة الماضية لن يجعل صداها مني شخصاً مذنباً؛ لأن كل الشكاوى التي تحتويها هي في الواقع قائمة على تصريحات خاطئة، إن المجال الضخم الذي أنشئ بمحافظة الجزائر، لم يكن إلا للعمل الإرهابي لجبهة التحرير الوطني حيث لم أطلب الحد من تفاقمه.

أنا لا أتباهى أو أفتخر بأنني أمرت وحميت عمليات التعذيب؛ حيث أعتبره أذى ويجب أن أشرح موقفي وأني سمحت بذلك بهدف تجنب مرض آخر أكثر خطورة وأسى على المجتمع، وهو تلك الاغتيالات عن طريق قنابل صديقك ياسف سعدي التي خلفت عدداً كبيراً من الضحايا الأبرياء وجد من بينهم بنات صغار ونساء وأطفال.

إني أعطيت في الصفحة 173 من كتابي حصيلة الضحايا لفترة الثلاثي الأول من سنة 1957م، أما فيما يخص حصيلة جبهة التحرير الوطني فأرقامها مستنسخة من وثيقة صادرة عن أرشيف ولاية الجزائر.

من جهة أخرى أظن أنك تشكين في نزاهة بول تايتجن بما أنك تجعلين من رقمه «ثلاثة آلاف وأربعة وعشرين مفقوداً» رقماً آخر

(1) جواب موجه إلى جارمان تليون في 28 و29 نوفمبر 1971م.

يساوي ثلاثة آلاف وثمانين رجلاً و امرأة اعتقلوا رسمياً، ولكننا لم نعثر على جثث الكثيرين منهم، وما عدا هذا العدد غير الدقيق لا يمكننا أن نتكلم عن المفقودين.

أما تداعيات اغتيال آميدي فروجر الذي وقع بتاريخ 28 ديسمبر 1956م فإنها لا تتعلق على الإطلاق بمهام من هم تحت مسؤوليتي؛ حيث حدث ذلك وأنا لم ألتحق بعد بالجزائر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن مهمتي ـ وقت وقوع الاعتداء ـ لم تكن تندرج ضمن مهام القمع وإنما كانت تحمل صفة الوقاية ضد تلك الجرائم التي أنت اليوم ترفضين بشدة الاعتراف ببشاعتها.

إن سجن بربروس أين أعدم عدد قليل جداً من السفاحين ممن حكم عليهم بالإعدام ونفذ في حقهم هذا الحكم عن طريق المقصلة من طرف العدالة المدنية هم كلهم تحت تصرف السلطات المدنية، ولم يسبق لي أن وطئت رجلاي هذا المكان، هذا مع أني كنت أتدخل كثيراً لإيقاف عمليات التنفيذ التي كانت تحدث في حي القصبة المجاور.

وهكذا كان جواب تلك النهاية الكاريثية لتلك الإمكانات الضخمة كتبتي في رسالتك «لأن الأمم بدأت اليوم تعرف ـ بفضلكم شخصياً ـ أنه من أجل أن تنتصر بـ «بمعركة الجزائر الحقيقية» عليك أن تترك مقاطعة بأكمها للضياع...».

هذه الجملة الأخيرة من رسالتك التي لم تنشرها كل الجرائد أود أن أضعها تحت أعين القراء كي تتيسر لهم فرصة الحكم مثلي على إيمانك السيء وخاصة إن كانوا قد عاشوا بالجزائر في فترة نهاية عام

1957م والأيام الرائعة وجو الأخوة الذي ساد المنطقة بعد تاريخ 13 مايو 1958م.

وعلى ضوء هذه المبادرة التي قمت بها والتي كان من واجبي أن أزيح عنها ستار السرية يؤسفني كثيراً أن أسجل أنك تعتقدين أن الاستقلال ما هـو إلا «نهايـة كارثيـة» حتى وإن كان حقاً كذلك؛ فإنك أنت أيضاً ساهمت كثيراً في ذلك.



جرمان تيليون: التركيبة[1]

1 ـ لما نفذت العمليتان الأوليان من أحكام الإعدام في حق القـوميين الجزائـريين يوم 19 جوان 1956م لم يحصل آنذاك أي عمل لجبهة التحرير الـوطني بمدينـة الجزائـر؛ لسبب بسيط وهو أن الجبهة لم تكن تملك آنـذاك ولا قنبلـة واحـدة، وفي صـبيحة ليلـة تنفيذ هاتين العمليتين وقعت أولى الاعتداءات على الجمهور بواسـطة مسـدس وكانـت الحصيلة سبعة وأربعين ضحية فرنسية بين قتيل وجريح مقابل قتل إرهـابيين جزائـريين اثنين أحدهما يدعى عاشور وهو يسكن في شارع تيباس.

بعد هذا التـاريخ بخمسـة أسـابيع أي: في 10 أوت 1956م انفجـرت بـالجزائر أول قنبلة للإرهابيين، ولكنها كانت قنبلة فرنسـية، وكـان مكـان انفجارهـا بعنـوان 3 شـارع تيباس (thébes) وخلفت رسمياً خمسة عشر قتيلاً (عدد القـتلى وصـل في الحقيقـة إلى ستين شخصاً) بينهم كثير من النساء والأطفال، لم يحصل وقتها أي اعتقـال بـالرغم مـن أن كل الناس بمدينة الجزائر كانوا يعرفون منفذي هذه العملية قبل أن يقـوم أصـحابها بالكشف عن أنفسهم وتبنيها، اغتيـل أحـد منفـذي العمليـة فـيما بعـد عـلى يـد أحـد السكان المنكوبين إثر الاعتداء، ثم قبض على الآخر وحوكم وأعدم.

(1) جواب جرمان تيليون في 28 و 29 نوفمبر 1971م.

وفيما بعد أصبحت الاعتداءات كرد على عمليات الإعدام، وربما كان يكفي إيقاف تنفيذ أحكام الإعدام في حق المساجين ـ والتي وصلت إلى عدة مئات ـ حتى تتوقف تلك الاعتداءات العمياء بالمدن، ولكن من كانت لهم رغبة في ترهيب السكان الأوربيين بمدينة الجزائر ـ من أجل استعمالها ككبش فداء ضد الجمهورية ـ فضلوا رفض كل طلبات العفو التي كانت تصلهم.

2 ـ عكس ما يعتقد الجنرال ماسو إنني أثق كثيراً في نوعية ونزاهة تلك المعلومات المقدمة من طرف بول تيتجان (paul titgen) لأن الثلاثة آلاف وثمانين مفقوداً الذين تتكلمون عنهم اعتقلوا وأعدموا كلهم، وتصريح في هذا الصدد يقصد ببساطة بعض الحالات فقط التي عثر فيها على جثث الذين أعدموا، ولو أنكم تعتقدون أن في مثل هذه الحالات قد يحصل للسجين أن يقتل أثناء عملية فراره من السجن أو أنه يحرق نفسه باستعمال سيجارته ويموت في زنزانته.

3 ـ باداش بن حمادي الذي أعدم بواسطة المقصلة من دون أدلة سوى تلك التي انتزعت منه بشتى طرق التعذيب كان قد اعتقل بتاريخ 25 فبراير 1957 وبالضبط في تلك الفترة الزمنية التي كان فيها الجنرال ماسو قد التحق فعلاً بمنصبه الجديد بالجزائر حيث إنه باشر مهامه بدءاً من 7 جانفي 1957م.

أحد الذين يشتبه في أنه شريك باداش في هذه الجريمة تم اعتقاله في نفس الفترة وحوّل إلى سجن بربوس في تلك الظروف السيئة مما أدى به إلى الوفاة خلال يومين فقط من تواجده بزنزانته.

4 ـ التقيت برئيس جبهة التحرير الوطني بمنطقة الجزائر ياسف

سعدي للمرة الأولى بتاريخ 4 جويلية عـام 1957م حـدث ذلـك وأنـا أقـوم بزيـارة لكـل سجون الجزائر؛ حيث كنت أرافع عنـه صحبة لـويس مـارتين شـوفيي (louis martin chauffier).

توصلت لجنة تحقيق دولية ومن خلال هـذا التحقيـق بالـذات إلى تلـك القناعـة (ويالها من قناعة) أن استعمال تلك الأساليب من التعذيب كـان عامـاً، عنـدها وقفـت وتأملـت في النتـائج المرتبـة عـلى اللجـوء لمثـل هـذه الوسـائل الوحشـية والدنيئـة في التعذيب؛ كونها هي التي حفزت الحشـود الملتحقـة أخـيراً بـالثورة أن تنخـرط فـوراً في صفوف حزب جبهة التحرير الوطني؛ وكان اعتقادي آنذاك بأنـه مـن الشيء الكـارثي أن نستمر في قتل الآلاف من الشباب في حرب لا يعرف أحد مخرجاً لها.

حينما التقيت ياسف سعدي للمرة الأولى أبلغتـه بمـدى تـأثري مـن الهلـع الـذي أحدثته تلك الاعتداءات وبمـا أنـه قبـل هـذا اللقـاء كـان مضـطرباً جـداً ومنزعجـاً مـن المخلفات الأليمة التي تبعتها، أقسم باليمين أمامي على أنه لن تستهدف مستقبلاً هذه العمليات مواطني الجزائر، ووفى بوعده في اتخاذ كل الإجراءات اللازمـة لتجنـب وقـوع ضحايا آخرين وكان لي لقاء آخر، ولكن هذه المرة كان بطلـب مـن الحكومـة الفرنسـية من أجل محاولة تنظيم لقاء يجمع بين مسؤولي البلدين.

5 ـ أنا أعرف كثيراً من الجزائريين ولكن لا أحد من هـؤلاء الـذين التقيـتهم كـان يعتبر تقبيلات 16 مايو مجرد مسرحية هزلية من العيـار الثقيـل، فهـم كـانوا يفضـلونها على الأصوات المسجلة في المذياع والراديو.

6 ــ على اعتبار أن الخيارات السياسية للجزائر تهم فقط الجزائريين ولا تهم أحداً غيرهم بما في ذلك المتحدثة؛ فإن ذلك لم يكن في يوم من الأيام من بين اهتماماتي وانشغالاتي، وبالمقابل لقد عملت جاهدة من أجل الحفاظ على أرواح الأشخاص ــ فرنسيين كانوا أو جزائريين ــ ووفّقت كثيراً في ذلك، ومن أجل كل هذا واجهت الصعاب والأخطار.

* * *

جاك ماسو: باسم الفعالية[1]

منذ فترة زمنية غير بعيدة أثارت مقالات صحفية وملصقات وثائقية سرية ورسائل، وفي الفترة الأخيرة ظهر كتابان وتردد كلام داخل أوساط الرأي العام بمناسبة صدور كتابي المعنون « «معركة الجزائر الحقيقية» مفاده: أن القسمة العاشرة للمظليين والعبد الضعيف أصبحنا معاً متهمين بجرائم حرب، وهم يذكرون في هذا المجال حسب ما صرح بذلك بعضهم تلك المآسي القاسية للقيسطابو (le gestapo)» على وجه التشبيه حتى ذهبوا يعتقدون أنني مدحت عمليات التعذيب[2] التي حصلت بالجزائر وأنني أتباهى وأفتخر بأنني كنت من مستعمليها.

كان قراؤكم قد اطلعوا على كتاباتكم المختلفة كما أن معاونكم السيد بلانشايس هو الذي أخبرهم في شهر نوفمبر الماضي بمحتوى كتابي، أنا لا أشك أنكم من باب اهتمامكم بالإعلام ستنشرون اليوم هذه الرسالة التي من واجبي أن أرسلها لكم.

من غير الممكن أن ألتزم الصمت طويلاً أمام هذه الحملة التي تهدف إلى تضليل أولئك الذين لم يعرفوا لا الاستعمار الألماني ولا

(1) رسالة نشرت في 22 مارس 1972م.

(2) إن الناس ذوي النوايا الحسنة لا يعتقدون أن استعمال كلمة «مدح» تعني «التمجيد» وعلى هذا الأساس أعتقد جازماً أن الكلمة استعملت في مكانها الملائم لها من طرف الذين قاموا بمهاجمتي.

حرب الجزائر بسبب سنهم حيث يمثلون لقمة سهلة يبحث عنها الكثير.

أتحدى أي أحد بإمكانه أن يجد في الأربع مائة صفحة التي يحتوي عليها كتابي مجرد عبارة تدل على الكبرياء أو الرضى، بل بالعكس إنني عبرت عن ضميرنا الذي يؤنبنا وترددنا أمام تلك المهام التي كانت منوطة بنا.

كان لي أن تدخلت مراراً حتى لا يشك أحد في الطابع الحقيقي لمهمتنا، وكذا الفضاء الفكري الذي كنت أود أن تؤدى فيه وهو البحث عن شبكات الإرهاب مع الحفاظ على كرامة الإنسان حتى لا تحطم شخصيته كما هو معمول به في دول أخرى.

يحتوي كتابي على نسخة مأخوذة من إعلان 9 مايو 1957م التي تتحدث عن تجاوزات مختلفة حيث كتبت أقول: «من أجل الكف عن هذه التجاوزات يجب أن نقوم بجهد فردي وجماعي، وحتى لا يحصل اختلال ـ على أي مستوى ـ كان، على كل مظلي القسمة العاشرة أن يشعر بتضامنه مع الحركة التي يقوم بها كل واحد من زملائه، وأن يعتقد ويقتنع أنه من واجبه المطلق أن يبلغ عن كل شخص قذر وسافل مهما كان نوعه ....».

من الصعب جداً أن أكون أكثر وضوحاً.

لقد أعطيتم مكانة خاصة لكتاب السيد فيدال ناكي (vidal - naquet) الذي أخشى أن يكون قراؤه شعروا ببعض الامتعاض بسبب ذلك الشريط الخاص بالغلاف الذي كتب عليه «ضد ماسو» (l´anti - massu) فهو يعتمد على وثائق كثيرة يتهم فيها فرنسا بقبولها ممارسة

أشكال العنف غير القانوني، كما أنها تعطي مبررات كافية لما ذهب إليه إيفي كوريار (yves courrére) في كتابه «وقت الفهد».

«... كل الناس متهمون وكلهم مسؤولون عن قضايا التعذيب التي أيرقت دماء الجزائريين، كل السياسيين الذين كانوا يشغلون مناصب قيادية آنذاك، وكل الضباط الذين شاركوا في معركة الجزائر وجنودهم معنيون بهذا الأمر، فمن غير القانوني والمعقول إلحاق المسؤولية بهذا المسؤول دون ذاك، نحن كلنا مسؤولون بما في ذلك العبد الضعيف والثلاثة ملايين من الشباب الذين أرسلوا للدفاع عن الجزائر هم كلهم وأولياؤهم يعلمون ذلك.

إن السيد فيدال ناكي لا يبحث بتاتاً عن الإجابة عن ذلك السؤال الحقيقي وهو: كيف أمكن للسلطات العليا للدولة من حكام وبرلمانيين وقادة عسكريين وشخصيات فذة ومتنوعة وقضاة، ورجال دين أن يوافقوا على هذه الأساليب الاستثنائية؟!».

أود أن أذكر هنا بمقال رائع للسيد لويس تيرينوار (louis terrenoire) الذي نشر في جريدة كارفور (carrefour) في شهر أفريل 1957م، والذي لم يكن صاحبه من المتحمسين للدفاع عن عمليات التعذيب، وقام بالتعليق عن بعض التقديرات التي يستحسن قراءتها ببعض التمعن.

فبعد ما أوضح هذا الأخير أن سرعة تحريات مصلحة الاستعلامات لرجال الأمن هي التي كانت وراء تفكيك شبكة واضعي القنابل بالجزائر وبالتالي اعتقالهم، ذهب يكتب: «اليوم ـ وهذا واقع

ملموس ـ لا مكان للموت بشوارع الجزائر كتلك الأيام التي مضت وبمعنى آخر ـــ وهذا ما يجب قوله ـ أننا متضامنون مع موريس جارسون (moris garçon)» عضو لجنة الحماية عندما يصرح: «قد يحصل في حالات طارئة ـــ والوضعية التي تسود الجزائر هي إحداهن ـ أن يصبح لزاماً علينا أن نلجأ إلى اتخاذ إجراءات خارج إطار القانون العام في ظروف محدودة جداً تمليها علينا المصلحة، ولكن علينا أن نعود بسرعة إلى الوضع الذي يخضع للقانون والشرعية».

بعد ذلك يذكر السيد تيرينوار بمقولة فرانسوا مورياك (francois mouriac): « لسنا أكثر سواداً من الآخرين، إن حرب الموالين التي فرضت علينا... لا تمت بصلة للقوانين التقليدية ولا حتى للمدونة القانونية التي تفصل في الخلافات بين الأمم المتحضرة».

وكتب السيد لويس تيرينوار في ختام مقاله يقول: «إن بيان رسالة القوات العسكرية الذي يعتبر ذا قيمة ثقافية وأخلاقية عالية قد قام بطرح السؤال في هذه الصيغة: مقاومة خلايا جبهة التحرير الوطني دفعت بالضابط إلى أن يقوم في أغلب الأحيان بدور الشرطي البسيط...

إن السلطة المدنية كانت غير قادرة على ضمان سير الاستعلام السياسي للعدالة، ووجدت الأمر ملائماً في أن تتولى هذه المهام جماعة العسكريين حتى وإن تطلب ذلك ـ فيما بعد ـ اتهامهم بالقسوة».

وعندما نقرأ ما كتب اليوم لا نستطيع أن نقول أكثر مما قيل... فقد مضت خمسة عشر سنة.

هل يمكننا الاستنتاج أن السلطات المسؤولة الحالية كانت قد

فكرت بصفة مغايرة وأن بإمكانها مواصلة دعمها اللامشروط وثقتها الكاملة وتشجيعها في مختلف المناسبات مكافأة للجيش وقادته؟

بالطبع نعم؛ ولماذا دفعت هذه الموافقة السيد موريس قارسون (moris garçon) ليسميها بـ «الإجراءات الخارجة عن نطاق القانون العام؟».

وهنا يظهر تحليل السيد فيدال ــ ناكي غير ثابت وغير مفهوم حيث إنه يدعي أنه وصل إلى الإجابة الصحيحة بتصريحه أن تلك الإمكانات غير العادية التي سخرت لاستنطاق المعتقلين كانت قد استعملت فقط من أجل «إضعاف أولئك المنشقين عن هذه الشعوب المستعمرة، الباحثين عن التخلص من السيطرة الكاملة التي تفرضها عليها شعوب متطورة».

إن الجواب الصحيح هو غير ذلك، حيث يجب أن نبحث عنه في تلك العوامل التي سيطرت على حرب الجزائر والتي يطمح المعارضون في طمس معالمها مع مر الزمن حتى تذهب بها رياح النسيان: إنها لهمجية غريبة تلك الأساليب التي لجأت إليها جبهة التحرير الوطني من أجل تدعيم صفوفها بحشود من المسلمين جندوا للدفاع عن القضية الجزائرية، وهي تعتبر وحشية لا تغتفر حيث شاهدنا أكثر من خمسين مسلماً يهاجمون ويضربون من طرف أروبي واحد؛ وكان الكلام لا يدور سوى عن تلك الأنوف المقطوعة، والأفواه المفتوحة، والبطون المبقورة والمنزوعة الأحشاء لأولئك المسلمين الذين اتهموا باللامبالاة، أو أنهم كانوا يدخنون، وهذه الأمور يتجاهلها من يهاجموننا وهم الذين يدعون أنهم دعاة حقوق الإنسان (رغم كل ذلك فهم يتهموننا بالعنصرية!) في

حين أنهم التزموا الصمت حيال جثث الموتى من جنودنا التي نعجز عن وصف ما وجدناها عليه.

حقيقة حصلت من جانبنا أمور خطيرة ومؤسفة ـ كما نبهت على ذلك ـ ولكن تلك الغيرة والانفعال اللذين أبداهما أصحاب الإشاعات لصالح جبهة التحرير يتناقض مع سكوتهم غير المفهوم، وعدم اهتمامهم بشأن الآلاف من المزارعين الذين نُفذت في حقهم مجازر بمزارعهم، وأولئك المعلمون والموظفون والتجار الصغار و«الأقدام السوداء» الذين عذبوا ثم ذبحوا.

حتى الأطباء أيضاً ـ وبالخصوص الدكتور ميلياز (milliez) ـ لم أتذكر ولو مرة واحدة أنني سمعت أصواتهم ارتفعت لتندد بالتعذيب الذي خضع له زملاؤهم في المهنة وهم الأطباء: ج . جوان (g. jouane) وتنوجي (tennodji) ونقاش (nakkache) وأ. بريشيت (A. brechet) ونذير (nadir) وكثير من أمثالهم خلال سنتي 1956م و1957م.

وأما فيما يخص الإرهاب بالمدن فلا أحد ممن عاش أحداثها يستطيع أن يتخيل كم كان كبيراً حجمه وأثره على عاصمة كبيرة مثل الجزائر، وتلك هي مخلفات ذلك الإرهاب الذي «تناساه» خصومنا كي يتسنى لهم الحديث فقط عن بطولة المعارك لمقاومي جبهة التحرير الوطني ضد القمع الفرنسي.

أفراد مجموعتي ـ وأنا شخصياً ـ فقط هم المؤهلون للتصرف مع الثوار وهم يواجهون جيوشنا، وقد سقط العديد من هؤلاء تحت

ضرباتنا وقصفنا لهم ولمعاقلهم، كما حصل الأمر بالنسبة للجنود الذين كانوا يقاتلون داخل صفوفنا.

ليست تلك المعارك المباشرة والمكشوفة هي مصدر ردة الفعل، بل ذلك الرعب الذي اجتاح فرنسا بكاملها ودفع بحكومتها أن تطلب منا إيقاف المجزرة دون سابق إنذار.

ويبقى التصريح بأن ما قامت به الفرقة العاشرة للمظليين غير نافع بعيداً كل البعد عن الحقيقة.

أما الواقع فهو بخلاف ذلك؛ لأننا في ظرف عشرة أشهر فقط قفزنا إلى ضعف النتيجة التي كنا نبحث عنها؛ وذلك بقضائنا على الخوف الذي كان يخيم على الساحة، واستتباب الأمن بتقارب المسلمين والأوروبيين برجوع السلم إلى البلد.

إنني أحث جميع مراقبينا أن يرجعوا ـ وسأعمل دون هوادة على تحقيق ذلك ـ إلى تاريخ 16 مايو 1958م، الذي لن ينسى، وهو التاريخ نفسه الذي يزعجهم كثيراً إلى درجة أنهم يعتقدون أنها مجزرة كنا نحن المخططين والمنفذين لها.

إن الصور والأفلام والروايات المتعلقة بتلك الفترة لا تزال اليوم موجودة لتبرهن أن ذلك اليوم شهد شيوع مظاهر الأخوة والمحبة كما لم يحصل ذلك من قبل في الجزائر، وذلك يعد انتصاراً بالنسبة لنا، كما أحيلكم كذلك إلى تلك الاعترافات المؤثرة التي نشرت هذا الأسبوع في جريدة «اسطوريا مقازين» (historia magazine) والتي خصصت عنوانها لحرب الجزائر، حيث يروي رجل كيف كان هو وأبناؤه الثلاثة

ضحية قنبلة انفجرت داخل أتوبيس، ولكن هل كل هـذا لـن يكـون لـه قيمـة بالنسـبة لأولئك الذين يشوهون صورتنا بكل الطرق.

بالنسبة إلي أنا اليوم في انتظار تلك الأم أو الزوجـة التـي سـتأتيني لتلـومني عـما فعلت خلال تلـك السـاعات الرهيبـة مـن أجـل المحافظـة عـلى حيـاة أبنائهـا وزوجهـا وإبعادهم عن الموت أو منع بتر أحد أعضائهم، وتلك هي سعادتي حتى وإن لم أسـتطع نسيان تلك الصور التي تغزو ذاكرتي كلما أنبني ضميري عن موت أولئك الأبرياء الـذين لم يكن بوسعي إنقاذهم.

أمام السيل اليومي من الشتائم والكراهية التي يتسابق البعض في الإفصاح عنهـا خوفاً من بقائهم على هامش الحياة السياسية للأمة، كان على السـيد جـول روا (jules roy) أن يكون من بين الحضور حتى يسمع صوته؛ حيث وضع هذا الجانب من تـاريخ الأمة في المزاد العلني عكس ما ذهب إليـه السـيد فيـدال نـاكي (vidal naquet) الـذي حملني وحدي عبء كل تلك الأخطاء المرتكبة.

ففي سنة 1960م؛ أي: ثلاثة سنوات فقط بعد معركة الجزائر صدر لـه كتـاب عـن حرب الجزائر لم يتحدث فيه عن المهام التي قامـت بهـا الفرقـة العـاشرة للمظليـين ولا عليَّ شخصياً، ربما كان ذلك من أجل رد الجميل.

والغريب في الأمر أن جول روا سوّلت له نفسه بأن يشير بفعله هذا إلى أنـه لـولا ذهابي صدفة إلى التشاد في جوان 1940م لكنت ــ مـن دون شـك ــ قـد اخـترت أسـياداً آخرين... وأحسن ما فعل هو أنه ندم على تقديمه كتابه المحرج إلى ناشره مصـحوباً بتحـذير على طريقة طاليراند (talleyarnd) ومقولته المشهورة: «كل مـا كـثر عـدده أصـبح لا معنـى له».

في الختام أدعوكم إلى قراءة متأملة في هذه السطور التي كتبت في عام 1957م من طرف مقاوم كبير ومحترم جداً يسمى ريمي رور (remy roure).

... «إن الأمر لا يتعدى القضاء على المجرمين وشركائهم ومن يحفزونهم كي يتم ــ بكل الطرق ــ إرجاع الأمن واستتبابه بين الأوروبيين أنفسهم، أو بين الفرنسيين المسلمين داخل محيط هذه المدينة الكبرى التي عانت كثيراً من أثر الإرهاب والاعتداءات المتكررة.

ونظراً للوضع الخاص كان يجب اتخاذ إجراءات خاصة، وهذا ما حصل فقد كان لزاماً أن تعود الأمور بسرعة إلى وضعها الطبيعي وإن شاء السفاح أن يبادروا ليبدؤوا؟... لا يمكن لفرنسا أن تحزن أو تستحي مما فعل جنودها في هذه المعركة والتي بسبب التعصب الأجنبي ـ كما يعلم الجميع ــ بدأت بالمجازر واستمرت في عمليات القتل البشعة».

* * *

بيار فيدال ـ ناكي: الجريمة والمجرمون[1]

1 ـ شهدت فترة الاستعمار الألماني وكنت مستاء لما حصل من رعب خلال حرب الجزائر.

كنت حقيقة أسكن في باريس وليس الجزائر، ولذلك لم تكن لي تلك الخبرة المباشرة لأتعرف على ما حصل في أوشويتز (auschwitz) أو بوشوالد (buchenwald) وذلك لا يمنعني من معرفة ما حصل هناك مثل ما حصل كذلك بالجزائر أو بالبليدة.

إنني مدرك جداً ـ وأتمنى أن يوضع في الاعتبار كوني أستاذاً في مادة التاريخ ـ لما حاولت الوصول إليه في كتابي الذي يحمل عنوان: «التعذيب في الجمهورية» حتى تعلم الأجيال الصاعدة أن كل ما حصل في فترة ما بين 1954م و 1962م يسمح لنا بمقارنته بما حصل من الفظاعات الأكثر سوءاً للقيسطابو (gestabo)، وللتذكير فإنني لست صاحب هذه المقارنة، ولا أول واحد قام بها حيث حصل ذلك الشرف على سبيل المثال بداية من عام 1955م للسيد جون ما يراي[2] (jean mairey) هو الذي تقلد منصب محافظ لدى الجمهورية ومدير الأمن

---

(1) جواب لجاك ماسو في 22 مارس 1972م.

(2) هذه المعلومة مأخوذة من تقرير ورد نصه كاملاً في كتابي المعنون: «مصلحة الدولة» (la raison d´etat) منشورات مينوي (minuit) 1962.

الوطني، ويعد أيضاً من قدامى المقاومين.

إن كتابي موجه لمخاطبة عقل القارئ وليس عاطفته، وفي هـذا المجـال لا يفـوتني أن أشكر جزيل الشكر الجنرال ماسو عـلى تلـك الوثـائق والمراجـع التـي سـاعدت عـلى كتابته حيث وصفها بـ«الكثيرة» وفي نفس الوقت هو لا يعترض على أي حدث من تلـك الأحداث[1] التي تطرقت إليها في كتابي.

حقيقة؛ هذا الكتاب يتعدى بكثير شخص رئيس القسـمة العـاشرة للمظليـين ومـا قام به، وهو ـ أي: الكتاب ـ أحببنا أو كرهنا أصبح رمزاً.

2 ـــ إن الجنرال ماسو يتكلم لنا اليوم عن «تردده» وعن «حيائـه» حيـث يـدافع عن فكرة أنه لم يشد بمزايا التعذيب والمجازر، ولكن يجـب علينـا أن نقـرأ كتابـه بكـل تمعن كي نكشتف شيئاً آخر بعيداً كل البعد عن رواية انتزاع ضرسه، يجب علينـا القيـام بقراءة جيدة للصفحة رقم 294 على وجه الخصوص، إن تصـفيات جسـدية تمـت تحـت تغطية الصحافة تم تحويلها إلى مخلفات معارك، من ذلك: ما قامت به سيارة من نـوع «جيب» (jeep) من الدرجة الرابعة أو الخامسة من تصوير سـيناريو إحـدى العمليـات ونشر الصورة المحصل عليها في الجرائد في اليوم الموالي.

---

(1) فيما يخصني أنا لا أجيب على تصريحات الجنرال ماسو فيما يتعلـق بـالجو الأخـوي 16 مـايو 1958م؛ لأن جارمان تيليون هي التي قامت بذلك، وقد فعلت ذلك على أحسـن وجـه ممكـن؛ كـما نشر في جريدة لوموند بتاريخ 28 و29 نوفمبر 1971م.

واليوم ها هو الجنرال ماسو يتناسى كل هذه الأفعال من أجل التنديد بتلك «الجرائم البشعة التي اقترفت على يد جبهة التحرير الوطني».

إن الجرائم التي قامت بارتكابها جبهة التحرير الوطني تبقى في حد ذاتها جرائم، وأنا لا أريد إخفاء ذلك، ولكن هل يتذكر الجنرال ماسو تلك الصور المأسوية التي تعود لأولئك الأطفال الصغار الذين تعرضوا للمحرقة، أو تلك البنات الصغار اللواتي اغتصبن، أو بعض المساجين الذين ذبحوا بخنجر المطبخ، أو المشتبه فيهم الذين رمي بهم من الهيليكبتر أو الطائرة.

إذن هذا ما كان ـ من دون شك ـ يسميه الجنرال ماسو «بعدم الاستهانة بكرامة الإنسان».

وهذه الجرائم ـ التي كنت بالأمس فقط أجمع حولها شهادات لا يرقى إليها الشك ـ كثيرة جداً إذا حاولنا أن نقارنها بتلك الجرائم المتعلقة بالمتمردين الجزائريين وأقدم منها بكثير.

أيها الفرنسيون! نحن بالدرجة الأولى مسؤولون عن كل هذا.

3 ـــ مرة أخرى ها هو الجنرال ماسو يبرر التعذيب بالإرهاب، وأنا أعلم جيداً ما يوجد من حقيقة بسيكولوجية لذلك «التبرير» الذي قام به.

أنا شخصياً تحدثت في كتابي عن رد فعل الجنود أمام «جثث أصدقائي وأعضائهم المبتورة» لكن لنفسح المجال لمؤرخ معروف ـــ وهو يتناول القضية من بعيد ـ أن يذكرنا أن عمليات التعذيب مورست قبل «معركة الجزائر» وحتى قبل حرب الجزائر نفسها حيث كانت هذه

الأساليب معروفة، فقد كتب المفتش العام ويليوم (wuillaume) ـ الذي يدير اليوم سلك المفتشين العامين على مستوى وزارة الداخلية ـ مقترحاً طالب فيه بالمصادقة على عمليات التعذيب بصفتها «ممارسات قديمة» حتى إنه في عام 1951م تساءل بوردي (bourdet): «هل يوجد القيسطابو الفرنسي بالجزائر؟» ويجعل مرة أخرى الإرهاب الممارس من قبل الفرنسيين في مقابل قنابل الجزائريين من غير أن يكلف نفسه عناء الرجوع إلى «تاريخ هذا الشعب» والذي هو في الحقيقة معروف من طرف الجميع.

4 ـــ حاول الجنرال ماسو ـ وهو يرتكز على منشور 9 مايو 1957م ـــ إقناع من كان يخاطبهم بأنه «لا مجال للتغطية على تلك الممارسات التي تمس بمبدأ المساواة بين السكان، أو طمسها على كل المستويات» حيث كان يعتقد أن من واجبنا المقدس أن نبلّغ عن كل شخص سافل مهما كانت مكانته.

هذا شيء رائع بالنظر إلى كل تلك المجهودات التي بذلها محرر هذا المنشور للدفاع ـ أمام عدالة متخاذلة وغير عادلة ـ عن ذلك المجرم الذي قام بخنق موريس أودان، فهل لم يكن هنا القاتل سفاحاً والجريمة المرتكبة «جور وظلم؟!».

5 ـــ في رسالته هذه يركز الجنرال ماسو على شهاداة اثنين من قدماء المنفيين الذين وافقوا على عمله، ومن جانب آخر يتأسف ـــ حسب ما جاء في كتابه ـ من تصرفات موظفين ساميين اثنين وهما المحافظ: جيل (gill) والسيد: بول تيتجان (teitgen) اللذين عارضاه وضايقاه بسبب «تضمرهما وامتعاضهما من عمليات النفي» ربما فعل ذلك ليوحي لنا

أن هناك «منفيين صالحين ومؤيدين» ومنفيين «غير صالحين ومعادين».

6 ـ عكس ما يعتقد الجنرال ماسو، إن التعذيب ليس ذلك الداء الذي نستطيع حصر وقوعه على فئة معينة من «المذنبين» الذين يتم اختيارهم مسبقاً؛ فقد انتقلت العدوى من الجزائر إلى فرنسا، وكان ذلك حاضراً في «معركة باريس»؛ أعني: ما مورس ضد الجزائريين خلال مظاهراتهم بفرنسا يوم 17 أكتوبر 1961م.

عنوان كتابي هو «التعذيب في الجمهورية» وليس «التعذيب داخل القصبة» وأنا لا أظن أن كتابي تجازوه الزمن حيث إن التعذيب الذي كان مسلطاً على القوميين من الجزائريين ها هو اليوم يطال حتى أعضاء المنظمة العسكرية السرية (OAS).

قمت مع أصدقائي بالتنديد ضد كل هذه الأشكال من الجرائم الجديدة وبالمقابل التزم ماسو الصمت؛ لأنه كان لا يهتم بمصير أولئك الضحايا من الجزائريين وما عليه إلا أن يفكر على الأقل في ضباطه وجنوده الذين ـ حسب الكلمة التي أطلقها النقيب استوب (estoup) خلال محاكمة الملازم قودو (godot) في يوم أول أوت 1962م ـ لم يودوا «الإساءة للغير دون جريمة» فقد أراد هؤلاء المعذبون الانتقام من ذلك الشيطان الذي أراد أن يضعهم في جهنم.

7 ـ إن هذا المنطق الجهنمي لا يخفف شيئاً من مسؤولية من أعطوا أو أوصلوا أوامر التعذيب.

إن ألمانيا ما بعد هتلر عرفت حوار الضمير الذي لخصه كارل

جاسبارس (karl jaspers) في شولفراج (schuldfrage)[1]. أنـا لم أكتـب أبـداً أن فرنسـا بأكملها تقبلت التعذيب، وحتى وإن حصل ذلـك فأنـا أعتقـد أن لا شيء كـان سـيتغير بالنسـبة لمشـكل المسـؤوليات الشخصـية، كـان هنـاك هتلـر (hitler) أو اسـتالين (ou staline) وكان هناك أيضاً من كانوا يعملون تحت أوامـرهم مثـل المقـدم إيشـمان، أو الضابط «أس أس بربي» (ss barbiet) وإذا قسنا درجة الذنب على أساس عدد الضحايا فإن الجنرال ماسو سيكون أقل جرماً من إيشمان، وأقل بكثير من كلوس بـاربي (Klaus barbie) فهو إذن ليس بالأكثر جرماً وذنبـاً، وذلـك مـا أوافـق عليـه دون تـردد، لكنـه حسب عبارة بول تهيبو الشهيرة: مجـرد عسـكري بـوليسي منفـذ مسـتعمل مـن طـرف حكومة فاشلة[2]، ولكن يوجد من بين المذنبين من يتقلـد أعـلى الرتـب، ويحظـى بكـثرة التكريم والتشريف، وذلك ما يجعله اليوم مستهدفاً.

* * *

(1) الذنب الألماني منشورات نصف الليل (minuit) 1946.

(2) روح (espoit) ديسمبر 1971م.

جول روا: معنيان للشرف العسكري[1]

جاء في رسالة الجنرال ماسو شيء من الشكوى والاتهام، وهـي الأسـاليب التـي لم أفهمها كيف لنا أن نفعل كل هذا لرجل مستقيم مثله، كله لطف ورشد وعقلانية؟!...

لقد بدت له إدانتي للكيفية التي أدار بها معركة الجزائر تحمل كثيراً من الإفـراط والتجـاوز إلى درجـة أن عبـارة «شيء مـن جهـنم فـوق الأرض» لرجـل الـدين بوينيـار (boegner) التي استعملها فيما يخص جزائر 1960م لم يظهر له ما تحمله من تجاوزات وإفراط؛ كما هو الشأن بالنسبة لما وقع على المضطهدين، وإن كان الجنرال ماسو يعتمد دراسة مذكرات طاليراند (talleyrand) التي قـام باستعراضـها، فإنـه سيكتشـف جملـة أخرى تقول: «إبـان الثـورة لا وجـود للمهـارة إلا في الجـرأة، ولا وجـود للعظمـة إلا في المبالغة» ولكنني ـ مع الأسف ـ لست متأكداً مع أننـي بالغـت في محـاولتي الجريئـة اتهامك.

يعتقـد الجـنرال ماسـو كـما يصرح بـذلك هـو بنفسـه أن حياتـه كانـت مليئـة بالواجبات والكرامة والوفاء والإخلاص، وأن الحملة التي شنت ضد كتابه لا جدوى منها حيث لا معنى لها، وأن وجدانه أسطوري.

---

(1) جواب لجاك ماسو في 22 مارس 1972م.

ذلك ما يوضح جلياً أن فكرتي للشرف العسكري هي ليست نفسـها عنـد الجـنرال ماسو فالأمور بيننا مختلفة كثيراً.

* * *

شهادات ووثائق

بتاريخ 24 مارس قام بول تيتجان الأمين العام لولاية الجزائر بتبليغ الوزير المقيم بالجزائر روبير لاكوست رسالة استقالته من منصبه والتي قوبلت بالرفض، هذه الرسالة كانت تهدف إلى إعلام الحكومة بصفة رسمية عن تصرفات الجيش بمدينة الجزائر، ولكنها بقيت تتميز بالسرية التامة إلى أن ظهرت بصفة علنية خلال محاكمة ما سمي بـ«شبكة جونسون» ونشرت بجريدة لوموند في 1 أكتوبر 1960م.

بول تيتجان: الاستقالة

«سيدي الوزير، بتاريخ 20 أوت 1956 كنت قد نلت شرف تعييني من طرفكم في مهمة أمين عام لولاية الجزائر مكلف على وجه الخصوص بمهمة الشرطة المدنية، ومنذ تعييني لم أدخر أي جهد في القيام بعملي عن قناعة من أجل تشريفكم وتشريف الجمهورية بالدفاع عما كنتم تدافعون عنه، وكذلك عن الجزائر الفرنسية، ومنذ ثلاثة أشهر؛ وأنا أشك في حرية الآخرين.

ومع أنني لم أدخر أي جهد في القيام بمهامي إلا أنني متيقن من أن العمل البوليسي الجديد الذي أوكل إلى المؤسسة العسكرية سيحتقر النفس البشرية ولا يحترمها».

«إنني اليوم متيقن جداً من فشلي كما أنه لدي القناعة الكافية بذلك فمنذ ثلاثة أشهر ونحن نخوض معركة لا فائدة منها، حدث هذا في ظروف مضطربة وغير مسؤولة، لا تؤدي في آخر المطاف إلا إلى ارتكاب جرائم حرب.

لم أكن لأقوم بمثل هذه التصريحات لو لم أقم بزيارات إلى مراكز الإيواء لبول كازال (paulcazelle)» وبني مسوس التي وقفت فيها على بعض حالات المحتجزين والذين كانت أجسامهم مليئة بآثار الضرب المبرح والتعذيب الشنيع تشبه كثيراً تلك الممارسات الإجرامية التي تعرضت لها هذه الأجسام منذ أربعة عشر سنة خلت في أقبية القيسطابو (guestabo) بمدينة نانسي.

«ولكن هذين المركزين اللذين شيدا بطلب من السلطة العسكرية بالجزائر يتم الإشراف عليهما من طرف هذه السلطة على وجه الخصوص، وهؤلاء المحتجزون الذين اقتيدوا إلى هذين المركزين سبق لهم وأن خضعوا لعمليات استنطاق بالثكنات العسكرية بعد اعتقالهم؛ حيث لا يتم إبلاغ السلطة المدنية ــ بصفتها تمثل سلطة الدولة ــ بأمرهم، بعد ذلك يتم اقتياد هؤلاء الأشخاص الموقوفين إلى مركز بني مسوس بعد انتهاء مسلسل استنطاقهم الذي يدوم عدة أسابيع دون رقابة ولا شروط ولا ضمانات قانونية، ومن مركز بني مسوس يحولون في شكل قافلات تحتوي على مائة وخمسين إلى مائتي شخص نحو مركز (paul cazelles)».

لقد وقعت على ما يقارب ألفي قرار من قرارات الإقامة بهذه المراكز، كانت معظمها خاصة بتنظيم وضعيات وحالات جعلتني أمام

الأمر الواقع، فلم أصدق أنني كنت أقوم بتنظيم غير مباشر لعمليات استنطاق وحشية ذهب ضحيتها كثير من المعتقلين.

«وإذا كنت أعلم أن أشخاصاً لقوا حتفهم تحت التعذيب خلال عمليات الاستنطاق فإنني أجهل تماماً أنه قد حصل بفيلا سيزسني (villa sésini)» استنطاقات وضيعة تم تنفيذها من طرف جندي الدرجة الأولى فالدماير (feldmayer) وهو من جنسية ألمانية، انخرط في صفوف الجيش الفرنسي حيث كان يصرح للمساجين أنه يثأر من انتصار فرنسا عام 1945م.

«لا شيء من كل هذا يدين الجيش الفرنسي، ولا المقاومة الشرسة التي قام بها في هذا البلد وبمدينة الجزائر على وجه الخصوص ضد التمرد والاغتيالات والإرهاب والمتعاونين في هذه الجرائم بكل أنواعها».

لكن كل هذا يدين تلك الفوضى المتواجدة داخل دواليب الحكم والسلطة الاستبدادية التي أنتجها، فلم تبق عمليات الاستنطاق مقصورة على هذا المسؤول أو ذاك، بل أصبح المجال مفتوحاً أمام وحدات عسكرية بأكملها، وأن المشتبه فيهم لا يحبسون فقط في مراكز العدالة المدنية والعسكرية المخصصة لهم، ولا في المراكز الموضوعة تحت السلطة الإدارية، وإنما يحبسون في هذه المراكز وخارجها، وفي مثل هذه الحال تفقد العدالة مصداقيتها وشرعية أحكامها؛ إذ بمجرد اللجوء إلى هذه الأساليب الارتجالية التي تفتقد للرقابة يصبح اللجوء إلى التعسف أمراً مبرراً، وبمثل هذه التصرفات تفقد فرنسا هيبتها نفوس المشتبه فيهم.

لم أكن أبداً وقحاً، ولم أكن أستطع السكوت عن الخطأ، خاصة عندما يكون الخطأ نتيجة نظام يصيّر المجهول مسؤولاً.

ولأنني أعتقد أن فرنسا قد تكون عنيفة في مقاومتها لكنها غير جائرة ولا متعسفة في سفك الدماء، ولأنني كذلك متمسك جداً بقوانين الحرب وشرف الجيش الفرنسي؛ فإنني متيقن من أنه لا جدوى من اللجوء إلى عمليات التعذيب أو تزوير شهادات وأدلة الاختفاء.

هل نحن مهزومو هتلر[1]؟

سواء كانوا شهداء أو ضحايا ممارسات بشعة كانت الجزائر مسرحاً لها من طرف الفرنسيين، فإن قراء جريدة لوموند حزينون جداً من رصانتها في تناول هذا الموضوع، أما بالنسبة للآخرين فبالعكس؛ لأن كل معلومة قد تستغل ضدنا تعتبر في حد ذاتها خيانة.

المفارقة مرعبة، وإن الكلام قد يؤدي بصاحبه إلى الخطر الذي ينبغي الحذر منه، إذ ليس من السهل التوصل إلى معرفة حقائق تلك التصرفات التي كانت تقع داخل الأقبية أو بمداشر منعزلة، يجب أن نكون حذرين حتى لا نقوم بأي اتهام أو تجريح في حق أولئك الجنود، وأفراد الشرطة الذين يؤدون واجبهم المهني بكل صدق وأمانة، إنه لمن المحزن في الأخير أن نساهم ولو بالقليل، في نشر دعاية الخصم، لكن السكوت عن هذه الأفعال والممارسات التي هي ـ كما كتب عنها بيار هنري سيمون في كتابه «ضد التعذيب» ـ ليست خطأ أخلاقياً فحسب بل

(1) صادر عن إدارة جريدة لوموند ليوم 13 مارس 1957م لمديرها هوبير بوف ميري موقعه باسمه المستعار سيريونس (sirius) .

أخطاء سياسية أيضاً يجب على الأمة أن تقوم بمواجهتها على مستوى الضمير الجماعي وكذا على مستوى التخطيط لمعالجة الوضع القائم وإلا ستعتبر مشتركة فيها.

كانت بيار هنري سيمون (piérre - henri simon) قد ذكرنا ببعض الأحداث التي تطرق إليها في كتابه، ولذلك يجب أن يكون كتابه هذا ـ بالنسبة لنا نحن الفرنسيين وعلى وجه الخصوص نحن المقاومين، وكل القادة العسكريين ووزراءنا الذين لا يفكرون إلا في همومهم ـ دافعاً قوياً لإعادة التفكير والعمل.

مهما كان عمق الداء بعد الاحتلال، والمقاومة بعد حرب الهند الصينية وعامين من حرب العصابات الجزائرية، أعتقد أنه لن يبقى بدون دواء، فنحن كما يتصور بيار هنري سيمون بـ «منهزمي هتلر» لكن حان الوقت لكي ندق ناقوس الخطر.

فمن الآن فصاعداً يجب أن يفهم الفرنسيون أنه ليست تنفعهم الإدانة بنفس الطريقة والكلمات كما حصل منذ عشر سنين خلت لمحطمي أورادور (ouradour) ومعذبي القيسطابو (la guestapo).

من بين ما يقارب مائتين وخمسة وسبعين ألف شخص منفي لم يبق اليوم سوى عشرة آلاف على قيد الحياة، فلا يمكنكم سيادة الوزير مطالبتي ببيان أسباب عدم رجوع هؤلاء، وكذلك بشهادات من بقوا على قيد الحياة؛ حيث يوجد من بينهم والدي ومحدثكم.

«أنتم لا تستطيعون مطالبتي بذلك؛ لأن تلك هي قناعتكم وقناعة حكومة بلدي، ومن أجل ذلك ولأسباب أخرى أستسمحكم في أن

أوافيكم بهذه الرسالة، فليس من عادتي أن أتحجج بأي دافع أو سبب في إيصال معلوماتي، وأنا مقتنع بما أفعل وحزين على ما حصل، أتفهم انشغالكم على عدم قدرتي على تبرير تلك الممارسات التي يقوم بها مؤيدو الإهمال واللامبالاة الذين يستعملون أساليب المجاملة في اكتشاف أخطائنا خشية وهروباً من التبعات التي تلاحقهم على ما قاموا به، أود بالمقابل أن أطمئنكم بصفة خاصة لكي تأخذوا بعين الاعتبار شهادة أحد كبار المسؤولين الذين قمتم بتنصيبهم أنتم شخصياً بالجزائر، على اعتبار أنه كان قد نال ثقتكم، وأنه سيخونها إن لم يخبركم بما شاهده فلا أحد يشك في شهادته إن ذهب هو شخصياً لمعاينة ما جاء به».

«أنا متيقن سيدي الوزير أنني فقدتُ تلك الإمكانات التي وضعت اليوم تحت تصرفي من أجل القيام بالمهام المنوطة بي على أحسن وجه، ولهذا الغرض أطلب منكم سيادة الوزير أن تعينوني بسرعة في منصب آخر».

أطلب منكم سيدي الوزير أن تعتبروا هذه الرسالة بمثابة شهادة صريحة وصادقة لمن يحترمكم ويقدركم أحسن تقدير.

بول تيتجان

كراسة المظاهر الحقيقية للتمرد الجزائري[1]

في عام 1957م كانت العديد من الممارسات التي قامت بها الجيوش الفرنسية بالجزائر محل تحقيقات من طرف لجان تحقيق خاصة وهي على التوالي: اللجنة الدولية ضد النظام (مراكز الحشر) التي نشرت جريدة لوموند تقريراً لها بتاريخ 27 جويلية 1957م، ولجنة حماية الحقوق والحريات التي أنشئت من طرف حكومة غي مولي؛ حيث نشر تقريرها المفصل بجريدة لوموند بتاريخ 14 ديسمبر 1957م.

في إجابة عن هذه الاتهامات أصدر ديوان الوزير المقيم بالجزائر كراسات تبين الممارسات الشنيعة التي قامت بها جبهة التحرير الوطني من أجل تبرير ما قام به الجيش الفرنسي، وبالموازاة مع نشرها لتقرير لجنة الحماية قامت جريدة لوموند (le monde) كذلك يوم 14 ديسمبر 1957م بنشر مقتطفات لإحدى تلك الكراسات هذه ديباجتها.

لما نشرت هذه الوثيقة كانت «المقاومة الكبيرة من أجل الحرية والعروبة والإسلام» ـ التي صرح بها مركز البث لصوت العرب بالقاهرة في بيان أول نوفمبر 1954م ـ قد بلغت شهرها الثلاثين.

---

(1) كراسة نشرت في أواخر عام 1957م من طرف ديوان روبير لاكوست.

إن إشاعة خصومنا والمتحالفين معهم من شركائهم أرادت تحقيق هدف مزدوج من خلال إعطائها صفة الشرعية للمتمردين هذا الهدف يخفي وراءه وجهه الحقيقي، ويزعزع الثقة بفرنسا والفرنسيين الذين يعملون من أجل سعادة الجزائر، هذه الوثيقة تهدف إلى إسقاط القناع.

وفيما يخص حملات الكراهية التي تمارسها الصحافة والإذاعات التابعة للدول التي تعتبر نفسها زعيمة فكرة العروبة والإسلام فإن قصدها الإساءة إلى عمل قوات الأمن، وللعدالة الحق في أن تتخذ الإجراءات المناسبة ضد كل هؤلاء.

كثيرون هم من ينسون عادة تلك الظروف الصعبة والأليمة التي يجري فيها عمل الجيش الفرنسي بالجزائر والمشحونة بالاعتداءات الوحشية، وهي في حقيقتها اعتداءات ضد البشرية، وجرائم تنسجم مع المنطق المتصلب وليست في الواقع إلا عنفاً يستعمل كأداة لغزو الأذهان حيث يتطلب من قوات الأمن عملاً شاقاً جداً ومعقداً يتطلب استعمال القوة مع العقل، فالبرغم من تلك الجهود التي يبذلها المتمردون يبقى الجيش واع جداً بمسؤولياته وواجباته كي لا ينحرف عن الخط الذي رسمه لنفسه، فلا يزال عازماً على أن يبقى ذلك الجيش الذي يحمي، ويحافظ ويصالح.

إن هدف تلك الحملة المسيئة التي تستهدفه يكمن في إظهار الشجرة التي تغطي ظلالها الغابة، تلك الغابة المليئة بالأعمال الكريمة والأفعال البناءة من أجل تضليل الناس، والتكتم عما يقوم به الجنود الفرنسيون من تلك الأعمال التي لم يقم بها أي: جيش في العالم كله في تاريخ الإنسانية؛ من تشييد بنايات وشق طرقات ومعابر ومسالك،

وتعليم للأميين، وبمعنى آخر: إن هؤلاء لا يعملون فقط لكسب الحرب، وإنما كذلك لاستتباب الأمن وضمان السلم، وإن الهدف الأساسي لهذا العمل هو التعريف بصفة ملموسة وعن طريق البراهين اعتماداً على وثائق لا يمكن مداولتها وهي سهلة للاطلاع؛ على الأساليب المستعملة من طرف المتمردين، هذه الوثائق تحتوي على عدة فصول منها:

1 ـ أن الحركة المتمردة بالجزائر ما هي إلا مرحلة من مراحل المقاومة، تشن ضد الغرب من طرف القادة الذين يطمحون إلى تحقيق وحدة العروبة.

2 ـ هذه الحركة العنصرية والتي تحولت فيما بعد إلى كره للأجانب وجدت مادتها الدسمة في استغلالها بعض العصبيات الدينية.

3 ـ إن «المقاومة من أجل الحرية» ما هي في حقيقة الأمر إلا بذل لجهود منظمة تهدف إلى إخضاع الشعوب لنظام يسوده الخوف الشديد حتى تسلب منهم كل خياراتهم، ويقبلون بالاستثناء الوحيد ألا وهو الانخراط في صفوف حزب جبهة التحرير، وجيش التحرير الوطنيين.

وكل مخالفة لقوانين النظام الجديد التعسفية تؤدي بمرتكبها إلى العقوبة العاجلة والصارمة؛ أي: الإعدام الفوري؛ وذلك دون اللجوء إلى التحقيق معه، أو السماح له بالدفاع عن نفسه، أو بواسطة محام يرافع عنه، أو إمكانية استئناف الحكم.

ومن خلال بيان مقتضب نشر بالجريدة علم أنه قد تم اغتيال مسلم مشهور بالوفاق.

إن ضحايا الإرهاب يتم نسيانهم بسرعة ولو كانوا شخصيات

معروفة بعكس المتمردين المنتحرين.

4 ـ يظهر التمرد في شكل الدفاع عن قضية عادلة بكل ما تحتويه من اهتمامات إنسانية.

ـ غريبة هي تلك العدالة التي تبيح التصفية الجسدية للأشخاص الأبرياء في كل يوم وهم إخوان في الدين والعرق، على أساس أنهم يمنحونهم هامشاً من الحرية.

ـ غريب هو ذلك الاهتمام الإنساني الذي يؤدي إلى تحطيم كل مزايا الحضارة وعدم احترام كل القوانين المقدسة للبشرية.

5 ـ أصبح التمرد يعني «النضال ضد الاستعمار» لكن 95% من ضحاياه هم من شرائح الطبقة الكادحة في المدن والقرى، هذا هو الوجه الحقيقي للتمرد الجزائري.

إن التعليمات التي أمرت بقتل كل من يرفض التي أعطيت ضد كل مسيحي أو مسلم يرفض الالتحاق بصفوف المتمردين ـ سواء من المسلمين أو المسيحيين ـ شاملة وعامة.

يقتل الأوروبيون دون تمييز ولا تفرقة لأنهم أوروبيون فقط.

يغتال المسلمون الذين لا يدخلون في لعبة جبهة التحرير الوطني لأنهم يعتبرون مؤيدين للأوربيين، إذن فهم غير أوفياء للوطن، وعليه يذبحون وأيديهم مكبلة لكيلا يستطيعوا رفع سبابة اليد اليمنى للشهادة التي تقودهم إلى الجنة إذا ماتوا عليها.

أملاك الأوروبيين تحرق وتحطم وتنهب، ويبرر ذلك على أنهم

كفار.

والحصيلة أمامنا كبيرة جداً، فمنذ يوم أول نوفمبر ارتفع عدد الضحايا المدنيين الذين سقطوا على يد المتمردين إلى:

ـ 6945 رجلاً مقتولاً منهم 870 أوروبيا، و6075 فرنسيا مسلماً.

ـ 265 امرأة مقتولة منهن 105 أوروبية، و160 فرنسية مسلمة.

ـ 98 طفلاً مقتولاً منهم 35 أوروبيا، و63 فرنسيا مسلماً.

ـ 2233 رجلاً مفقوداً منهم 126 أوروبيا، و2107 فرنسيا مسلماً.

ـ 74 امرأة مفقودة منهن 9 أوربيات، و65 فرنسية مسلمة.

ـ 34 طفلاً مفقوداً، منهم 7 أوروبيون، و27 فرنسياً مسلماً.

ـ 401 مدرسة أحرقت ودمرت ونهبت.

ـ 6362 مستثمرة فلاحية حطمت.

ـ 50786 عموداً هاتفياً مخرباً.

ـ 77963 رأس غنم وبقر ذبحت أو سرقت.

ـ 585700 شجرة مثمرة اقتلعت من جذورها.

ـ 12436000 كرمة عنب اقتلعت من جذورها.

كل يوم كانت تفتح قبور جديدة، وتتراكم آثار الدمار جراء عمليات التخريب، مسببة بؤساً وفقراً كبيرين.

أمام تلك التجاوزات والتظلمات التي كانت تحملها الإشاعات وتروج لها الدعاية حتى تظهر تمرد الجزائريين على أنه حركة وانتفاضة

شعبية كبيرة ضد من يضطهدهم، كان لزاماً علينا أن نجلّي الحقيقة المستمدة من أحداث الواقع، والوثائق التي لا يمكن دحضها بكل ما تحمله من قسوة ورعب.

هذه الوثائق لم نكن في يوم من الأيام نفكر في كشفها للرأي العام لو لم يتظاهر الجلاد بأنه ضحية، ويتحول المجرم إلى مظلوم.

* * *

روجي ويبو

إمكانيات مديرية حماية الإقليم (DST)[1]

كيف كان عمل مديرية حماية الإقليم بالجزائر؟

قمت بإنشاء مديرية تأمين الإقليم بفرنسا بعد تحريرها في أواخر سنة 1944م، ثم امتد أثرها إلى الجزائر في 11 أوت 1945م، ثم إلى الصحراء ابتداء من الاكتشافات الأولى للمحروقات.

كنت أقوم بزيارة تفقدية مرة أو مرتين في كل سنة، وباتفاق مع وزارة الشؤون الخارجية كنا نعقد اجتماعاً تنسيقياً، يضم كل المغرب العربي مرة واحدة كل سنة، ومنذ أحداث عام 1954م كنت أتردد إلى هناك تقريباً كل شهر لزيارة الشمال الجزائري أو الصحراء.

ومن عام 1945م إلى عام 1954م ـ باستثناء بعض المشاكل الكلاسيكية المضادة للتجسس ـ لم تحدث لنا أية مشاكل مع جبهة التحرير الوطني.

---

(1) أجري هذا الحوار بتاريخ 3 جوان 1988م وروجي ريبو من مواليد 1912م شغل مهام ضابط حيث انخرط في المقاومة الداخلية إبان الاحتلال الألماني، ثم التحق بالمكتب المركزي للاستخبارات والعمل (DCRA) في لندن، شارك في مهمات بشمال إفريقيا وبفرنسا، وكان ممن شاركوا في تحرير فرنسا، وفي عام 1944م أنشأ مديرية الحماية للإقليم التي بقي على رأسها إلى غاية 1958م ثم شغل منصب مفتش عام لمصالح مدارس الشرطة، ثم مديراً بالمفتشية العامة للشرطة الوطنية حتى عام 1972م.

ظهور المشاكل بدأ في شهر مارس من عام 1954م، وكنت قد حررت تقريراً في هـذا الشأن أكدت فيه على ظهور تنظـيم جديـد يسـمى باللجنـة الثوريـة للوحـدة والعمـل (CRUA) وهو مؤيد للحركة السريعة والعنيفة؛ وأشرت فيه إلى اسـمَي: كـريم بلقاسـم، ومحمد حيدر، لكن هذا التقرير لم يؤخذ بمحمل الجد فما كان مني إلا أن كتبت تقريراً آخر في شهر جويلية عرف نفس المصير.

وفي أول نوفمبر 1954م جاءت ردة فعل فرانسـوا ميـتران (fronçois mitterand) وزير الداخليـة عنيفـة حيـث هـاتفني رئـيس ديوانـه جـون بـول مارتـان (jean paul martin) ليقول لي: إن مديرية أمن الإقليم لم تقم بعملهـا؛ لأنـه كـان يعتقـد أن هـذه الاعتداءات جاءت عن طريق فدائيين قدموا إلى الجزائر من الخارج، لكنني كذبت هذه الفرضية بتذكيره بتقاريري.

ماهو خط سير تقاريرك؟

كنت أعطيها لمدير الأمن الوطني الذي يمثل الوصـاية، ولكـن سـلطته لا تمتـد إلى الجزائر، وهو الذي كان يقوم بإرسالها إلى وزير الداخلية بصفته المسـؤول المبـاشر عـلى التجسس، لكن الحاكم العام ليونار (leonard) كان يظن أنني أقوم بعمليات التجسس في كل الأمكنة لذلك جعل محافظي الولايـات (الـولاة) ينظـرون نظـرة معاديـة لعمـل مديرية أمن الإقليم؛ لأنها لا تخضع لسلطتهم.

يجب أن أوضح لكم وجهة نظـري الخاصـة: لم تكـن لي أيـة مشـاكل مـع الجزائـريين، إذ منـذ عـام 1945م كنـت أعتقـد أن لهـؤلاء الحـق في

التصويت مثل ما هو الحال بالنسبة لنا، وكنت مؤيداً لفكرة الاندماج؛ لأن الجزائر هي جزء من الفضاء الحيوي لفرنسا، وجاء اكتشاف حقول المحروقات ليؤكد ذلك فيما بعد.

كيف كنتم إذن تتعاملون مع الوضع؟

منذ وقوع اعتداءات جبهة التحرير الوطني عام 1958م قمت تدريجياً بتجنيد ما يقارب 70% من العدد الذي كان متواجداً بفرنسا، ضد هذا التنظيم.

كنا نعتمد على عمليات الاختراق، فقد كنا على سبيل المثال نقوم بإطلاق سراح من كنا نعتقله في مقابل تعامله معنا وتزويدنا بالأخبار والمعلومات، ونقوم بإخفائه عن الناس كي لا يتم استغلاله من الطرف الآخر، إلى درجة أننا كنا نقوم بإخلاء سبيل من يرفض الكلام على أساس أنه أخبرنا بتلك الأسرار التي كنا نبحث عنها، بل اقتضى الأمر أننا اشترينا المعلومات، وإلى جانب هذا كانت توجد طموحات في أن يصبح مخبرونا من بين القادة والمسؤولين، حيث كنا نزودهم بالأسلحة والمال، ونحفزهم على إنجاح العمليات التي كانوا يقومون بها حتى تتم ترقيتهم في سلم المهنة والإدارة، وهكذا أصبح بلُّونيس[1] رجلاً هاماً،

(1) محمد بلونيس هو أحد الأوفياء لمصالي الحاج؛ حيث كان أحد رجال المقاومة في مجموعة الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) وبعد معركة ملوزة من طرف جيش التحرير الوطني في عام 1957م قدم له الدعم من طرف الجيش الفرنسي بصفته جنرالاً بـ «جيش وطني شعبي جزائري» غير أنه أصبح يزعج فرنسا أكثر مما ينفعها إلى أن قتل في شهر جويلية من عام 1958م.

فقد كنا لمدة طويلة من الزمن نتعامل مع رئيس ولاية الجزائر الكبرى من أجل هذا الغرض.

إذن لماذا لم تفلحوا في إيقاف مسلسل اعتداءات صيف 1958؟

في الأوقات العادية تكون الشرطة القضائية هي المسؤولة عن عمليات مقاومة الإرهاب، وعندما يبلغ الأمر درجة معينة من الخطر يجب تظافر جهود كل أسلاك الشرطة، وعلى وجه الخصوص مديرية حماية الإقليم، وذلك ما حصل فعلاً بداية من ربيع عام 1958م كانت النتائج باهرة حيث قمنا بحملتين؛ اعتقلنا في الأولى بتاريخ الفاتح من أوت 1958م ما يقارب ثمانمائة شخص، وفي الأخرى التي جرت يوم 10 ديسمبر ألقي القبض على قائد أركان جبهة التحرير الوطني بفرنسا، وهو ما جعل الوزير يقوم بتهنئتنا في يوم 12 ديسمبر من نفس السنة.

كنا على علم بكل ما يجري في البلد حيث كانت لنا مايكروفونات (microphones) موزعة على كثير من الأماكن، وحتى مخبرونا كانت لهم خليلات مقدمة من طرف مديرية الأمن الإقليمي.

كان مخبرونا (nos micros) يعطوننا كل المعلومات ولكن انتظرنا فقط رجوع مسؤولينا من سويسرا كي نبدأ العملية.

لماذا أنهى ديغول مهامكم؟

أنا لا أعرف ذلك على وجه التحديد؛ حيث لم يسبق له وأن حدثني

في هذا الموضوع، وحتى الوزير الذي كان وصياً على عملي اكتفى هو الآخر بجملة واحدة «خمسة عشر سنة على رأس مديرية أمن الإقليم هذا يكفي!» كمحاولة لتفسير القرار المتخذ في حقي، ولكن هناك فرضيتان اثنتان: الأولى كانت قضية المايكروفون (l´atta de micros) في فندق لابوروز (la pérouse) أين كان ينزل الجنرال، وحيث وجد صهره مايكروفونات مركبة بهذا المكان من أجل التجسس عليه، وإثر ذلك اتهم خطأ مديرية حماية الإقليم.

أما الفرضية الثانية: فهي احتمال أن يكون إنهاء مهامي في شهر ديسمبر 1958م من طرف الجنرال ديغول؛ لأنه كان يريد أن يدخل في اتصالات مع جبهة التحرير الوطني، وربما كان ينوي مفاوضة أناس قمت أنا بتوقيفهم، وإذا ما فكرت في الأمر أجد أنه كان على حق في تنحيتي اللذان منصبي؛ لأنني لو بقيت فيه لقمت ـ من دون أدنى شك ـ بعمليات لصالح فكرة الجزائر الفرنسية والتي قد لا يحمد عقباها.

وبالنسبة للتعذيب، وقضية «الغنغرينة»[1]؟

هذا شيء مضحك، حيث إن جبهة التحرير الوطني هاجمتني فيما يتعلق بعمليات التعذيب من أجل أن ينتقموا من مديرية حماية الإقليم.

(1) الغنغرينة (la Gangrena) هي عنوان لكتاب نشر في شهر جوان من عام 1959م من طرف منشورات مينوي (minuit) تم حجزه فوراً ؛ حيث كان يضم شهادات لطلبة جزائريين ألقي القبض عليهم في ديسمبر 1958م، وسجنوا بمقرات مديرية الأمن الإقليمي بشارع صوصيي (saussaie) وكانت هذه الشهادات تتحدث عن عمليات تعذيب بشعة كانوا ضحاياها، مما دفعهم إلى رفع شكوى في هذا الشأن.

عرفت فيما بعد أن شخصين يدعيان أنهما ديغوليان بعثا من مجهول هما من كانا وراء عملية التحريض، هذان الشخصان ينتميان إلى ديوان إدموند ميشلي (Edmond michelet).

هدف هذه العملية كان تشويه صورتي في أعين الناس، كانت لي فرصة أن دعوت إلى مكتب قاضي التحقيق كل من ادعوا أنني قمت شخصياً بتعذيبهم غير أن لا أحد منهم استطاع أن يتعرف عليَّ رغم أنني تكلمت إليهم لوقت طويل.

ومن أجل التخلص نهائياً من هذه الشائعة السمجة ـ والتي أعتقد أنني بالفعل تجاوزت محنتها ـ أحيلكم على ذلك المقال الذي نشر بجريدة النوفل أبسارفاتور (nouvel observateur) في الأسبوع ما بين 20 إلى 26 فبراير 1987م تحت عنوان «تحدي عبد الله» والذي يصرح فيه أن الجزائريين ينظرون بشيء من المحبة والاعتزاز إلى مديرية الأمن الإقليمي؛ لأنها لم تقم باستعمال التعذيب خلال حرب الجزائر.

* * *

مصير ضابط

إن الجيش الفرنسي المتواجد بالجزائر كان يضم في صفوفه أكثر من أربعة آلاف رجل وذلك منذ سنة 1956م وكان يتكون في غالبيته من جنود احتياطيين، وحتى وحدات المظليين كانت تعتمد على نحو 70% من الذين يؤدون الخدمة العسكرية، وإذا كان معظم «المحاربين» قد عاشوا السنين الجزائرية في اختبار طويل المدى في انتظار «مغادرتهم صفوف الجيش» فإن ضباط الجيش الجزائري استغلوا أخطاء حكومات الجمهورية الرابعة ليظهروا ويكشفوا عن عزمهم في «قيادة ثورتهم» من الضابط الاجتماعي إلى الناشط القوي مروراً بالمحارب والمنظّر والمسالم، وما الأمر إلا ترسيم لمسارات معقدة لجنود ضحوا بأنفسهم في حرب متعفنة.

* * *

بيجار المحارب[1]

بيجار مارسال (bijeard maecel) جندي من الدرجة الثانية، وهو من مواليد 14 فبراير عام 1916م بـ (تـول) (toul) أدى فـترة خدمتـه العسـكرية مـن 1936م إلى 1938م على خط ماجينو (maginot) ذلك ما جعله لا يؤمن بضرورة انضباط الجيش، وقد كان يشغل رتبة عريف أول لينضم بعد ذلك كموظف بالشركة العامة بمسقط رأسه.

ترك بيجار الحرب والمحاربين ليجلس خلف طاولة التجارة حيث يتميز ببساطة في الكلام وإدارة الحوار، وكثير من الجرأة والشجاعة والمهارة في اسـتقطاب أنظـار النـاس، وفي عام 1939م أتيحت له فرصة جديدة للعودة إلى الجيش، وبعد تخرجه برتبة مساعد في ظرف أشهر قليلة ألقى عليه القبض بسبب توقيعه على الهدنة، ثم هرب بعـد ذلـك وعاد للمقاومة من الأراضي السينغالية.

وفي عام 1944م ارتقى ذلك العريف الأول إلى صـف رئـيس كتيبـة خياليـة، وبعـد إقحامه في المقاومة تحصل على رتبة نقيب عند استقلال فرنسا ليـذهب بعـد ذلـك إلى الهند الصينية حيث قضى بها خمس سنوات على ثلاث مراحل.

وفي عام 1951م كان على موعد مـع «مسـيرته الطويلـة» حيـث عـين

(1) جون بلانشايس في أول فبراير 1975م.

هو وكتيبته في المنطقة العليا لطاي (thaï) حيث أصبح معزولاً عن قواعده بعد انهيار مركز أنعيالو (nghia - lo)، وهو على بعد عشرة أيام مشياً على الأقدام من الموقع؛ حيث كان مطارداً من قبل كتيبتين فيتناميتين استطاع أن يثير في نفوس رجاله روح المقاومة، ويعود بهم سالمين بعد مضي خمسة عشر ليلة ويوماً بالمكان، لقد نال المجد حين ظهرت صورته وهو يؤكد انتصاره رغم وجهه الهزيل، وارتدائه القناع ـــ حيث حظي مع عائلته بعناية إلهية جعلت الصحفيين يتهافتون عليه ـ حين لخصه في هذه الجملة: «أتظنون أنني كنت سأستسلم لهؤلاء...؟ ».

لم يكن للجيش الفرنسي الكثير من أمثاله بمنطقة الشرق الأقصى، لذا كنا نلجأ كثيراً لخدماته وخاصة في الأمور الصعبة؛ حيث استدعي حتى إلى ديان بيان فو (diên biêne phu) عام 1954م وأرسل كدعم للجيش الفرنسي، لكنه سجن هناك بعد ما قام بكثير من الهجومات المضادة.

وبعد إطلاق سراحه بموجب اتفاقيات جونيف أصبح مارسال بيجار مدرباً بالمدرسة العسكرية لأركان الجيش، ولما لم تكن هذه المهمة هوايته وميله الطبيعي منح فيما بعد قيادة الكتيبة الثالثة للمظليين المستعمرين والتي جعل منها كتيبته الخاصة؛ أي: كتيبة بيجار، وأصبح يرتدي تلك القبعة التي تحمل صورة الأدغال وهي من اختراعه، وكذلك البذلة «التمرية» ذات التفصيل الراقي بكميها المطويين كتلك التي كان يلبسها في المدة التي قضاها في الأوبيرا، كان يعتمد على أساليب مقاومة دقيقة جداً وسريعة خارج القوانين والقواعد المعمول بها، إلا أنها فعالة، وكان يقود المعارك في الأماكن الاستراتيجية والحساسة

باستعماله لآلة الراديو حتى يحفز جنوده على المقاومة.

وبذلك أصبحت شعبيته في أعلى مستواها، وكان يكفي لأي مسؤول أن يقوم بزيارة لبيجار حتى يتعرض للشتائم والألفاظ غير اللائقة التي تمس بسمعة مسؤوليه الكبار في الجيش والدولة.

إن الكتيبة الثالثة للمظليين الاستعماريين وقائدها أصبحوا محسودين من قبل جميع أفراد الجيش الفرنسي المتواجد بالجزائر، ومصدر قلق بالنسبة لباقي الجنرالات؛ لأنهم كانوا لا يقبلون بهذه التصرفات.

والمصيبة في كل هذا أن حرب الجزائر ليست حرباً كبقية الحروب، وهو ما جعل مارسال بيجار وغيره يغرقون في الأوحال، حيث كان عليه أن يشارك هو ورجاله في «معركة الجزائر» وهي المهمة التي قال عنها هو شخصياً: مهمة الشرطي، ربما كانت محفزة، ولكن بأي ثمن؟ المهم أن المشهد كان مملوءاً بالاعتقالات والتعذيب ورمي جثث الضحايا في سيدي فرج.

إن مارسال بيجار حتى وإن كان ـ كما حصل في بقية أنحاء العالم ـــ يفتخر بعمله ويريد إظهار ما قام به في أحسن صورة عرفها التاريخ إلا أنه انتهى به المطاف إلى التأثر في قرارة نفسه بالممارسات الدنيئة لبعض ضباطه، وعلى إثر ذلك طلب الرحيل من الجزائر، وحصل على ما كان يطمح إليه، فذهب إلى أعماق الصحراء طلباً للراحة وتعويضاً عما قام به من معارك، ولكنه لم يخلد إلى الراحة التامة حيث حاول الدخول إلى الحياة السياسية سعياً منه في أن يصبح نائباً في البرلمان،

لكنه رفض إغراءات المغامرة السياسية؛ لأن حرب الجزائر ليست حرباً سياسية.

تولى بعد ذلك منصب قيادة مدرسة التدريب والمقاومة ضد الحرب الهدامة التي سميت بمدرسة جان دارك (Jeanne darc).

وفي بداية عام 1958م قام السيد شابان دلماص (chaban delmas) وزير الدفاع الوطني بجس نبضه حول عملية تمرد تستهدف الجمهورية الرابعة غير أن بيجار لم يكن من بين من قاموا بهذه العملية في 13 مايو وبكى بحرقة.

وبعد فترة من الزمن كان عليه أن يتحمل الأثر العكسي لتهجمه على الجنرالات وبالخصوص سالان (salan) فقد أجبر في أوت من عام 1958م على أخذ عطلة بفرنسا حيث منع فيها من الكلام وعلق على ذلك بـ «لا! إذا واصلت الكلام فسينتهي بي الأمر إلى السجن بمطار أورلي».

هذا الوضع الجديد أقلقه إلى أن سمح له سالان الشهم بالرجوع إلى الجزائر، وكلفه في شهر جانفي 1959م بمقاطعة سعيدة وهنا عاد «أسلوب بيجار» مخيفاً ومرعباً إلى درجة أن كومندو جورج (commando georje) بدأ يلاحظ تجاوزاته الخطيرة.

إن العقيد الذي لا يحسب لا عن اليمين ولا عن اليسار أصبحت له وجهة نظر حول سياسة السلطة الحاكمة.

وفي جانفي من سنة 1960م أثناء قضية المتاريس أرسل رسالة هذا نصها: «أعتقد بكل صدق أن رجال المتاريس يمثلون حقيقة الشعب الجزائري، وأنهم لجؤوا إلى ذلك بسبب اليأس» ولكنه كذب ذلك فيما بعد.

وفي الوقت الذي كان فيه مجموعة من «العقداء» قد بدؤوا يربطون ثانية خيوط مؤامراته، كان مارسال بيجار يتجمد من البرد في مدينة تول (toul).

وفي شهر أوت من عام 1960م تم تحويله إلى بانقي (bangui) في أعـماق إفريقيـا على رأس الكتيبة السادسة لما وراء البحار، وفور انتهاء فترة سـجنه جعـل مـن معسـكر بوار (bouar) معسكراً مثالياً.

وأثناء انقلاب أفريل 1961م انضم إلى الموقف الحكومي بعد ليلة نقاش حادة مـع العقيد باربرو (barberot) الذي كان يشغل منصب سفير بجمهورية إفريقيا الوسـطى، وتظاهر بشوارع بانغي (bangui) من أجل التأكيد على ذلـك عـلى رأس مجموعـة مـن رجاله.



باريس دولابولارديار

ذلك المحارب الكبير الذي كان ضد الحرب.

بتاريخ 27 مارس 1957م قامت جريدة ليكسبريس التي كان يديرها السيد جون جاك سارفن شرايبر (jean jacgue servan schreiber) بنشر رسالة تؤكد على «المظاهر الأليمة للحرب الثورية التي كنا نواجهها، وذلك الخطر المرعب الذي كان يحوم فوق رؤوسنا بفقداننا تحت غطاء تلك الحجج المزيفة القيم الأخلاقية التي هي وحدها المعبر عن عظمة حضارتنا وجيشنا».

كان ذلك بمثابة فاجعة في صفوف العسكريين وعلى وجه الخصوص المؤيدين للجزائر الفرنسية؛ لأن صاحب الرسالة يعد أحد المثقفين الذين لا يمكن احتقارهم أو الاستهانة بهم أو حتى اتهامهم بالخيانة؛ حيث إن الجندي الأكثر تتويجاً وتقديراً في فرنسا الحرة شارك في كل المعارك والحروب من النرويج إلى بئر حاكم حيث كان مظلياً في فرنسا وفي هولندا، وكان على رأس كتيبة المظليين في الهند الصينية، إنه الجنرال جاك باريس دولابولارديار الذي يلقب من طرف زملائه بـ «بولو»، وهو أيضاً من كبار ضباط فرقة الشرق، ومن أصدقاء الاستقلال الفرنسي.

اشتغل بولارديار بالمقاطعة الشرقية للأطلس البليدي، وكان من بين معاونيه جون جاك سارفان شرايبر الذي نشر منذ أيام فقط كتاباً بعنوان «ملازم بالجزائر» وهو منزعج من تلك الأساليب الدنيئة التي كان يغطي عليها قائده الجنرال ماسو، والذي كان يوصي بـ «تكثيف المجهودات البوليسية» طلب هذا الأخير من مسؤوله أن يستغني عن خدماته داخل القيادة.

إن الوضع محرج ومزعج فكيف لجندي ديغولي لا يشك أحد في وطنيته ـــ أن يرفع الستار بهذه الكيفية عن هذه الأمور في نفس الوقت الذي يبقى فيه الجيش والحكومة يتسترون عنها؟ يبقى أن الكلام المتداول بشأن هذا المحارب الكهل الذي لا يبلغ من العمرى سو خمسين سنة فقط يوحي بأنه «من الطين الحرة» تأثر كثيراً بشخصية ملازمه القديم.

هنا قام السيد روبير لاكوست الوزير المقيم بالجزائر بإطلاق النار، وهو الشيء الذي أزعج المؤسسة العسكرية كثيراً وعلى رأسها الجنرال ماسو الذي لم يمتلك أعصابه حيث صرح بأن هذا الجنرال لم يكن مناسباً حتى إن بولارديار نفسه ـــ وهو الذي ترعرع داخل المعسكرات ـ كان يعترف أنه تجاوز أدبيات الانضباط.

والنتيجة أن الضابط المزعج كان قد اقتيد إلى السجن بمعقل قلعة لاكور المرتفعة (la cour heute) وهل سيلتزم الصمت خلال هذين الشهرين؟ وعلى ما يبدو أنه تضامن معه ضابط واحد فقط وهو النقيب ديبازياس (dabezies) الذي اعتقل هو كذلك، لكن جاك باريس دوبولارديار هو من طينة أولئك الشهود الذين كان يرمى بهم إلى

الأسود؛ لأنه زيادة عن ذلك ـ كاثوليكي ومن غرب فرنسا (la boetagne) فعرض عليه منصباً في إفريقيا في نفس الوقت الذي عرض عليه منصباً آخر بألمانيا، ولذلك رفض العرض بشدة.

هل لم يكن أهلاً لذلك لكونه أدان التعذيب دفاعاً عن شرف الجيش فلم تعط له مسؤوليات بالجزائر؟ لكن ديغول الذي كان يحبه كثيراً رفض أن يعطيه الحق، ولذلك انصرف «بوبو» وهو حر ونسي أن يقدم استقالته من مؤسسة الجيش.

كان هذا الرجل دائماً يريد أن يذهب إلى أبعد حد في تناوله لأفكاره وحتى في ميدان العمل حيث كان يسعى للدفاع عن كرامة الإنسان، سواء أكان القائمَ بعمليات التعذيب أو ضحيتها، وأن الحرب نفسها والعنف الذي تفرزه يجب إعادة النظر فيهما؟

«بولو» كان يؤمن بمبدأ «اللاعنف» وهو أسلوب من أساليب المحافظة ـ حسب رأيه ـ على أعز ما يملكه الإنسان وهو حقه في الحياة.

هذا كان مبدأ كفاحه الجديد: السلمية والمسالمة، وتلك كانت طريقته، لقد كان يوصف في آن واحد بالمهذب والعنيد والرافض للمساومة والنقاش، وهو يشق الطريق الذي رسمه لنفسه بصعوبة وسط استنكار الآخرين، وتعرضه للاحتقار من طرف سكان بلدته، هذا الضابط هو ابن لضابط لقي حتفه في الحرب العالمية الأولى1914/ 1918 وهو كذلك أخ لضابط قتل أيضاً بالمغرب، كما أنه شارك في كل الحروب إلى وفاته عام 1986م وقد بقي دائماً يناضل من أجل منع الحروب.

* * *

عرقود وأساليبه[1]

أنتوان عرقود (Antoine argoud) خريج المدرسة المتعددة التقنيات المسماة: «في الحذاء» (dans la botte) ارتقى إلى رتبة نقيب في سن الثامنة والعشرين، ثم عقيد في الرابعة والأربعين؛ كما كان المتفوق والأصغر سناً بالمدرسة الحربية؛ ولأنه كان خبيراً بنظريات الحرب الثورية ـ حتى إنه كان يذهب إلى أبعد حد في تحاليليه إلى أن أصبح نموذجاً من الجنود الضائعين، فمن قضية متريس الجزائر عام 1960م: إلى انقلاب الجنرالات في سنة 1961م، ثم الإرهاب، ثم المنفى ـــ كان قد استعمل كل طاقاته في محاولته دفع القدر المحتوم، ومنع استقلال الجزائر، ومعاقبة الفرنسيين، واغتيال ديغول، وإعادة كتابة التاريخ.

هذا العقيد كان واثقاً جداً من نفسه عندما حل بالجزائر في سفريته الأولى يوم 1 أفريل 1956م على رأس كتيبة الفرقة الثالثة (rca) حسب رأيه أن الاستعمار شيء إيجابي، وهو لا يتعارض مع الفكر المسيحي، حتى وإن لم يوجد «مخطط جماعي لتطوير الجزائر إلى غاية عام

(1) بيار فيانسن بونت (Pierre viansson - ponte) في 18 أكتوبر 1974م هذا المقال نشر بمناسبة نشر كتاب شهادات أنتوان عرقود الذي يحمل عنوان: «الانحطاط، والاحتيال، والمأساة» (la decadeuce l´impostor es le tragedie) منشورات فيار 1974م كل استشهادات بيار فيانسن بونت مقتبسة من هذا الكتاب.

1954م» فإن استعمار فرنسا للجزائر منذ 1830م كلفها من الخسائر أكثر مما جلب لها من الأرباح «درس العقيد الحرب الثورية طيلة عشر سنوات في جانبها النظري» فهو لم يضيع وقته.

وفي مدينة المسيلة لم يسعفني الحظ لاستعمال أساليبي، حيث كنت أركز اهتماماتي على السكان لأنني كنت أستوحي المثال من كمال آتاتورك.

ما هي هذه الأساليب، وما هي هذه المواقف؟

ها هي خيوط الهاتف قد خربت من طرف المتمردين؟

العقوبة المباشرة: «تدمير المداشر الثلاثة المجاورة بموقع طراز 75» وذلك بعدما تم إخلاؤها من سكانها ما ذلك إلا البداية، وها هي مدرسة في ملوزة خربت عن آخرها؟ وخمسون شخصاً اجتمعوا بساحة المدينة وهم يرفضون التبليغ عن المجرمين.

طيب: «أنا أشهر سلاحاً أوتوماتيكياً (arue am) وأطلب من خمسين جندياً الانبطاح على بطونهم أمام الآلة المصفحة، ثم قمت بتحطيم موقعين ينتميان إلى الفلاقة ـ معروفين لدى مصالح الدرك ـ بواسطة طلقات مدفعية كانت القذائف ـ حوالي اثنا عشر قذيفة ـ تمر بالقرب من رؤوسهم؟، وعند انتهاء العملية أمرتهم بالنهوض والانتظام في صف واحد، ثم مررت بجانبهم وطلبت منهم أن يصرخوا "تحيا فرنسا"».

يقول العقيد: ـ وهو مسرور ـ اشتبك ما يقارب أربعين متمرداً من الذين نصبوا الكمين مع حاملي السلاح الأوتوماتيكي والطيارين فكانت

«المجزرة»، ثم قرر تحويل جثث الضحايا إلى مدينة المسيلة، ثم وضعها في أكياس وحملها إلى قرية ملوزة التي وصلناها بالليل، وفي الصباح الموالي قمنا بشحنها داخل الحافلة، ثم وضعت الجثث أمام مبنى البلدية المختلطة، وبقيت معروضة أمام أعين المارة طيلة أربعة وعشرين ساعة، ومن الآن فصاعداً ستكون الأمور على هذا المنوال هذه هي الطريقة التي اخترعها العقيد، ولن يتوقف عن تطويرها، وعرض الجثث بصورة مباشرة لم تكن بالعملية الكافية؛ إذ في كل الأماكن التي يحكمها كانت عمليات التصفية الجسدية علنية؛ كما كانت كثيرة آنذاك فقد عرفت منطقة الأربعاء ما لا يقل عن ثلاث مائة عملية نقرأ على سبيل المثال ما يلي: بتاريخ 6 نوفمبر شب حريق بمركز تزويدنا بالبنزين بمدينة الأربعاء على الساعة السادسة صباحاً، وبعد القيام بالتحريات اللازمة تبين أن الذين ارتكبوا هذه الجريمة هما عاملان يعملان بنفس المركز، ورغم توسلات مالك محطة البنزين لم أتردد في الأمر بقتلهم رمياً بالرصاص.

كان المسؤولون عليه لا يعترضون على قتل المتهمين، ولكنهم كانوا يعترضون على الطريقة العلنية للتصفيات الجسدسة، ولذلك وجد حلاً وسطاً؛ وهو القيام بتنفيذ هذه التصفيات الجسدية في الجبال والغابات من أعلى هضبة يفوق علوها ثلاث مائة متر، ويقوم بنقل السكان على متن شاحنات لمشاهدتها، وهو الأمر الذي لقي موافقة الجنرال آلار (allar).

ولكن الأسوأ من هذه العمليات هو التعذيب؛ حيث كان المظليون يستعملونه بشكل اعتيادي وبطريقة قد تكون عامة وعلى كل

المستويات.

إنهم يعتمدون على معرفتهم الدقيقة بشخصية المسلم إلى جانب دراستهم الميدانية للحرب الثورية وما ترمي إليه من فعالية في أهدافها، وحسب هذه الطرق الوسخة تنتزع المعلومات، وبأي ثمن، ومهما كلف ذلك، والمشتبه فيهم مثلهم في ذلك مثل المتهمين الحقيقيين يعذبون ثم يقتلون إن تطلب الأمر ذلك، فلا معنى للحياة البشرية بالنسبة لهؤلاء المقاومين الذين مروا على كل الأخطار.

كل شيء قيل هنا، ولما غادر العقيد المقاطعة التي كانت تحت تصرفه، كان الجو العام ـ حسب ما يعتقد ـ قد تغير تماماً، وأنا كذلك أريد أن أصدقه؛ لأنني على ثقة تامة بأنني قمت بعمل جيد.

* * *

ترينكيي أو المدرسة الحربية الهدامة

روجي ترينكيي (rojer trinquier) كان أحد أولئك العقداء الذين كانوا يرعبون الحكام في بعض الأحيان خلال سنوات 1957 و 1958م فقد كان أحد مهندسي أحداث 13 مايو 1958م، وربما كان هو السبب الوحيد في عدم تحول أحداث الجزائر إلى ثورة حقيقية.

روجي ترينكيي من مواليد قرية لابوم دي آرنودس (la baumme des arnouds) بالألب العليا (les hautes alpes) وهو ابن مزارع.

عندما دخل إلى المؤسسة العسكرية لأداء مهام الخدمة العسكرية قادماً إليها من مدرسة المعلمين لإكس آن بروفانس (aix ـ provence - eu) حيث كان يتلقى تكوينه، استقر به الحال حتى أصبح ملازماً لفرقة المشاة المستعمرة (infauterie coloniale)، بعد ذلك أرسل إلى الهند الصينية لقيادة مراكز في الداخلية حيث كان النقيب سالان (salan) زميلاً وصديقاً له.

وهو لم يشارك في الحرب من سنة 1939م إلى 1945م؛ لأنه كان مبعوثاً في تلك الفترة إلى بكين لقيادة حرس سفارة فرنسا، ومنها إلى شانغهاي (shaghai) إلى أن التحق بفرنسا عام 1945م، ولكنه توقف في سفريته بمدينة سايفون (saigon) حيث التقاه سالان ـــ الذي أصبح جنرالاً فاعترض سبيله وضمه إليه من خلال إلحاقه ضمن مجموعة الكوماندو

بونشارديي (commando pan chardier) حيث تلقى الخبرة اللازمة للقيام بالمهام الخاصة المتعلقة بالحروب وراء الخطوط.

لم يدخل فرنسا إلا بعد واحد وعشرين عاماً من مغادرتها، ثم رحل عنها ثانية بعد عامين فقط من ذلك، ولكن هذه المرة نحو الشرق الأوسط حيث تولى قيادة وحدات الموالين الذين يقاومون خلف الجبهة، وهنا استخلص العبر من تلك المعارك السرية وطبقها بكل الشدة والإصرار اللذين يلتزم بهما معلم الصف الابتدائي، وهي وظيفته الأولى التي لم يستغن عنها في يوم من الأيام أو يفارقها.

رهان الحرب الهدامة هم التكتلات؛ حيث يقوم الخصم بالمحافظة على إطارها، وبما أن المهام تكمن في المحافظة على هذه التكتلات أصبح روجي ترينكيي مختصاً في هذا الميدان، حيث أنشأ في القصبة بالجزائر جهاز الحفاظ المدرني (DPU) والذي من بين مهامه تضييق الخناق على المدينة المسلمة من خلال إنشاء شبكة متخصصة في مراقبة المنازل واحداً واحداً، وللقيام بهذه المهمة تم إلحاق ستة آلاف مسلم بالجيش الفرنسي سموا آنذاك بـ: «البلودو شونت (les bleus de chantte)» وأوكلت إليهم عمليات المراقبة وتبليغ الأوامر.

كان العقيد يعتقد ـ مثل زملائه ـ أن تلك «الحضارة الغربية» التي يدافع عنها هي التي جعلته «جمهورياً صحيحاً وصادقاً».

وها هو في يوم 13 مايو 1958م يقود الكتيبة الثالثة للمظليين الاستعماريين التي ورثها من بيجار (bijear) ويقف في أعالي الجزائر ليرى بعينه كيف تقوم حشود الفوروم (fourum) باقتحام مبنى مقر

الحاكم العام للجزائر بعد محاصرته من قبل القوات التابعة له بكيفية غير لائقة وهو يصرخ في وجوههم «هل أنتم تريدون الحكم؟!» وما الذي تريدون أن أفعله في هذا الشأن؟

هنا تيقن ترينكيي بأن الأمور ذهبت إلى حد بعيد لا يمكنها أن تتراجع عنه، ولذلك انضم إلى الحركة، وهدد باستقبال القسمة السابعة «الوفية» بالقنابل اليدوية، وهو الشيء الذي دفع بماسو (massu) إلى أن يدخله إلى لجنة الإنقاذ العام، هل أصبح متطرفاً؟ إنه بعيد كل البعد عن فكرة المطابقة؛ لأنه مشغول بأفكاره الخاصة.

يبقى الحكم الديغولي تجاه هذا الشخص حذراً جداً ، ووكان وراء هذا التصرف بعض الأسباب.

ولما أقدم موويز اتشومبي (moise tchombe) رئيس كاتانغا على فصل الكونغو البلجيكي (الزائير مستقبلاً) عن البلد الأم، واقترح على ترينكيي قيادة جيشه لم يعارض بيار ميسمير (Pierre mesmer) ـ الذي يشغل منصب وزير الجيوش ـ هذا الطلب؛ فقد أكد أنه سيقوم بتقديم استقالته من الجيش الفرنسي.

ولكن اعترض إيليزاباتفيل (eli sabetville) والعسكريون البلجيكيون طريق ترينكيي وهددوا بتقديم استقالة جماعية إن نُصِّب في هذه المهام، وهو ما دفع اتشومبي إلى التراجع عن تعيينه وهو الأمر الذي أدى بترينكيي إلى الدخول إلى باريس حيث أحيل على التقاعد دون أن يطلبه؛ ليدخل في الجو السياسي وينشئ حزب الشعب الذي أصبح رئيساً له، وهو الحزب القريب من الأطروحات البوجاديست (les baujadists) لكن المحاولة باءت بالفشل.

ولم يبق له إلا أن يقوم بعرض نظرياته كما فعل ذلك في كتاب «حـرب، وتهـديم، وثورة» وهو الكتاب الذي لفت انتباه الأمريكيين الذين كانوا آنـذاك قـد شـنوا الحـرب على الفيتنام.

* * *

ضابط الفرع الإداري المتخصص المناضل القاعدي لإحلال السلام[1]

بالموازاة مع المقاومة المسلحة كان أفراد الجيش الفرنسي يقومون بمقاومة أخرى، وهي عملية إحلال السلام، وهؤلاء على غرار زملائهم هم ضباط «الفروع الإدارية المتخصصة، حيث يعتبر كل واحد منهم مناضلاً قاعدياً (أساسياً) لعملية إحلال السلام، ومنذ عام 1957م وهو يمثل في الجزائر ما كان يمثله ضابط شؤون «أبناء البلد» بالمغرب في سنوات 1925م ـــ 1930م.

دوره مضبوط ومحدد بدقة؛ لأنه هو «الوصي» على البلديات الجديدة، فهو الذي يجب عليه أن يسعى في تلبية احتياجات المواطنين الذين هم تحت مسؤوليته.

من بين ما يقارب حوالي ست مائة فرقة إدارية تنشط في الوقت الحالي لا توجد اثنتان على الأقل تقومان بعملهما على أحسن وجه، فهم يقومون بمهام عديدة ومتنوعة؛ حيث تجدهم يشغلون في آن واحد منصب رئيس البلدية ومهندس معماري، فتجدهم مشغولين بتصاميم ومخططات القرى المتكونة من سكنات من طوب، وشق الطرق، وفتح

(1) فيليب هيرمان في 24 جويلية 1957م.

الورشات، كما أنهم يستقبلون احتجاجات وشكاوى المواطنين بصفتهم الحكم الفصل في قضاياهم ومنازعاتهم».

وفي تلك البلدية يتحكم ضابط الفرقة المتخصصة بزمام أمور البلدية، وفي نفس الوقت لا يوجد أحد يقبل بهذه المهام، بينما في بلدية أخرى يذهب آخر إلى اختيار الأشخاص الأكثر تأهيلاً للقيام بالمهام الإدارية، أما دوره العسكري بالدرجة الأولى: فهو يقتصر على الدفاع ـ صحبة بعض من رجاله ـ على برجه وتزويد الوحدات العملاتية بالمعلومات التي يكون قد استقاها محلياً فيما يخص تحركات المتمردين.

جميع ضباط فروع الإدارة المتخصصة متطوعون ليس ذلك لأنهم معرضون بصفة خاصة للأخطار؛ لأن السكان الذين يتعاونون معهم هم الذين يحمونهم منها؛ حيث أفادني أحد هؤلاء أنه حذّر مرات عديدة من أن يتجه إلى ذلك المكان، أو أن يسلك مثلاً ذلك المسلك... ذلك لأن المهام التي استندت إليهم تتطلب منهم مهارات عالية ودعوة ربانية خاصة جداً، يظهر جلياً أن المترشحين للقيام بهذه المهام كثيرون جداً، وما ينقصهم فعلاً هم المعربون، وبصفة عامة الاعتمادات المالية.

والضابط الذي شاهدته في برج أوكريس ـ أحد المجمعات السكانية القريب من ملوزة ـ ما هو إلا ملازم صغير السن؛ حيث كان يرتدي قبعة زرقاء خاصة بضباط شؤون أهل البلد، وتعلو كتفه رتبته الحمراء وهو يتجول دون سلاح وسط مواطني البلدة؛ حيث لا توجد إشارة من السكان من خلال تعاملهم وكلامهم معه توحي بتلك المودة الخالصة.

بالقرب من مركز المراقبة المحاط بأبراج المراقبة يوجد شارع يجتمع فيه مواطنو الجبهة، وهو بناء قوي ومتين.

كانت تقام تجمعات مماثلة بنقاط مختلفة من المحافظة في كل من ماسكيراي (masqueray)، وواد قتريني، والبراكة، وعين الحجل حيث يوجد هناك بنفس المكان وتحت مراقبة برج الفرقة الإدارية المتخصصة في فترة زمنية سريعة جداً، مقر بلدية، ومدرسة، ومستوصف، وهي الأمور الثلاثة الضرورية لإحلال السلام على المستوى المحلي.

إن أفراد الجيش يقومون بعمل خيري بشيء من الصبر والتفاني يحسب لهم كأجمل أعمال إنسانية يقومون بها في الأراضي الجزائرية، ولكنهم متفطنون جداً للوضع القائم، وحتى وإن نجحوا في مهامهم هذه فإنهم متيقنون من أن تلك المناصب لا ترجع إليهم بالدرجة الأولى؛ لأن الإداريين متواجدون بكثرة بمدينة الجزائر، وهم لا يرغبون في الذهاب للعمل بالأرياف، إنهم يعتقدون كذلك أن الفرنسيس الذين كانوا يشجعونهم على الذهاب إلى تلك القرى والمداشر يريدون إبقاءهم على حالهم، ولا ينوون تغييرهم.

أما في أعين أوروبيي الجزائر فهم محل كل الانتقادات؛ حيث يعتبرونهم مسؤولين يجب عليهم الحد من البؤس وتقريب الإدارة من المواطن تجاه السكان «الإنديجان» (les indigenes) فوضعهم هنا واضح تمام الوضوح؛ حيث إنهم يقبلون بتصحيح الأخطاء المرتكبة في الماضي، ولكنهم يرفضون أن يكونوا ــ في حالة الإخفاق ــ هم المسؤولون الوحيدون عن ذلك.

شهادة

الجنرال ريموند شعبان:

نقيب عند بيجار[1]

كيف كان مسارك بالجزائر؟

نزلت ببونة في يوم 8 أوت من عام 1955م صحبة الكتيبة الاستعمارية الثالثة للكومندوس المظليين والتي تحولت بعد بضعة أشهر إلى الفرقة الثالثة للمظليين الاستعماريين تحت أوامر المقدم بيجار (bijard).

بقيت ثلاث سنوات كاملة بهذه الفرقة، ثم غادرتها في أفريل 1958م بعد أن كان قد غادرها بيجار، ثم قضيت عامين آخرين حيث عينت في مهام بأماكن أخرى قبل أن أحول تحويلاً عقابياً بفرنسا في شهر أفريل 1960م على خلفية قضية المتاريس لمدة تقارب خمس سنوات متتالية،

---

(1) أجري هذا الحوار في يوم 17 أكتوبر 1988م، ولد الجنرال ريموند في عام 1924م؛ وانخرط في صفوف المقاومة سنة 1942م، وبعد تكوينه بالمدرسة العسكرية المتعددة الأسلحة في 1946م انتقل مرتين إلى الهند الصينية، ثم بعد ذلك خمسة سنوات إلى الجزائر، قبل أن يعين في مناصب عليا بفرنسا ومستعمراتها المتواجدة وراء البحار.

ورتبتي لا تتعدى رتبة النقيب، كنت أقود سرية أو مجموعة مماثلة في المنطقة الأكثر شساعة خلال تواجدي بالجزائر.

كيف كان تطور أشكال الحرب على مستوى العتاد الحربي والتزام القوى البشرية؟

بالنسبة لنا نحن المظليين لم نشاهد تطوراً ملحوظاً على مستوى العتاد، كان لدينا في البداية عتاد تسليح خفيف وعصري، وكذلك بعض الأسلحة الداعمة الضرورية لمثل هذا النوع من المعارك والصراعات.

الشيء الجديد والهام جداً في العتاد هو المروحيات (héli coptéres) عندما كان بيجار على رأس الكتيبة الثالثة للمظليين الاستعماريين كنا من الأوائل الذين استعملوا بصفة مركزة وفعالة المعلومات في مجال البحث العلمي من أجل تشتيت وضرب عناصر التمرد.

أما في مجال المعارك فكان التطور هاماً جداً بسبب تلك التطورات السريعة التي عرفتها جبهة التحرير الوطني على المستوى التكتيكي والإمكانيات؛ حيث كنا في 1954 ــ 1955 نقاوم ضد أفراد متمردين قليلي العدد، وعديمي الثقافة ولا يملكون في أغلب الأحيان إلا سلاحاً خفيفاً، وقليل الفعالية، فإننا قد اصطدمنا منذ أواخر عام 1956م بوحدات منظمة جداً ومزودة بأسلحة متطورة، وهم يتقنون استعمالها جيداً حيث تدربوا في أغلب الأحيان بالمغرب وتونس.

لقد تطورت إمكانياتنا وأساليبنا القتالية بالموازاة مع معدل تكون أفراد جيشنا الموجود بالجزائر، لكن مع بعض التأخر في الوقت.

كان هناك تصاعد من الجانبين مثلما حصل في الهند الصينية حيث كان رد فعل حكامنا وقادة أركان جيوشنا تحت ضغط الأحداث مما جعلهم يفتقدون إلى التصور الهادف من أجل تقييم الحرب بكل دقة في اعتمادهم على الإمكانيات من أجل تحقيق النصر، ولذلك كان الجانب التأطيري ملفتاً للانتباه، ففي الوقت الذي كانت فيه كثير من الوحدات بالجزائر تفتقر إلى التأطير، كانت وحدات أخرى بفرنسا أو بمستعمراتها خلف البحار مكتظة بعدد كبير من الضباط وضباط الصف، وذلك ما وقفت عليه شخصياً منذ وصولي إلى مدغشقر في 1960م .

كنتم تطاردون الكتائب وبعد ذلك تحتلون الساحة بوحداتكم؟

لا! الأمور التي حصلت بالجزائر كانت معاكسة تماماً لتلك التي شهدتها الهند الصينية في عام 1947م؛ لأننا لما رجعنا إلى الميدان كان الفيتناميون قد احتلوه، وما كان علينا إلا أن نغزوه ونحلته.

وأما فيما يخص الجزائر فإننا لم نفقد السيطرة ـ بصفة كاملة أو مطلقة ـ على الإقليم، وفي نفس الوقت كان من الضروري محاصرته ومراقبته عبر أبراج المراقبة من أجل التصدي للهجمات التي تقوم بها جبهة التحرير الوطني، ولكن في بعض المناطق الوعرة المسالك، كان ضغط أفراد جبهة التحرير الوطني قوياً ومستمراً على الوحدات الفرنسية التي كانت لا تستطيع التنقل داخل الإقليم إلا بمساعدة وحدات التدخل السريع التي كانت تقوم بتنظيم الأمور من أجل استتباب الأمن وتهدئة الأوضاع بشكل مؤقت.

لماذا قلتم بشكل مؤقت؟

لأنه غالباً ما يزداد الوضع سوءاً بعد ساعات فقط من ذهاب وحدات التدخل السريع حتى في حالة التدمير الشامل للمجموعة التي كانت وراء حالات التحرير الذي تطلب الاستعانة بتلك الوحدات.

وفي هذه الحالة كيف كان يتم هذا التعفن؟

نحن هنا بصدد تناول مشكل التصدي لحرب العصابات في عمقه، في هذه الحالة من الحرب كان علينا أن نقاتل في الجزائر من جهة، وضد جماعات مسلحة، وهذا ــ منطقياً ــ هو الدور الذي من المفروض أن تقوم به وحدات التدخل، ومن جهة أخرى كنا نفعل ذلك ضد المنظمة السياسية والإدارية لجبهة التحرير الوطني؛ حيث كانت هذه المنظمات التي تحتوي على هذه المراكز تعرفُ البلد ومواطنيه معرفة جيدة.

بفضل هذه المجموعات المسلحة كانت جبهة التحرير الوطني تشل مفعول «القوات الإقليمية» حيث كانت المنظمة السياسية والإدارية (OPA) تدعم جبهة التحرير الوطني بتجنيد مجندين جدداً يساعدون المجموعات المسلحة في المقاومة.

إذا كانت العمليات العسكرية ضد المجموعات المسلحة ــ التي كان يتم تحديد محيط نشاطها من قبل ــ لا تشكل أي عائق أو مشكل فإن عمليات التصدي للعمل الذي كانت تقوم به المنظمات السياسية والإدارية تصبح صعبة جداً بسبب التحضير السيئ على الصعيد التقني والسيكولوجي لمجموعاتنا الإقليمية.

إن التحطيم الشبه الكلي للمجموعات المسلحة في مناطق معينة كان يؤدي إلى إضعاف مؤقت فقط للمنظمة السياسية والإدارية التي كانت تسترجع قواها بعد فترة زمنية قد لا تكون طويلة حيث تعود إلى النشاط مجدداً في شكل مجموعات مسلحة أخرى.

هذه المقاومة ضد المنظمة السياسية والإدارية وذراعها المسلح الذي يعرف بالإرهاب كانت صعبة المنال حيث استطاعت أن تخلق لنا مشاكل على مستوى الأساليب المستعملة لمواجهتها، وهو الشيء الذي جعل جيشنا بالجزائر عاجزاً عن القضاء عليها وما تبعها من انعكاسات بفرنسا مثلما تعلمون بذلك.

أنتم تتكلمون عن الأساليب، وماذا كل هذا؟

أمام خصم ينشط بصفة سرية لا يمكن إدراكه أو القبض عليه، مندمج داخل السكان الذين يدعمونه ويشاركونه في الضغط على المواطنين بواسطة الترهيب، تصبح أساليب الحرب الكلاسيكية محدودة المفعول وغير ناجحة؛ حيث يجب التفكير في أساليب جديدة أكثر نجاعة كتلك التي تقضي على حرب العصابات، ولكن هذه الأساليب لا يمكن لها أن تعطي مفعولها الكامل في ظل وجود محيط سياسي وقانوني وقضائي غير ملائم، وذلك هو حال الجزائر، حيث كانت تطبق نفس القوانين الموجودة بفرنسا؛ أي: قوانين كانت تضمن لخصومنا عدم المتابعة بسبب بعض العراقيل، ومحدودية المبادرة للذين يقومون بالمقاومة وبالخصوص قوات الشرطة.

هذه هي الوضعية التي وجدناها بـالجزائر في أواخـر سـنة 1956م عنـدما قـررت الحكومة اللجوء إلى خدمات الفرقة العاشرة للمظليين من أجل استتباب الأمن والقضاء على الاعتداءات.

عند وصـولنا إلى الجزائـر وجـدنا كـل القـوات المسـخرة واللازمـة لتـأمين الوضـع بالمكان، ولكنها كانت شبه مشلولة وغـير قـادرة عـلى تخطـي العقبـات والحـدود التـي تكلمت عنها سابقاً، وذلك ما أعطى حرية أكثر وتحركاً سهلاً لجبهة التحريـر الـوطني في مواصلة عملها.

اسـتطاع المظليـون أن يتحكمـوا في الوضـعية، وتنقيـة مدينـة الجزائـر مـن كـل المتمردين الذين كانوا ينشطون بها بعـدما تخطـوا كـل العقبـات التـي كـان يتجاهلهـا البعض.

ولكن أساليب العمل المتبعة لم تنل رضا الجميع، وأول مـن انتقـدها هـي جبهـة التحرير الوطني التي عملت كل ما في وسعها مـن أجـل إفقادهـا معناهـا، وكـذلك مـا يسمى بـ «الأنتليجا نسيا» وهـم بعـض المثقفـين الفرنسـيين الـذين كـانوا يـبررون تلـك الجرائم التي كانت تقوم بهـا جبهـة التحريـر، ويـنـددون بالتجـاوزات الخاصـة بقواتنـا المقاتلة.

بما أننا نتكلم عن معركة الجزائر لنتحدث إذن عن التعذيب

يجــب قبــل كــل شيء أن نحــدد مفهــوم التعــذيب؛ أي: الضرب الجسدي، وفي هذا الإطار قـد تشـمل العمليـة ذلـك الاسـتنطاق الرهيـب مثلما كـان يفعـل ذلـك قـديماً أعـوان الشرطـة ويعـرف باسـم: «الدرجـة

الثالثة» ، ثم التعذيب على الطريقة الارتجالية المتبعة في العصور القديمة.

كان من غير الممكن استعمال تلك الأساليب الارتجالية بالجزائر وفي نفس الوقت كنا غالباً ما نلجأ إلى «الدرجة الثالثة» من أجل الحصول على المعلومات الضرورية لعملنا بسرعة؛ لأن التنظيم الهدام الذي كانت تستعمله جبهة التحرير الوطني كان محمياً من طرف قوانين وإجراءات الأمن التي كانت تسمح لأعضاء شبكتها المتمردين على النظام بأن يلوذوا بالفرار فوراً بعد قيامهم بعملياتهم دون أن يتم توقيفهم، ولذلك كان لزاماً علينا أن نسرع في استجوابنا للموقوف وذلك بالضغط عليه باستعمال هذه الأساليب في الاستنطاق من أجل الحصول على معلومات أكثر في وقت قصير جداً، كان ذلك هو المبرر الوحيد للجوء إلى العنف الجسدي، حيث لا يمكن أن ننسى من جهة أخرى أن هدفنا كان يرمي إلى القضاء على تلك الاعتداءات التي كانت تضرب يومياً مدينة الجزائر، وتحصد أرواح الأبرياء، خصوصاً من المدنيين الأوروبيين والجزائريين.

لكن كان هناك تجاوزات على أية حال ؟

نعم وهذا مفروغ منه، لكن هذه التجاوزات كانت نتيجة خيانة من طرف مسؤولينا السياسيين في تلك الفترة؛ حيث كان الكل يعلم بدقة ما حصل فعلاً بالجزائر، ولم يتحمل أحدهم المسؤولية كاملة ويرسم لنا حدود عملنا بصفة واضحة، لكن الحكومة لم تلتزم بمسؤولياتها

وسارت الأمور ـ على هذا المنوال ـ على مستوى درجات أدنى في بعض الحالات فيما يخص هرم المؤسسة العسكرية كله.

هذا العجز الخاص بالحكومة هو الذي خلق كل هذه التجاوزات ودفع بالقادة أن يتخلوا عن مسؤولياتهم ويحملونها لمساعديهم، وهو الأمر الذي فتح الطريق واسعاً أمام البسطاء لكي يعملوا دون توجيهات ولا توصيات معينة ودقيقة في معاملاتهم اليومية مع الأشخاص بعيداً عن منطق الطرق المعروفة المتعامل بها والتمييز بين ما هو مطابق للقانون وما هو مخالف له.

كيف تفسرون إذن انتصاركم بالجزائر؟

أنا أفسر ذلك بنوعية إطارات وحدات المظليين بالإضافة إلى تماسكهم ومثابرتهم، فعلى سبيل المثال: فإن بيجار الذي كان على رأس الفرقة الثالثة للمظليين الاستعماريين كان قد التزم بمسؤولياته ومنحنا توصياته كتابياً؛ حيث كانت أوامره دقيقة فيما يخص الاستنطاقات على أن تكون من مهام الضابط فقط لضمان أكثر ليونة وفعالية في النتيجة، وكانت المعلومات المتحصل عليها من طرف هؤلاء وأولئك تجمع وتضبط بدقة حتى يتم استغلالها بذكاء من أجل استعادة نمط التنظيم الميداني للخصم، وهي نفس الطريقة التي سمحت ـ في غالب الأحيان ـ بالحصول بسرعة فائقة على المعلومة التي كنا نبحث عنها عن طريق الأسير الجديد، واستعمالها فيما بعد بكيفية لائقة.

من جهة أخرى عملنا على تحديد نشاطنا في القضاء على شبكات التنظيم السياسي والإداري، وكذا الذراع الحربي لجبهة التحرير الوطني

وأبقينا على عاتق شرطة أمن الإقليم (DST) والمخابرات العامة (RG) اختصاص مهام شبكات التأثير لجبهة التحرير الوطني التي كانت تضم عدداً من الأوروبيين.

وأمام نقص التوجيهات في هذا الميدان لم تنتهج بعض الوحدات نفس المنهج، ولم تتصرف بحكمة، وذلك ما أثار كل تلك القضايا الكبيرة التي تحدثت عنها كثيراً الصحافة آنذاك واستغلت بقوة من طرف خصومنا.

* * *

خلافات بين الوطنيين

خلال العشر سنوات التي سبقت التمرد عرفت جبهة التحرير فترة مخاض عصيبة إلى درجة أن الحركة الوطنية تأثرت كثيراً.

إن جبهة التحرير الوطني هي ـ كما يوضح اسمها ـ ائتلاف لمجموعات متفرقة تنشط تحت لوائها ـ عن طريق الولاء المتتالي ـــ مجموعات أخرى تضم في صفوفها أشخاصاً من اتجاهات متعددة.

ومن أجل بقائها رائدة كان يجب عليها أن تقضي بالقوة على كل المكونات الأخرى للقومية والوطنية الجزائرية؛ حيث دخلت في صراعات دموية ضد أفراد الحركة الوطنية الجزائرية بالجزائر وفرنسا بالإضافة إلى وجود نقاشات داخل الجبهة وكانت أحياناً حادة وقوية جداً.

كانت هذه الصراعات الداخلية تلخص غالباً بما يسمى بـ (سلسلة المعارضات بين السياسيين) الذين كانوا يفضلون الحركات الجمعوية الشاملة والعسكريين الذين كانوا يفضلون ويؤكدون على أسبقية الحركة المسلحة، وكذا بين الداخل؛ أي: المناضلين الذين يناضلون داخل الوطن، والخارج؛ أي: القيادة المتواجدة بالقاهرة، ثم بتونس وأركان الجيش بغارديماو «Ghardimaou» وبين القبائل والعرب.

هذه العوائق والصدامات كانت كثيراً ما تكشف عن حقائق، ولكنها كانت تستعمل أيضاً من أجل تجاوز الخلافات بين أشخاص يبحثون عن الحكم أو الزعامة، أو تفتقد للاستراتيجية.

على الرغم من كل هذه الأمور فمن المؤكد أن غالبية الشعب الجزائري كانت تساند تلك الأقلية التي دخلت في عملية القتال والمقاومة دون أن تبالي بتلك الخلافات التي كانت تنشب من حين لآخر بين قادة المقاومة؛ لأن هم الشعب الجزائري الوحيد كان استقلال الجزائر.

زيادة مصطلح «الثورة الجزائرية» للمقاومة من أجل استقلال الجزائر لم يكن من شأن هذه العبارة أن توضح النقاش؛ لأنها سمحت بكل المزايدات الديماغوجية دون أن تحدد الإمكانات، وتركت تلك المهمة لجريدة المجاهد ــ لسان حال جبهة التحرير الوطني ــ التي تصدر بتونس لإعطاء المحتوى الثوري للمقاومة من أجل تحرير الجزائر.

ولكن منذ نهاية عام 1957م تعرض جيش التحرير الوطني (ALN) لتلك الحواجز المكهربة التي وضعت على الحدود المغربية والتونسية (خط موريس) لمنع تسرب الأسلحة والمحاربين إلى داخل التراب الوطني، وهنا الصعوبات الميدانية لجيش التحرير الوطني انعكست سلباً على قيادة جبهة التحرير الوطني التي عرفت تمزقاً داخل صفوفها، وما زاد الطين بلة هو: اغتيال عبان رمضان في ديسمبر 1957م لتبدأ بعد ذلك سلسة المواجهات داخل صفوف جبهة التحرير الوطني.

* * *

مجزرة ملوزة[1]

بأورادور ـ سور ـ قلان (oradour – sur - glane) بدير ياسين (deir yassine) في فلسطين[2] وماي ـ لاي (my - lai) بالفيتنام[3] إنه تحت رحمة سماء هذه الأماكن المعروفة بكثرة رعبها، إنها كلها شاهدة على ذلك الهوج الذي يصاب به الرجال في بعض الأوقات عندما يقررون فرض إرادتهم بشتى الوسائل والمحاولات من أجل كسر كل أفكار المقاومة باعتمادهم على الترهيب والمجازر العمياء بصورة منظمة، كانت جبهة التحرير الوطني قد أضافت لرصيدها سلسلة طويلة من الجرائم المرتكبة ضد البشرية، وهي مسلحة بإرادتها لضمان هيمنتها بكل الطرق على السكان والاستشهاد الذي وقع بملوزة خير دليل على ذلك.

هذه الدشرة الكبيرة الحجم التي تقع في منطقة الهضاب العليا شمال مدينة المسيلة داخل الجهة الفاصلة بين جبال الشمال القسنطيني ومنطقة القبائل الكبرى، كانت في بداية الأمر ميالة إلى الأفكار الوطنية

(1) دانيال جونكا، في أكتوبر 1985م.
(2) في 9 أفريل 1948م كان سكان هذه القرية العربية ضحية مجزرة نفذت من طرف كومندوس متطرف صهيوني.
(3) في 16 مارس 1968م كان سكان هذه القرية الفيتنامية ضحية قتل جماعي على يد فرقة عسكرية لمجموعة التدخل (GI) بقيادة الملازم وليام كالي (william cally).

قبل أن تصبح في الأشهر الأولى من عام 1957م رهينة الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) الموالية لمصالي الحاج، والمناوئة والمعارضة لجبهة التحرير الوطني، كان أفراد المجموعة التابعة للحركة الوطنية الجزائرية التي يقودها «الجنرال بلونيس» يتميزون بالحياد إلى درجة أن الحركة كانت تستفيد بدعم سري يمنح لها من طرف الجيش الفرنسي الذي وجد فيها فرصة لضرب جبهة التحرير الوطني، وبما أن هذه المنطقة كانت لها أهمية كبيرة واستراتيجية، كانت جبهة التحرير الوطني تعتقد أنها مبعدة من تلك المنطقة التي أصبحت محرمة عليها؛ لأن مبعوثيها إلى هذه المنطقة تم اغتيالهم.

ظهرت آنذاك على الساحة صراعات فكرية وثقافية أوقدت نيران الفتنة، وبما أن معظم سكان تلك الجهة ينحدرون من قرية بني إلمان التي تتكلم اللغة العربية فقط، فقد كانوا لا يقبلون بشروط الجنود الذين ينحدرون من الأصول القبائلية المفروضة عليهم.

وبعد إفشال المحاولة العسكرية الأولى بصفة نهائية، قام قائد ولاية منطقة القبائل الكبرى العقيد محمدي السعيد بإعادة الكرة في صباح 28 مايو 1957م من أجل استرجاع المنطقة وإدخالها مجدداً إلى حضن الجبهة باستعماله للإمكانيات الكبيرة حتى تكون عبرة لباقي المناطق، في ذلك الوقت قامت ستة فروع تابعة لجيش التحرير الوطني (ALD) ـ وهو الذراع المسلح لجبهة التحرير الوطني التي كان يقودها النقيب عراب بمساعدة عبد القادر سحنون ـ باقتحام المنطقة ومحاصرة الدوار؛ حيث كان يوجد بملوزة ما يقارب ثلاث مائة وخمسين رجلاً مسلحاً بسلاح قوي لم يستطع جنود المنطقة إيقاف زحفهم وإفشال محاولتهم.

ومع بداية الأمسية قامت أفراد جبهة التحرير الوطني ـ التي أصبحت تسيطر على المنطقة ـ بإخراج كل الرجال من أكواخهم، وتجميعهم بالساحة، واقتيادهم إلى «مشطة قصبة» وهي قرية مجاورة لملوزة حيث نفذت في حقهم أبشع المجازر بصورة منتظمة استعملت خلالها كل الأسلحة البيضاء؛ كالفأس، والسكين والمكناش، وقد أحصى الجيش الفرنسي الذي وصل إلى المنطقة بعد يومين من ارتكاب المجزرة ما لا يقل عن ثلاث مائة وخمسة عشر جثة لضحايا هذه المجزرة داخل البيوت والأزقة التي تحولت إلى مذابح بشرية.

قضية شهداء ملوزة استغلت بصورة مكبرة من طرف الدعاية الفرنسية؛ حيث قامت بتفسير المجزرة على أن سكان ملوزة كانوا مؤيدين لفرنسا، رغم أن الواقع يكشف عن خلاف وصراع بين الأشقاء فقط.

إن النتيجة التي كانت تبحث عنها جبهة التحرير الوطني قد تحققت بالفعل، وأما الجنرال بلونيس ـ الذي تأثر كثيراً من هذه المجزرة ـ فقد قام بعد بضعة أيام بتقديم طلب للنقيب كومبات (combette) مسؤول المنطقة ليبلغه عن انضمامه إلى الجيش الفرنسي، وذلك ما أفقده ثقته عند القوميين والوطنيين، ولكن بأي ثمن حصل ذلك؟

كريم المتمرد[1]

هذا القروي الذي يسكن الجبال يعرف من خلال شخصيته الثقيلة ومشيته البطيئة، حيث كان يرتدي معطفاً مصنوعاً من الجلد، وقبعة كبيرة الحجم حسب ما تظهره أولى صوره البطولية آنذاك، كان بفضل عزيمته وحيله، وحبه لكل أشكال العنف، وكأنه ولد من أجل أن يقود الثورات في البوادي وحروب العصابات، فهو من مواليد عام 1922م بالقرب من ذراع الميزان بمنطقة القبائل الكبرى؛ حيث شغل منصب عريف أول بالجيش الفرنسي أثناء الخدمة العسكرية قبل أن يغادره في عام 1945م ويتفرغ لشؤون الفلاحة، حسب ما كتبه هو بنفسه عن تلك الفترة الخاصة بـ «الرجوع إلى المنزل».

التحق بالمقاومة منذ عام 1947م حيث كان آنذاك يحسب كمناضل لحزب الشعب الجزائري الذي كان يقوده مصالي الحاج، وهو الذي استطاع أن يحد من هيمنته في مجال الحركة الوطنية والثورية.

وأما أول عقوبة له، فكانت الحكم عليه بالإعدام وكانت بسبب قتله حارساً بلدياً مسلماً.

بدأ كريم بلقاسم ـ بصفته خارجاً عن القانون ـ في صقل شخصيته وصنع من نفسه أسطورة: «رجل الجبل» البطل المعروف بمساعدته

(1) بول ــ جون فرانشا سسيني (paul – jeon fran cheschini) في 22 أكتوبر 1970م.

للآخرين، وبالمفاجآت، وكذلك الثائر الحذر، والعازم على تحقيق الانتفاضات الشعبية المستحيلة.

عندما تحول حزب الشعب الجزائري إلى حركة الانتصار من أجل الحرية والديمقراطية (MTLD) ضم هذا المناضل الفذ إلى صفوفه، وعينه مسؤولاً على منطقة القبائل الكبرى.

وها هو يتزعم هذه المنطقة التي تتميز بتضاريسها الوعرة، وعقلية سكانها التي حولت المنطقة إلى قلعة للمتمردين، ولما قام أبناء التوسانت (les fis de les toussaint) بإشعال فتيل الانتفاضة في أول نوفمبر 1954م كان هو في المقدمة، وباعتماده على رجاله الذين يبلغ عددهم حوالي مائتي راع لا يملكون أسلحة كثيرة ومتطورة، كان كريم بلقاسم يتنقل من مشطة إلى مغارة وسط سكان كانوا لا يزالون مترددين، وتمكن من إقناعهم وإقناع كل منطقة القبائل بكيان جبهة التحرير الوطني وشرعية أهدافها، فكان متمسكاً بقوة بالوطن وهو يبسط سيطرته على المنطقة كونه مهاري نصب عمليات التخويف، وأحياناً باللجوء إلى العفو والمسامحة.

استطاع بمساعدة العقيد أوعمران منذ عام 1954م أن ينشئ الولاية الثالثة (منطقة القبائل الكبرى) حيث أصبحت في زمن قياسي أكثر قوة وتنظيماً على المستوى الوطني إلى درجة أنها اختيرت لينعقد بها في عام 1956م مؤتمر الصومام حيث أعدت جبهة التحرير الوطني استراتيجيتها.

اكتسب حينها كريم بلقاسم شهرة وصلاحيات فاقت إطار المنطقة ومستواها؛ حيث قام بعد ذلك بتنظيم شبكة الجزائر، وضيق من مستوى نشاط عميروش بالمنطقة نفسها إلى أن هيأ الساحة والوضع لمن سيخلفه على رأس هذه الولاية التاريخية بتنظيم قاعدة جبهة التحرير الوطني بهذه المنطقة.

فبمنطقة القبائل شن حرباً طاحنة ضد المجموعات المسلحة التابعة للحركة الوطنية الجزائرية (MNA) وفي جويلية من عام 1955م تمكن من زعزعة القوات الفرنسية معتمداً على خطة تكتيكية محكمة وفعالة جداً تقوم أساساً على الكمائن والاعتداءات، وجيشه لا يتجاوز ألفاً وخمس مائة جندي.

وبعد انعقاد مؤتمر الصومام انضم كريم بلقاسم إلى الهيئات القيادية للثورة؛ حيث أصبح أحد القادة السبعة عشر من الأعضاء الدائمين للمجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) التي أنشئت حديثاً لكونها تلعب دوراً هاماً في تسيير أمور الثورة الجزائرية.

وفي شهر ديسمبر من عام 1957م لما حدث ما يسمى بقضية تصفية عبان رمضان الذي اقتيد تحت حراسة مشددة إلى المغرب حيث تمت تصفيته هناك، كان كريم بلقاسم من بين الذين سافروا رفقة الضحية.

ورغم أنه ساهم بصفة فعالة وجدية في «العزل والخسارة السياسية» لخصوم بن بلة بمنحه عبان رمضان كهدية للعقداء الذين كانوا ضد «السياسيين» إلا أنه ـــ حسب ما ورد من معلومات ـ قد عارض إلى آخر لحظة عملية التصفية الجسدية لعبان رمضان.

كان كريم بلقاسم بتعيينه في منصب نائب رئيس الحكومة المؤقتة وذلك منذ تأسيسها في سبتمبر 1958م؛ حيث كلف بمهام القوات المسلحة منذ عام 1958م إلى غاية استقلال الجزائر، بالإضافة إلى بن طوبال وبوصوف ـ أحد «الباءات الثلاثة» التي كانت تسير ـ عملياً ـ الثورة الجزائرية.

وبعد التغيير الذي وقع في جانفي 1960م تولى كريم بلقاسم مهام الشؤون الخارجية خلفاً للدكتور لمين دباغين؛ حيث قام بزيارات عديدة إلى كل من الصين، والاتحاد السوفياتي، والأمم المتحدة، وكذا عدة عواصم في العالم، وكان أيضاً من قادة مندوبية جبهة التحرير الوطني التي شاركت في المفاوضات مع الجانب الفرنسي فيما سمي آنذاك بمفاوضات: إفيان التي اعترفت بحق استقلال الجزائر.

بداية من 1962م اختلف كريم بلقاسم مع بن بلة إلى درجة أنه انتفض ضد الأساليب الارتجالية لتسيير شؤون البلاد، وقام بإنشاء «لجنة العلاقات من أجل الدفاع عن الثورة» وغادر الجزائر بعد أن تخلى عن منصبه كنائب للأمة (برلماني).

حكم عليه بالإعدام في سنة 1969م من طرف المحكمة الثورية بوهران، وتم اغتياله بفندق بمدينة دوسلدروف (ألمانيا) في يوم 18 أكتوبر 1970م.

* * *

المصير المأساوي لعبان رمضان[1]

عبان رمضان الذي كان شخصية غير معروفة عرف مصيراً مأساوياً حيث كان يعتبر الرجل الذي فرض بصماته في السنوات الأولى للثورة الجزائرية ومنحها وثبة فاصلة، ولو أنه لم يكن من أبناء التوسان (les fis de al touaaaine) هذه المجموعة الصغيرة من الرجال التي فجرت ثورة أول نوفمبر 1954م رغم ما كانت تعانيه الساحة السياسية الجزائرية من انشقاقات داخل الحركة الوطنية أدت إلى إفشال محاولاته، وقرر حمل السلاح لمقاومة القوات الاستعمارية.

كان عبان رمضان ـ الذي ولد في عام 1919م بقرية عزوزة بمنطقة القبائل الكبرى وسط أسرة بسيطة ـ رجلاً عابساً ومتشدداً، وهو لم يلتحق بصفوف جبهة التحرير الوطني؛ حيث كانت منظمته شبه مجهولة إلا في شهر مارس من عام 1955م.

كان الوافد الجديد إلى جبهة التحرير الوطني من طراز عال، حيث كان من حملة شهادة البكالوريا، وأحد الوجوه المثقفة بالتنظيم، فالبرغم من أن هذا «الدبلوم» لم يكن في متناول كل الجزائريين إلا أنه لم يشفع له لشغل مناصب عليا في الإدارة؛ حيث اكتفى بمهام كاتب مساعد بإحدى البلديات، وكان برتبة رقيب فقط أثناء أدائه للخدمة العسكرية.

(1) دانيال جونكا في أكتوبر 1985م.

وبالمقابل أصبح بسرعة فائقة أحد القادة السريين للحركة الوطنية ومسؤولاً لمنطقة سطيف، ألقي عليه القبض في عام 1950م، وحكم بالسجن خمس سنوات، وذلك ما سمح له بتدعيم ثقافته، ولما عرض عليه أوعمران ـ الذي كان نائباً لكريم بلقاسم، وقائداً في منطقة القبائل الكبرى ـ الالتحاق بجبهة التحرير الوطني ـ كان عبان رمضان يوجد رهن الإقامة الجبرية بمسقط رأسه، ثم أخلي سبيله لأيام قليلة فقط، فدخل مجدداً في السرية، ثم منحت له مهام تطوير ونشر شبكة جبهة التحرير الوطني بالجزائر العاصمة.

وقد أعطى نفساً جديداً للجبهة على المستوى السياسي والتنظيمي بفضل مهاراته في مجال النضال والتنظيم الميداني بصفته أنه كان مسؤولاً عن الدعاية وجمع الأموال من أجل الثورة، فكان أول من حرر في أول أفريل 1955م بياناً سرياً ونشر للدعاية لصالح جبهة التحرير الوطني منذ صدور بيان أول نوفمبر 1954م.

كتب كذلك مقالاً بعد ذلك التاريخ بأيام فقط تصدر جريدة المجاهد (المقاوم) بصفتها جريدة الثورة، كان كذلك يعمل بكل ما أوتي من قوى من أجل إشراك البرجوازية الصغيرة والمتوسطة في الثورة بضمهم لجبهة التحرير الوطني، على غرار التجار وأعيان القبائل والمداشر؛ حيث كان وراء دفع بعض القادة المتذبذبين للثورة في عام 1955م كفرحات عباس الذي أصبح فيما بعد أول رئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وكان عبان رمضان كذلك هو من هيأ الجو لانخراط بعض قادة الحركة (حركة الانتصار من أجل الحريات والديمقراطية) (MTLD) في صف جبهة التحرير الوطني؛ حيث أصبحت

قطعة أساسية داخل هذا التنظيم بالتحاق أبنائها بالثورة المسلحة مثل: بن خدة، وسعد دحلب؛ حيث انفصلا نهائياً عن زعيمهم التاريخي وتركوه يلعب دور تلك الشخصية التاريخية المعقدة بتناقضاتها.

وها هو مجدداً عبان رمضان يقرر صحبة العربي بن مهيدي، وياسف سعدي في ديسمبر من سنة 1955م القيام بتفجيرات العاصمة عن طريق حرب العصابات.

وأثناء انعقاد مؤتمر الصومام الذي تم في شهر أوت 1956م قام عبان رمضان بدور هام جداً، وكرس كل تلك النظريات التي كان يؤمن بها حيث استطاع أن يكون من بين الركائز التي تعتمد عليها جبهة التحرير الوطني وهي: هيئة التنفيذ والتنسيق؛ كما أنه كرس كذلك مبدأ أسبقية الداخل على الخارج، وكذا الارتقاء بمنطقة الجزائر العاصمة إلى منطقة مستقلة، وأوكلت إليه داخل هذه الهيئة التنظيمية الجديدة مسؤولية القضايا السياسية والمالية بالنظر إلى تأثيره الكبير على زملائه حيث كان قد بلغ ذروة عطائه.

ولكن في بداية عام 1957م عرفت معركة الجزائر انتكاسة؛ حيث انهارت كل شبكات جبهة التحرير الوطني تحت طلقات وقصف الوحدات المظلية التابعة للجنرال ماسو، كما تم اعتقال العربي بن مهيدي ورميه بالرصاص، ومحاصرة ياسف سعدي «قائد كومندوس عمليات القصبة».

حينئذ لم يجد عبان رمضان من مخرج سوى أن يفر بجلده نحو المغرب ثم تونس.

هذا الرجل المعروف بتحركاته القوية كان يعاب عليه من طرف زملائه المتمردين فكرة تسرعه في تفجير معركة الجزائر دون مراعاة آرائهم، قرر أن يعتزل لفترة من الزمن، ولكن كونه سريع التأثر وعنيفاً إلى حد ما فإنه قبل بهذا الوضع، فخرج عن صمته، وبدأ ينتقد زملاءه العسكريين وعلى وجه الخصوص أساليبهم المتسرعة والمتساهلة في شأن الثورة، فدخل في خلاف وصراع مع العقيد بوصوف قائد الولاية التاريخية الخامسة (الغرب الجزائري) والذي كان يساعده هواري بومدين أحد رؤساء الجزائر بعد استقلالها، ثم امتد الخلاف إلى خصمه اللدود أحمد بن بلة الذي كان سجيناً بفرنسا، وفي شهر أوت من سنة 1957م أثناء اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) بتونس أصبح عبان رمضان شبه معزول؛ لأن العسكريين ــ وبما في ذلك رفيق دربه وصديقه كريم بلقاسم ــ تحالفوا ضده من أجل الاستحواذ على الحكم، وأمام هذا الوضع لم يقف عبان رمضان مكتوف اليدين بل راح يشن ضدهم حملة منظمة فسرت على أنها انشقاق داخل صفوف الجبهة،، معتمداً في ذلك على المثل العليا للثورة.

وفي شهر ديسمبر من سنة 1957م حول إلى المغرب ليغتال هناك في ظروف ظلت غامضة إلى يومنا هذا، بأمر ـ حسب ما هو متداول عموماً ــ من العقيد بوصوف، وهو لا يتعدى سن الثامنة والثلاثين من عمره.

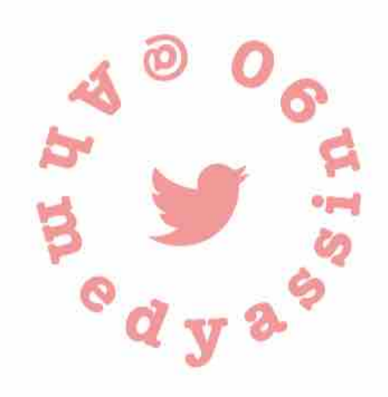
وبقي سر اغتياله مكتوماً من طرف قادة الثورة، بينما ذكرت جريدة المجاهد في يوم 29 مايو 1960م في بضعة أسطر وفاة عبان رمضان في ميدان المعركة، أما حقيقة الاغتيال فلم تعرف إلا مع نهاية الحرب عن

طريق تحقيق قام به الصحفي إيفي كوريار (yveo courrière) والذي لا يعطي بدقة كل تلك التفاصيل الهامة عن المرحلة التاريخية المأساوية التي مرت بها الثورة الجزائرية.

* * *

الفهارس

الموضوع: الصفحة


@Ahmedyassin90

تصوير

أحمد ياسين



حي محمد برانسي ـ قطعة (85) رويبة ـ الجزائر

هاتف: 15 47 85 021 الفاكس. 10 47 85 021

البريد الإلكتروني: administration@darelwaai.com

الموقع الإلكتروني: www.darelwaai.com


ISBN 9789931376132